المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

فلوران افتاليون . هنري ارفون . بول باكيه .
جان - ماري بنوا . بيار شونو . بول كلافال .
آني كريجيل ، ايف بليكييه ، جان - جاك روزا .
جان سرفييه . شارل زور غبيب

المثقفون والديمقراطية

تعريب
الدكتور خليل احمد خليل

المثقفون والديمقراطية

فلوران افتاليون . هنري ارفون . بول باكيه .
جان ـ ماري بنوا . بيار شونو . بول كلاقال .
آني كريجيل ، أيف بليكييه ، جان ـ جاك روزا .
جان سرفييه . شارل زور غبيب

المثقفـــون والديمقراطية

تعريب
الدكتور خليل احمد خليل

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

الطبعة الثانية

١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م



بيروت - الحمراء - شارع اميل اده - بناية سلام
هاتف : ٨٠٢٤٢٨ - ٨٠٢٤٠٧ - ٨٠٢٢٩٦
بيروت - المصيطبة - بناية طاهر هاتف : ٣٠١٠٣٠ - ٣١١٣١٠
ص . ب: ٦٣١١ / ١١٣ تلكس: LE ٢٠٦٦٥ - ٢٠٦٨٠ لبنان

تقديم

بقلم ميشال بريجان
رئيس الحلقات الجامعيَّة

تقليدياً ، تدعو حقباتُ التوتر السياسي ، الأقتصادي او الأجتماعي الرأي العام الى البحث في تاريخه عن نماذج لحل الأزمة التي تهدّده ، او على الأقل عن اطارات الفكر الواعد بحلول . ويكشف تحليل المجتمعات المعاصرة ، سواء كانت ديمقراطية ام غير ديمقراطية ، عن ظاهرة ثلاثية : التطور المنتظم للتكنولوجيَّات ، والانحطاط الدائم للايديولوجيَّات ، وتراجع الديمقراطيَّات .

واذا كان الأنسان الكلاسيكي ، المخلص الباسكالي ، يريد ان يكون او يعتقد انه آلة بقدر ما هو عقلٌ ، فأن انسانَ عصرنا يفضّل ، اليوم اكثر من ذي قبل ، أن يكرّر الأشياءَ والكلمات على انْ يبني المباديء والأفكار . ان اعادة انتاج المثل تغلبُ اليوم على البحث عن الآخر ، ويحول الأحترامُ الحسودُ دونَ البحث عن المفارقة . فالانتاج واعادة الانتاج ، هما شعارا المجتمعات الصناعية .

ولا ريب في أن هذا يُفسرٍّ فقدان الشبيبة ثقتها في العقائد السياسية ، المتحدِّرة نسبياً عن شبكيَّات القرن التاسع عشر . التي تدَّعي تفسيرَ كل شيء بصرفها النظر عن كل شيء . ويقودُ هذا في نفس الوقت الى التساؤل عن الأسباب العميقة للتخلف الثقافي الذي يتهدَّد الدول الحديثة . واذا كان التقدّم التقني من شأنه ان يشوّه طبيعة ثقافتنا تفتيتاً وتمزيقاً ، فمن المناسب ، على الفور ، مجابهة التحدّي الذي تطلقه الآلات في مواجهة العقل .

ان المثقفين الذين يشكون ، عن طيب خاطر ، من مساويء الفكر التقني ، هم تارةً شهود صامتون ، وتارةً صانعو هذا الأنحطاط. وبعد ان تناسوا الحكمة الديكارتية ،

ظنوا أنّه من الأفضل تغيير نظام العالم ، على تغيير رغابهم . انهم بدون قلب ولا روح ، ابتاعُ فلسفات متواصلة الخط - كالماركسية - ، أنشأوا بعيداً عن الوقائع الانسانية ، الأجتماعية والدينية ، المسافات الباردة والميّتة التي نراها تمتد بشكل خطرٍ عاماً بعد عام .

وبشكل اشد خطراً ، ارتكب بعض المثقفين - وهذه خطيئة لا تغتفر - خطأ الظّن بأن القول كان وحيداً . فحاولوا ، بالكلمات ، خنق الأصوات الروحية المتعدّدة . لقد عزموا على الغاء تنوع الثقافة وحصرها في احدية لغة معينة . واذا كانت فعالية الأنسان الفكرية ليست ، بالتالي ، سوى البنية الفوقية الهشة لظاهرة لا تنتمي الى الطبيعة العقلية وانما تنتمي الى الطبيعة الاجتماعية ، فأنه لا يعود هناك دلالةٌ للفكرة الا من خلال قابليتها للتوصيل ولاجتياز الخطاب البشري .

عندئذ تكمنُ وحدةُ حضارة ما ، مجتمع ما ، دولة ما ، في مصطلح معين وليس في ثقافة معينة . وتندرج كل الاكتشافات ، والأبحاث والابتكارات في نفس القالب ، في نفس المنهج ، في نفس الخطاب . ونجد خصوصيةَ العمل العلمي منحلّة في طرائقية Méthodologie بالغة الغموض بقدر ما تزعم وتتوهم انها خصوصية شموليّة .

وعلى هذه الظاهرة التي تقرضُ مرتكزات ثقافتنا بالذات ، من خلال تهديدها لتنوع ادوارها ، تشهد امثلةٌ عديدة . فمع تناسي التاريخ وعلم الأصول ، هناك علمٌ نفساني ينكرُ وجود الروح وينفي رسالتها الشافية . لكن هذا النفي وهذا الرفض ليسا حياديين لا من الوجهة الايديولوجية ولا من الوجهة السياسية . فالروح ، مركز الوجود البشري وبالتالي مصدر الانسانيّة ، مهملةٌ مرفوضة لصالح قوىً لا واعية ، فردية او جماعية ، يحول وجودُها دون السماح للأنسان بأن يعيش حياتَهُ بحريَّة . فالوظيفة الطبية مرفوضة لأنَّ الطبيبَ مماثلٌ لضمانِ النظام القائم .

وفي عقلية مماثلة ، هناكَ اقتصاد معين يرغب في ان يكون مضاداً للأقتصاد ، وهناك فلسفة معينة تقول انه يمكنُ حب كل شيء ما عدا الحكمة ، واخيراً هناك علم اجتماع معين يرمي الى تدمير المجتمع قبل ان يفهم اواليّاته Mécansimes . بكلمة ، يحوم الشك حول أصالة واستقلالية كل علم . ونرى الفنون مناطةً بدلالة وبرسالة لا علاقة لهما مع الفن . ولا تأخذ ابحاث الأنسان وابتكاراته معناها الاّ اذا اعتبر الانسانُ موضوعاً اجتماعياً وليس ذاتاً روحيَّة .

والانسان الحديث ، المحروم من تاريخه ، المحظور عليه بناء مستقبله ، صار طريدة سهلة لكل اشكال القهر ، واخذ يتخلى عن ثقافته ببطء . انه مستعد للبقاء اكثر مما هو قادر على الحياة ، يجد في تسهيلات حياة متماثلة الشكل حيث تناط الكلمات بمهمة الاعراب عن الاشياء . وحيث يتلاشى تنوُّع العقل في تكرار لغة ما ، يجد في ذلك كله مبرّرات وجوده بالذات . لم يعد الانسانُ الحديث يتمثل حياته في ثقافة ، في أمدٍ زمني . انه يتناثر في كثرة من الآنات بدون حرارة وبدون حياة .

لم يعد لهذا الانسان البدون ثقافة من واقعٍ سوى الواقع الأجتماعي ويظن أنّه وجد في جماعات كالدولة ، الحزب ، النقابة ، الجمعية . . . حلولاً لبؤسهِ الثقافي . لكن هذه الجماعات عجزت هي الأخرى عن تأدية مهامها لأنها لم تعد تبرِّر نفسها الا بقدرتها على اعادة انتاج ذاتها . كذلك من المناسب اكثر من اي وقت مضى . بناءُ ثقافة انسانية حقاً وحاملة للأمل . بعيداً عن الأنظمة والأيدولوجيَّات . وفي هذا المنظور ، ليس المثقف قائداً بالمعنى الألماني ولا نبياً بالمعنى الأسلامي . يجب ان يكون سلاحاه : الذاكرة والشجاعة .

الذاكرة لأن الثقافة مرادفة للتاريخ ، لأن مثال الماضي ليس دائماً مرآةً خادعةً . والشجاعة لأنه يجب دائماً على العقل ان يتحدَّى مصائد المادة وأحابيلَ المجتمع . ان الفلسفة والتاريخ اللذين ارادُ البعض - هل هذه مصادفة ؟ - طردهما من التعليم الثانوي ، هما القادران وحدهما على تكوين هذه الذاكرة وهذه الشجاعة .

ان الأزمة التي يشهدُها مجتمعنا وحضارتنا تستوجب تعميقَ وليسَ نفي مكاسب الثقافة الغربية . وان اطارات اوروبا العقلية والأجتماعية هي شروط انبعاث صحيح . ان المرتكزات الحقيقية لثقافتنا هي الأزمنة الأغريقية - الرومانية القديمة ، القرون الوسطى المسيحية ، انسانية النهضة ، روح الأنوار ، ثورة حقوق الانسان ، الديمقراطية السياسية ، الاقتصادية والأجتماعية . ولا بد من صون هذه المرتكزات ومعرفتها وإغنائها .

هذا يفترضُ ان التربية لا تعلّم الأمةَ Amnésie ولا تقوّض ، لدى الاطفال ، هذه الادارة النقدية المثلى التي هي المعرفة المفتكِرة بالماضي . مفتعلة هي القطيعة بين فكرة التراث ومفهوم التقدم . فالقيمة الجوهرية لثقافتنا هي في بناء عالم تتحالف فيه قوى

التراث وقوى التقدم ، ولا تتعادى . إن روح التقدُّم يحمي التراث من التحجُّر . واحترام التراث يحمي التقدم من المجازفة .

ان هذا الفهم للثقافة الذي يقع على طرفي نقيض كل عبارات المادية ، والذي يستوجب مجهود ابداعٍ فكري ولا يرتضي بالتكرار اللفظي يمكنه وحده ان يعيد للانسانية رسالاتها النبيلة . كما انها تسمحُ بانتهاج سياسة ثقافية لا تكون ضحية على مذبح حجَّة الدولة . لقد قادت اليعقوبية الايديولوجية عدة مجتمعات حديثة الى التخلّف الثقافي . ولقد آن الأوانُ للنظر في وقائع العلم والثقافة نظراً فكرياً وليس سياسياً . وللتأكيدِ ، عالياً وبوضوح ، ان **الجمهورية** بحاجة الى علماء كما هي بحاجة الى رسامين وشعراء وموسيقيين . يجب النظر الفكري في الثقافة بذاتها ولأجل ذاتها بوصفها قوةً ضرورية للوقوف في وجهِ الدولة عندما تستلمُ هذه للأغراء الكليّ (Tentation totalitaire) . بهذا الشرط ، ستصبح لكل فرد مجالَ ابداعٍ وحدية ، ومصدرَ ثقة في المستقبل .

وبهذه الروحية كانت **الحلقات الجامعية** Cercles Universitaires **قد عقدت في ايار (مايو) ١٩٧٩** ، برعاية الوزير الاول ريمون بار ، **ندوة وطنية تأملية** ، موضوعها « المثقّفون والديمقراطية » . وطموح هذه الندوة ، المنشورة اعمالها في هذا الكتاب ، كان في الأساس تحليل وتعميق الشروط لسير افضل للديمقراطية الفرنسية ، والبرهنة للرأي العام على انَّ التيارات الفكرية ذات الاستلهام الحر ، كانت تجدُ بدون وعي سيء وبدون ذهنية ماضويَّة ، قوة الاقناع والبناء التي يحتاج اليها اهل عصرنا اكثر من أي عصر مضى . واخيراً انعقدت هذه الندوة تحت شعار الدفاع عن حقوق الأنسان ، عن شرف المواطنين في القرن العشرين . فليس المطلوب تجميد فكر اناسٍ احرار في عقيدة او في ارثوذكسية . انما المطلوب ، ونحن ننظر بقلق احياناً الى تطور العالم ، ان نجد جواباً حقيقياً على ثلاثة اسئلة رئيسية في كل فلسفة :

- « ماذا استطيع ان اعرف ؟ » ،
- « ماذا عليَّ ان أفعل ؟ » ،
- « ما هو الأملُ المتروكُ لي ؟ » .

هل يوجد صراع بين الديمقراطية والحريّات ؟

جان ـ جاك روزا

■ كان القرن التاسع عشر والنصف الاول من القرن العشرين ، بالنسبة الى عدة بلدان صناعية ، حقبة توسيع وتعميق للديمقراطية من خلال تطور التجمعات الانتخابية . وفي احوال كثيرة ، لم يصبح الأقتراع شاملاً حقاً الا بعد الحرب العالمية الثانية . كما ان حق الأقتراع لا يكتسب الا بعد بلوغ سن معينة تميل الى الانخفاض في السنوات الأخيرة . وفي نفس الحقبة التاريخية ، نلاحظ تزايداً عاماً لتدخل الدولة ليس في كثير من مجالات الانتاج الجماعي التقليدية ، كالدفاع الوطني ، وحسب ، بل في تكاثر الأنظمة والمناقلات التي تضر بالحريات الفردية بخاصة ، ويمكننا التساؤل اذا كانت هذه المقارنة عفوية ، او بخلاف ذلك ، اذا كان لا يوجد منطق للأنظمة الديمقراطية ، **كما عرفناها وكما هي في شكلها الراهن** ، يؤدي الى خفض للحريات الفردية . وبتعبير آخر ، تبدو الأنظمة الملموسة لتطبيق سيادة مجمل السكّان مولّدة ، في الواقع ، لأكراهات لا تني تتزايد في ضغطها على اعضاء المجتمع . فهل توجد انظمة ديمقراطية اخرى قادرة على التخفيف من ضغط الاكراهات ؟ وهل توجد مجمل الأنظمة الديمقراطية المعروفة انظمة اقل إكراهاً من سواها ؟ ان المسألة المطروحة هنا هي مسألة التنظيم الديمقراطي الأفضل للسوق السياسية .

اسباب وجود السوق السياسية :

القرارات الجماعيّة

لا بد لكل مجتمع من الردّ على مسألة انتاج بعض السلع والخدمات التي لا يمكن تقديمها بافضل الشروط إلاّ في مستوى المجتمع بأسره . فنحن نعرف مثلاً ان الخبز

والحليب او السينما اذا كان انتاجها يتم بواسطة وحدات لا مركزية ذات غاية نفعية . على افضل وجه ، فانه من المحتمل في المقابل ان يكون انتاج وتمويل الدفاع الوطني والقانون افضل وانفع اذا تم بواسطة قرارٍ جماعي .

وبالنسبة الى المصالح التي تقبل الأنقسام والتفاوض على نحـو جزئـي ، ليس من السهل تحصيل أجر المنتج او تعويضه . ويمكن لكل مستهلك ان يأمل بأقدام جاره على تمويل الأنتاج ، الأمر الذي يؤمّنُ له متعةً مجانيَّةً . هذه هي مسألة المسافر المتخفّي . فاذا فرضنا أنَّ بعض المكلَّفين قرَّروا تمويل جيشٍ ليضمنوا أمنهم ، فسوف يستفيد كل السكان المجاورين إفادةً نسبية من هذا الأنتـاج حتى دون ان يسهموا فيه . في هذا الوضع ، لكل فردٍ مصلحة في عدم كشف أفضليَّاته في موضوع الدفاع حتى لا يطلب اليه ان يدفـع . ويكّمن الحل في اللجوء الى قرار جماعي سيلزم ، بعد إقراره ، كل فردٍ من اعضاء المجتمع إلزاماً اكراهياً . فسوف يتوجب على كل فرد ان يسهم في تمويله ، وبالتالي له مصلحة في محاولة تغليب وجهة نظره على مستوى انتاج وتوزيع الاعباء المالية في لحظة اتخاذ القرار . ويتعين القرار الديمقراطي المساواتـي على اعضـاء كل ناخـب حقـاً مماثـلاً في اتخـاذ هذه القرارات الجمـاعيـة . ومبدأ الديمقراطية هو مبدأ الموافقة على دفع الضريبة في سبيل انتاج جماعي . والديمقراطية في اتخاذ القرار هي المقابل الضروري للاكراه الناجم عن الطبيعة الجماعية للخدمة المقدَّمة اذا اريد اجتناب الاستغلال والقهر في التعامل مع المكلفـين او منتجي الخيرات الجماعية . ان المبدأ الديمقراطي يهدفُ الى ضمان مساواة معيَّنة في الميثاق الأجتماعي .

وفي الواقع لا يوجد خيرٌ جماعي صرْف ، اي انه من الممكن دائماً ، كلياً او جزئياً ، استبعاد المستهلكين من الاستمتاع بخدمة او مصلحة ، اولئك المستهلكين الـذين قد لا يقبلون بدفع ثمنها . ولكن قد تكون باهظةً جداً الكلفـة العملية لتـطبيق الاستبعـاد . كذلك فان الانتاج الخاص للخيرات شبه العامة ، وان كان ممكناً ، فهو غالباً ما يكون غير فعَّال بالمقارنة مع الحل الآخر الذي هو قرار الانتاج الجماعي ، الالزامي للجميع من حيث تمويله .

وعلى اساس قائمة الخيرات « الجماعية » تتحدَّد بالذات **الدولة** الدنيا في الادبيات . فنشاطاتها هي نشاطات الشرطة ، الداخلية والخارجية ، العدل ، وتحديد القوانين . وكل

هذه الخدمات يكون انتاجها اوفر جماعياً من انتاجها الخاص ، على الأقل في الظروف التي سادت حتى الآن . واذا تبدلت غداً هذه الشروط التقنية وبالتالي شروط السعر والكلفة ، فسوف يتبدل ايضاً توسع الدولة الدنيا . اذن لا يوجد نشاط يكون بطبيعته وبشكل نهائي ، ختمياً الى ميدان القرار الجماعي ، ان الحدود بين الخدمات العامة والخاصة تتبدل حسب العصر والبيئة الأقتصادية .

يتضمن سيرُ الدولة الدنيا ، كما ذكرنا اعلاه ، وجود بنية سياسية لاستعمال المنتوجات والضرائب . وفي جماعات تتجاوز حجماً معيناً . تؤدي هذه البنية السياسية الى مفارقة في الأدوار والى ظهور منتجين متخصصين في الخدمات العامة : الرجال السياسيون ، ففي ديمقراطية لبرلمانية ، يقترح هؤلاء المنشئون برامج انتاجية عامة ويحصلون على سلفٍ تسمحُ لهم بتحقيقها . وتتخذ السلف شكل اقتراع يعطي الحق في استعمال لا حقٍ لاحتكار الاكراه المنظَّم لتحصيل الضريبة .

وللتشديد على وجود تبادل بين السياسة والناخبين ، ووجود وعود عمل مقابل اصوات ، استعملنا عبارة السوق السياسية .

من الخطأ تماماً القول بتعارض لا يقبل الحصر ، كما هو الحال عادةً ، بين مجال التبادل التجاري والمجال السياسي ، فهناك في الواقع مجال للتبادل النقدي حيث الخيار لا يلزم الا طرفين ، ومجال المبادلات ذو القرار الجماعي غير النقدي (المالي) الذي يفرض موجبات معينة على جميع اعضاء المجتمع .

الديمقراطية المثالية والحريّات

تفترض الديمقراطية المثالية توفر شروط اكتمال السوق السياسية : الشفافية ، غياب السلطة الاحتكارية للمنشئين او احتكار الناخبين ، الحركية والتنافس لاسيما في ظل حرية التعبير . في هذه الظروف ، يخضع المنشئون السياسيون (اصحاب المشاريع) الى سيادة الناخبين المكلفين . ويمكن الاعتقاد ان الضغط الأكراهي على الافراد يكون منعدماً في مجتمع كهذا . لكن الأمر ليس كذلك بسبب التباس مفهوم « القرار الجماعي » . فمن المعلوم انه بعد حجم معين للجماعية لا تعود الديمقراطية المباشرة قابلة للممارسة ، فلا بد من الاستعانة بالديمقراطية التمثيلية ، وفي هذه لا يمكن بوجه عام تحقق الأجماع بسهولة ،

ولا بد من الأخذ بقاعدة الأكثرية . ويظهر في هذه الحالة ، ان القرار الجماعي يعكس افضليات الناخب المتوسط ، ذلك الذي نجده في وسط توزيع خيارات الجسم الانتخابي[1] .

وكما يمكن مقدار الخدمة الحاصلة واحداً للجميع . لأنه جماعي ، وكما ان الضرائب لا يمكنها ان تكون واحدة بالتهام لكي تعوّض بالذات عن الارضاءات التي يجنيها كل مكلف . من هذا الانتاج ، فان القرار الجماعي يحدّد ضرورةً تناقل الثروات بين المكلّفين . والبعض سيكون خاسراً من معاناته الأكراه الجماعي . وان كثرة النتاجات والتنظيمات التي تمرّ من خلال قرار جماعي تؤدي بسبب ذلك الى زيادة في الضواغط . انها تخفض الحريات . بيد انَّ الانخفاض اقل مما هو عليه في انظمة الديمقراطية المباشرة . ويكون الاكراه عادماً في الأنظمة التي تسودها قاعدة الاجماع لاننا نجد فيها شروط التبادل الفردي الحر .

الديمقراطية الواقعية واتساع السوق السياسية :

الديمقراطية الكلية ام الديمقراطية الحرّة ؟

لا يجوز اجراء مقارنة السوق الاقتصادية والسوق السياسية استناداً الى الوضع الفعلي للأولى والشروط المثالية للثانية . ويذهب البعض الى القول إن السير الحر للأسواق الاقتصادية هو سير« برّي » بمعنى ان الوحشية الفردية واستغلال الآخرين يسودانها تماماً ، دون اي حد من اي نوع . ويدل هذا القول على نقص كامل لما تكون عليه السوق . ذلك انسيرهُ يفترض ان تتحدد مسبقاً حقوق المتبادلين اي حقوق الملكية . ويترتب على ذلك ان السرقة او الاستثمار يكونان مبدئياً مستبعدين . وهما كذلك في الممارسة بمقدار ما توجد شرطة تفرض القانون . عندئذ يكون التبادل طوعياً ويعبّر عن نفع مشترك بين المتبادلين . وكذلك فان السوق تحد الأكراه بقدر ما يكون سيرها حسناً وبقدر ما تكون الأجهزة الجماعية للقانون وللشرطة ناتجة بشكل مناسب عن النظام السياسي او معمول بها بشكل

---

١ ـ لتحليل اعمق لدور الناخب ، يمكن مراجعة :

J. J. ROSA , Principes d'analyse économiques, Polycopié IEP, 1979

حرٍ من قبل المتبادلين المتوافقين . هذه بالذات هي الحالة في بعض الظروف حيث لا توجد مرتبة سياسية وحيدة ، كالتجارة الدولية مثلاً حيث يجري حل معظم الخلافات من قبل محاكم عدل خاصة وفقاً لأساليب الأحتكام .

وخلافاً لذلك يحد النظام السياسي من الحريات الفردية فيما يتعدّى ما هو ضروري لاجراء مبادلات حرة وطوعية ، اي لاحترام القانون . ولا تكتفي الديمقراطية التمثيلية ذات قاعدة الاكثرية بانتاج « الاجهزة » الجماعية في الممارسة ، بل انها تزيد من المداخلات التنظيمية التي تعدّل حقوق هؤلاء واولئك لأجل غاية واحدة هي اجراء مناقلات الثروات . وبالضرورة تجري هذه المناقلات على حساب بعض الشرائح من الأهالي وحتى يمكن خفض رفاه اكثرية معينة من الناخبين . وبالتالي ، عندما تنتظم السوق السياسية ذات القاعدة الاكثرية لا تجد في الممارسة اية عقبة امام توسع ميدانها . فالسوق الموضوعة في الاساس لتنظيم انتاج الخيرات التي لا تستطيع الاسواق الاقتصادية توفيرها على نحو كاف ، تشكّلُ ، بالنسبة الى جماعات شتى ، اداةً ترمي الى مصادرة صرف لثروة الجماعات الاخرى . وان انحرافها هذا عن وظيفتها الاولى يشكل نفياً للحق القائم . وبذلك تدخل في صراع مع شروط السير الحسن للاسواق الاقتصادية التي تتماهى مع احترام حضارة الحق . انها تجعل المجتمع يتراجع نحو وضع من الفوضى حيث يسود قانون الاقوياء .

ان الجماعات المستفيدة من توسع ميدان السوق السياسية ليست بالضرورة هي جماعات الاكثرية ، حتى في ديمقراطية الأكثرية . ومثال ذلك ، في نظام جمعية الحزبين كما هو الحال في بريطانيا ، يمكن فقط لربع الناخبين فرض ارادته في اعادة التوزيع على ثلاثة ارباع السكان ، اذا لم تتعدل التحالفات بيسر شديد .

استناداً الى هذه الفرضية الاخيرة عن استقرار التحالفات . يمكننا ان نذكر اوالية تمركز الفوائد السياسية وتوزُّع الأكلاف ، الذي يعزّز دور القوى الضاغطة وسلبية الناخبين غير المنتظمين . كذلك ، فان تعقد النظام الضريبي والمناقلات يحد من اعلام الناخب ويشجّع طلبات التدخل المتزايدة التي لا يدرك المكلّفون مدى كلفتها الفعلية على نحو واضح .

ان الوهم الضريبي الذي ينجم عن ذلك يوجب ضعفاً في رقابة الناخبين على المنتخبين السياسيين . وان نقص السوق السياسية يبعدنا عن شروط سيادة الناخب

ـ المُكلَّف . ان تزايد المداخلات والتعقد المتزايد للنظام الضريبي يقرران تراجعاً للديمقراطية بالمقارنة مع نظام ضريبي عادي ونظام تدخل سياسي محدود .

ويتناقض بشدة اثر الجماعات الضاغطة في ديمقراطية ذات رقابة اقليَّة مع النظرية الانجيلية لتدخل الدولة . وبمقتضى المفهوم الشائع للسياسة ، فأن تدخل الدولة يجد مبرراته الدائمة في الرد على المظالم او الاوضاع المأساوية . وفي الواقع ، يدل النظر في النتائج الفعلية للمناقلات الواقعية على ان هذه الاخيرة لا تعيد في اغلب الأحيان توزيع موارد البيونات الاكثر يسراً باتجاه البيوتات الاكثر فقراً ، لكنها تعيد توزيع المداخيل المتوسطة باتجاه المداخيل المتوسطة او حتى المداخيل الادنى او الاعلى باتجاه المداخيل المتوسطة . وهذا امر محتّم عندما يزيد عدد الاشخاص المعنيين بالمناقلات ويتوجّه نحو ١٠٠٪ من الجسم الانتخابي . وعندما يفيد الجميع من المناقلات ويدفع كل فرد الضرائب المتوجبة عليه ، تغدو اعادة التوزيع العمودية مستبعدة فعلاً . وغالباً ما يستخدم العرض الكريم للمداخلات بوصفها مرافعة عن واقع أناني لعمليات المناقلات .

وفي الآن ذاته ، يعرض هذا النشاط سلطة القانون للخطر ، فيصبح التنظيم الخاص قاعدةً . ان القرارات العامة تعيد النظر في عمومية القانون الذي يُفرض ، مبدئياً ، على الجميع بما في ذلك الحكومة . وهذا التطور واضح في الأنظمة الفاشية التي غالباً ما تلجأ الى الافراط في النتاج التشريعي والتنظيمي . وزلزال القانون الذي ينجم عن ذلك يؤدي الى فوضى دستورية فعلية .

هكذا فأن الاتساع المتواصل للسوق السياسية يفضي دائماً الى مزيد من ارتباط الموارد بآلية تقرير ناقصة وملزمة . وذلك بحصر دور أوالية افعل تحترم الحريات الفردية . وهذا الوضع يستدعي الاكتمال في المنظومات الديمقراطية . كما ان التأثيرات الفردية على السوق محدودة بحدود القانون ، فأن القرارات الجماعية لا يجوز لها الامتداد دون حدود في جميع المجالات ولكن لا بد من حصرها باجراءات اشتراعية رفيعة المستوى اي دستورية .فبينما يعتبر التكوين الاقتصادي والاجتماعي في الممارسة الشائعة للديمقراطية الكلية Démocraties totalitaires مرهوناً يومياً بقرار اقلية محتملة ، فانه من المناسب تأمين احترام بعض القواعد التكوينية اي الاساسية، الاكثر عدداً من تلك المعتبرة كذلك في

الدساتير الحالية ، سواء بالتوجه نحو قواعد الاكثريات الماهرة الكفؤة ام بالتوجه نحو الاجماع الذي من شأنه الحد من انتاج النظام السياسي لالزامات واكراهات جديدة . ان الحد من النزاع بين الديمقراطية والحريات يمرّ من باب اكتمال المؤسسات الديمقراطية التي تأذن بقيام ديمقراطية حرّة .

دور الاقتصاديين

الديمقراطية الكلية تسجن الناخبَ المكلَّفَ في خيارين لا ثالث لهما . فحتى ولو رغب في خفض المداخلات للتخفيف من وزر الضريبة ، فأن لها مصلحة اكثر في زيادة طلب المداخلات الاضافية لصالحه ولاستهلاكه الخدمات العامة طالما انه غير متأكّد من كون الناخبين الآخرين او جماعات الناخبين سيطالبون بدورهم بخفض لانتاج الدولة للضرائب . انه الخيار المسمى « خيار السجين » المعروف تماماً في نظرية الألعاب .

في هذا السياق امام الاقتصاديين دور يضطلعون به . فهم كمنتجين اعلاميين متخصصين بسيرورة المجتمع ، يمكنهم تنوير الناخبين حول النتائج المعقدة ، الصعبة التحليل ، المترتبة على خياراتهم الجماعية . وهذا الاعلام الاكمل من شأنه تعديل القرارات الفعلية ليس مباشرة ، بنصائح واستشارات تقدم لاي حاكم متنور ، وانما مداورة بزيادة سيادة الناخب المكلف وهيمنته على السوق السياسية . وعليه ، لا يكون دور الاقتصادي تنظيم المجتمع الافضل او اقتراح خطته الاكمل ، وانما يكون دوره ان يرشد الجمهور الى اكلاف وفوائد شتى الاواليات المقارنة ومختلف المؤسسات والسياسات . وهو بذلك يلعبُ دوراً سياسياً ، لكن في افق متوسط المدى لا يقتصر على المنافسات الانتخابية . ففي الواقع تتناول تحليلاته ايضاً قواعد اللعبة السياسية ذاتها . اذن تتجاوز آفاقه مشاغل السياسات القريبة المدى لتشمل النظر في التكون الاجتماعي . وبهذا المعنى ، يتوجب على الاقتصاديين الاسهام في السير الحسن لديمقراطية الحرية التي من شأنها ان تحل تدريجياً محل ديمقراطية مقوِّضة للحريات .

الاسس الاقتصادية لليبرالية

فلوران أفتاليون

نسعى هنا الى معالجة ما يمكن ان يكون عليه مشروع الدولة الليبرالية . لهذا فأننا سنستعين بالمعارف التي قدمتها النظرية الاقتصادية الحديثة . وهذه المعارف جاءت لتؤكد وتوسع حدسَ وتأملات الرجال الذين صنعوا التراث الليبرالي . كما انها تسمح بفهم ما هو الواقع الحقيقيَ لتدخل الدولة بفضائله الظاهرة وتكاليفه الخفية . وعندئذ سوف تفسر النظرية الأقتصادية الأواليات التي استثارَتْ تضخم الدولة وسوف تدل على التدابير الواجب اتخاذها حتى تتمكن هذه الدولة من العمل على ارضاء السواد الأعظم .

التراث الليبرالي

حتى تستحق صفة « ليبرالية » الاقتراحات التي سنعرضها فيما بعد ، لا بد لها ان تكون متوافقة مع التراث الذي يقدمه لنا التاريخ عن الليبرالية . اذن لنبدأ باستذكار هذا التاريخ .

ظهرت الفكرة الليبرالية في القرن الثامن عشر . وعندئذ بدأت حركة فكرية على يد رجال مثل لوك في انكلترا او مونتسكيو في فرنسا ، بالكفاح ضد هيمنة سلطة اعتباطية موضوعة بين يدي ملك ، ارستقراطية ، واقلية من اصحاب الامتيازات . وعلى الفور ظهر مبدءان يقول احدهما انه ينبغي على جميع المواطنين في بلد معين ان يعيشوا **تحت حكم القانون** ، والقانون يجب ان يكون واحداً بالنسبة الى الجميع ، ويطبق على كل منهم . ويقول ثانيهما انه يجب ان يكون هناك **فصل بين السلطات** . وهذا ، بالاضافة الى الرقابة الشعبية ، يفترض به ان يحول دون الاعمال الاستنسابية ، بما في ذلك اعمال السلطتين التشريعية او التنفيذية المنتخبتين .

وسرعان ما ظهر مبدأ ثالث . انه مبدأ دعه يفعل ،دعه يمرّ ،وكان في مجتمع القرن الثامن عشر يعبر عن ثورة ضد الامتيازات الاحتكارية التي كانت تُعطى لطبقات اقتصادية ، وكذلك ضد الغرامات والعوائق التي كانت تحول دون الدوران الحر للسلع بين البلدان وداخل البلد الواحد ايضاً . وكان يتطابق ليس مع رغبة تحررية وحسب ، بل ايضاً مع البحث عن شروط الفعالية والرفاه الاعظم . والذي يعتبر بمثابة المؤسس للفكر الاقتصادي الحديث ، آدم سميث ، كان اول من شرح فضائل نظام انتاجي وتبادلي قائم على الحرية ، واول من أوضح اين يجب ان يقف دورُ الدولة .

يمكنُ ان نلاحظ ان أسس الايديولوجيا الليبرالية كانت جاهزة في مطلع القرن التاسع عشر . ولقد شهدنا طوال ما تبقى من القرن انتصار هذه الأفكار بوصفها مبادىء للحكم ، لا سيا في بلدان مثل انكلترا والولايات المتحدة . وفي غضون ذلك لم يكن الاغتناء النظري سوى اغتناء هامشي في آخر المطاف . لقد جرى صقل وتعميق الأفكار الرئيسية ، لكنه لم يجر تعديلها . فكانت مقبولةً بوجه عام ، فاقدةً لجاذبية الجديد، لذلك لم تشكل حصناً حصيناً في وجه الذرائع الجديدة التي طلع بها هجوم الدولانيةEtatisme الذي ظهر بعد الحرب العالمية الاولى .

انحدار الليبرالية

لا بد من الملاحظة بالتالي ان الليبرالية تراجعت منذ ما يزيد عن قرابة نصف القرن سواء على الصعيد الفكري ام على صعيد ممارسات الدول .

فعلى صعيد الافكار وجهت لليبرالية اولاً تهمة عدم تساوي الظروف والثروات القائمة في المجتمعات الغربية . ولقد دأبت ادبيات وفيرة على اظهار الطبقة العاملة ، بشيء من الدقة والصحة ، والتعريف بحياتها في القرن التاسع عشر بدون تبيان الاغتناء العريض العام المتحقق خلال الحقبة نفسها ، وبدون الاشارة الى كان يمكن لانماط حياة الشعوب في ظل اي شكل آخر من اشكال الحكم . ومن ثم ، بعد ازمة الثلاثينات الكبرى ، تجددت بقوة الانتقادات القديمة المتعلقة بعدم استقرار اقتصاديات السوق . والحال ضمن المحتمل ان تكون تدخلات الدولة بالذات هي التي ادت الى إعطاء الازمة الحجم الذي نعرفه .

وعلى صعيد الممارسات الدستورية . جرى على الاقل في الديمقراطيات الغربية الحفاظ على مبدأ فصل السلطات . لكننا شهدنا انصهاراً متدرّجاً بين التشريعي والتنفيذي . علاوة على ذلك ، اخذت الحكومات والسلطات التشريعية تتفلّت شيئا فشيئاً من حكم القانون . وهذا الأخير خضع لتشويه في طبيعته وصار في خدمة نمط من التدخل المتعاظم الاثر ، وسواء تعلّق الامر بالسياسات الظرفية لمواجهة « الظلم الاجتماعي » ام بشتى التدابير التي تطال جميع قطاعات الاقتصاد والتخطيط او التأميم ، فاننا نلاحظ منذ خمسين سنة هيمنة متزايدة لقطاع الدولة على القطاع الخاص .

إن انشاء السوق المشتركة ، وكذلك توقيع بعض الاتفاقات الدولية مثل GATT ، شكّلا تقدماً معيناً في اتجاه ليبرالية حقيقية . لكن ذلك اقترن ، للاسف في فرنسا ، بعمل حكومي يرمي الى خلق احتكارات بحجة « الكفاح » ضد المنافسة الدولية . الأمر الذي يفترض به ان يشير نتائج متناقضة تماماً لتلك التي كان يمكن توقعها من فتح الحدود !

لنرجع الى الصعيد الايديولوجي لنوضح اذا كان التطور في ممارسة الحكومات قد تم الى حد كبير تحت تأثير ماركسية شائعة طالت كل فئات الرأي العام ، فقد تم ايضاً في ضوء ظهور نظرية كينز Keynes ، كانت هذه النظرية تزعم ان الدولة يمكنها مجانبة الازمات بواسطة تدخلات اقتصادية . وبالمناسبة كانت توصي ، عندما تظهر البطالة ، بالتأثير مباشرة على السياسة الضريبية ونفقات الدولة وسيلان النقود لاعادة اطلاق الطلب .

وبعد اعلانها وتحليلها وتعميمها ، تبنى هذه النظرية بحماس موظفو الدول الذين كانت تبرّر تدخلاتهم وتوسع من سلطاتهم ، لا سيما من سلطة اشباع المصالح الخاصة وبالتالي انشاء تكتلات انتخابية . ومع ذلك ، كانت بنظر الرأي العام تظهر تصرف الدولة وكأنه يرمي الى المصلحة العامة .

وفي غضون العقدين اللذين تليا الحرب العالمية الثانية ، ظهر ان استعمال نظرية كينز اخذ يعطي النتائج المرجوّة . فقد تطورت الاقتصاديات الغربية بوتيرة قوية لم تتحقق ابداً من قبل ، وبقيت البطالة عند مستوى منخفض ، وباستثناء فترة ما بعد الحرب مباشرة ، فان التضخم لم يتخط الحدود المقبولة ، وان المبادلات الدولية تزايدت كثيراً .

لكن الاواليات الموضوعة لتحقيق هذه النتيجة السباقية كانت تحمل في ذاتها بذور

انهدامها . فعلى الصعيد الدولي كان العجز في ميزان المدفوعات الاميركي يوفّر للعالم السيولات اللازمة لأنماء المبادلات . وفي الآن ذاته ، كانت تلك السيولات بتكاثرها ، تثير الشكوك حول امكان الابقاء على كفاءة الدولار . فكان خفض قيمة الدولار يعطي الدليل على انهيار النظام النقدي العالمية القائم على معادلات ثابتة . والحال فان هذا النظام كان يدعو الدول الى ممارسة سياسات عاقلة نسبياً خوفاً من انخفاض القيمة . فاذا زال لا تعود هناك كوابح لاستعمال سياسات الانطلاق المغامر ، التي امكن حتى حينه من حصر نتائجها الوخيمة المعروفة .

لقد تطورت هذه النتائج الوخيمة على النحو التالي : فقد كانت تستعمل السياسات التنموية كلما كانت البطالة تبدو خطيرة . وفي كل مرة كانت تضيف الى الدوران النقدي طاقة تضخميّة لم تكن تقابل ، الا في النادر ، بسياسات تقشفية مصرية غير شعبية . وهكذا انتهى المقام بالتضخم الى الاستقرار . فأدخل الشكوك الكبرى الى القرارات السياسية . وهبطت وتيرة الاستثمارات والتنمية . وهذا في ظروف سكانية واجتماعية غير مؤاتية يزيد من البطالة . ومهما تكن للبطالة من اسباب مختلفة عن تلك التي حللها كينز ، فأن كثيراً من الحكام لجأوا الى النصائح القديمة لمكافحته ، الأمر الذي ادّى الى انماء التضخم وفي النهاية الى زيادة البطالة . من هنا الازمة الراهنة المتفاقمة ايضاً بفعل انقلاب اسعار الطاقة وظهور منتجين جدد على الصعيد الدولي .

التعريف بليبرالية جديدة

ينبغي اذن البحث عن اسباب المصاعب الاقتصادية الراهنة في ممارسة السياسات الظرفية الى حد بعيد . ويجب ان نضيف ملاحظة اخرى الى هذه الملاحظة . هي ان موازنات الدول اخذت تشكل منذ الحرب في البلدان الغربية جزءاً متعاظماً من اجزاء الانتاجات القومية . وفي اثناء ذلك صارت القطاعات الخاصة ، وهي تتقلص ، تخضع لعدد متزايد من الأحكام والمراقبات . وهذا النمو الدولاني لا يعجز فقط عن حل مشكلات الانتاج والتوزيع التي تنطرح اليوم ؛ لكنه يبدو ايضاً انه كان سبباً لها الى حد بعيد . وازاء هذه المصاعب ، اثيرت الشكوك حول مسار الدول . وفي الواقع لهذا الرفض اصلان متعارضان .

انه متأتٍ اولاً من جانب الماركسيين المعلنين نسبياً . فهؤلاء يرون ان الدولة لا

تتدخل كفايةً ، وان كان بيانهم يزعم العكس ، وسواء تكلّموا بأسم التاريخ عن طبقة اجتماعية او باسم ما يسمى مصلحة عامة ، فأن الانظمة التي ينادون بها تعني العودة الى اخضاع الفرد لفكرة سامية . وبما أنَّ هذه الفكرة باستمرار غير واضحة الحدود تماماً ، يكون الفرد فيها خاضعاً لارتجال القرارات التي يتخذها افرادٌ آخرون يزعمون العمل باسم هذه الفكرة السامية .

ومن جهة ثانية ، يتأتى الرفض من ليبراليين يعتبرون ان ميدان فعاليات الدولة واسع كثيراً الآن . وهذا هو الرفض الذي نعلنه هنا . لكن لا يكفي التشكي من هيمنة الدولة على حياتنا الخاصة ولا التذكير بعقيدة العصر الماضي لأجل ازالة الشر . فلا بد من الامتداد على تقديم تعريف بالدور الذي يجب ان تقوم الدولة به ، متناسباً مع تطور العالم ومع التقدم الحالي لمعلوماتنا . فلم تعد تكفي اليوم الوان الحدس التي ارتآها آدم سميث او سواه من روّاد الليبرالية الكلاسيكية في هذا المجال . ولهذا ينبغي بناء نظرية صارمة انطلاقاً من نظرة موضوعية لاسباب وعواقب عمل الدولة . وهذا ممكن بفضل التقدم الاخير في تقنية الاستقصاء الاجتماعي التي تستعمل الطرائقية العلمية : الاقتصاد .

لا بد لنظرية الدولة الليبرالية الجديدة هذه من ان تقوم على مبدأ . واننا حسب التراث ، الذي يبرّر استعمال صفة « ليبرالية » . سنأخذ بالصفة التي تعني **لا احد يعرف ما هي مصالح الفرد افضل من الفرد ذاته** ، وكما في كل نقاش مبدئي ، لا يمكن للنقاش حول صحة هذا المبدأ الا ان يكون عقيماً . فلا بد من تقييمه وفقاً للعواقب المترتبة عليه . وهذا التقييم لا يجوز ان يصدر عن اي رقيب اجتماعي ، بل يجب صدوره عن جميع المواطنين .

وبعد ذلك ، اننا نفترض من المسلم به مبدأ الفصل بين السلطات والمساواة امام القانون . كذلك سنقول بانه لا يمكن ان يكون ثمة حرية الا عندما يكون مجال نشاط كل فرد محدداً ومصاناً من تجاوزات الآخرين . واننا سوف نهتم بخاصة ، بأدوار الدولة والمواطن على السواء . ولهذه الغاية ، كما سبق ان اشرنا ، سنطبق المعارف التي يزوّدنا بها العلم الاقتصادي . ونظراً للمجال المحدود هنا ، فلا بد لنا من الاكتفاء بطرح بعض نقاط الاستدلال . وطوراً بعد طور ، سننظر في واقع تدخل الدولة واسباب نكساتها واخيراً الحدود التي يفترض بها ان تقف عندها .

واقع تدخل الدولة

هناك ثلاثة ميادين تتدخل فيها الدولة وتتقاطع مع قرارات الافراد الخاصين . الميدان الأول هو ميدان السياسة الظرفية . فالسلطة الاجرائية تدأب على تغيير الظروف الاقتصادية القائمة . وسواء تعلق الامر بالتضخم او البطالة او التبادل ، فانها تحاول ان تبدّل (او ان تبقي) على المستويات الملحوظة في وقت محدّد . ولهذا ، تتلاعب بالسياسة الضريبية وبالاعانات وتوجّه فعاليات الفواعل مثل مصرف فرنسا . ولهذا النمط من التدخل تبريران : فمن جهة يزعم ان القطاع الخاص متروكاً لنفسه هو قطاع غير مستقر اطلاقاً ، ومن جهة ثانية يزعم ان قوى اجنبية معادية تنهج سياسات اقتصادية معاكسة للمصالح الفرنسية .

والحال ، فأن النتائج الواقعية المترتبة على السياسات الظرفية لا تزال دون الاستقرار المنشود . حتى اننا نملك اسباباً وجيهةً للاعتقاد اليوم ، بأن التقلبات الاقتصادية ناجمة ، الى حد كبير ، عن التدخلات الحكومية بالذات ، ونظراً لجمود النسيج الاقتصادي والمهل الضرورية لتناقل الدوافع الاولية . فان هذه غالباً ما تمارس اثرها لاحقاً او في فترة تكون فيها الظروف قد ارتدت تحت تأثيرات اخرى . يضاف الى ذلك ان لبعض السياسات اثاراً متلاحقةً في الزمان . وعندما تكون هذه الاثار ايجابية في المدى القصير (انخفاض البطالة) . فأن الدولة غالباً ما تأخذ بها ، حتى وان كانت مؤذية على مدى اطول . وعلة هذا القصور سنناقشها فيا بعد .

والمجال الثاني الذي يظهر فيه النفوذ الاقتصادي للدولة هو ميدان التنظيات . فبواسطة هذه التنظيات ، يكون الفواعل الخاصون ، من الأفراد او الشركات ، مرغمين في قراراتهم . وهذه التنظيات تلحق الضرر بالجوانب المتنوعة جداً من نشاطات المواطنين : بدءاً من وسْم المواد الغذائية وصولاً الى مراقبة الايجارات ، مروراً بتحديد سرعة السيارات . وبسبب ذلك ، يستحيل وصف نتائجها بشكل عام . وفي المقابل يمكننا اجراء تحاليل محدّدة ، وعندئذ لا بد لنا من الاستنتاج بان الاجراءات التنظيمية غالباً ما تكون اما غير قادرة على حل المشكلات المطروحة واما انها تستثير بدورها مشكلات جديدة ، وهذه الملاحظة يسهل التمثيل عليها . ومثال ذلك ان مراقبة الايجارات استثار ازمة سكنية ضخمة ، وان فرض اجر ادنى ادّى الى بطالة جميع اولئك الذين تعتبر

انتاجيتهم دون الحد الادنى للأجــور SMIG ، وان شبه استحالة التسريح يقابلها امتناع عن التشغيل الجديد ، وان قانون GALLEY الخاص بشغل الاراضي اوقف عملياً البناء في وسط المدينة وان مراقبة الاسعار تشجع على التوافقات .

وتتدخل الدولة اخيراً في الحياة الاقتصادية اذ تتولى الانتاج بنفسها . فهي تمارس هذه الفاعلية ليس فقط لانتاج الخيرات او الخدمات العامة معاً (التعريف بذلك سيعطى لاحقاً) لكنها تتدخل ايضاً في قطاعات عديدة اخرى . لنذكر مثلاً المواصلات ، الطاقة ، الملاحة الجوية ، السيارات ، المصارف او التبوغ .

عندما تكون المقارنة ممكنة مع نشاط مماثل واقع في القطاع الخاص نلاحظ ان الانتاج الدولاني سببٌ للكثير من التبذير ، والنواقص . وعندمـا لا تكون هذه المقارنـة ممكنـةً بسبب احتكار الدولة ، فأن هذا الاحتـكار يكون سبباً لمصاعـب اضـافية . ان المثـال الاسطع والاخضر عن احتكار الدولة هو مثال الضمان الاجتماعـي . فالدولـة لـم تجعـل الضمان الاجتماعي الزامياً وحسب ، لكنها نصَّبت نفسهـا ضامنـاً وحيداً ومنتجـاً رئيسياً للرعايات (مع المساعدات العامة) . ان نظاماً كهـذا يؤدي في آنٍ الى استهـلاك مفـرط للطبابـة والادوية ، نظـراً لأن الجمهـور يدفـع مبـاشرةً جزءاً فقـط من الخدمـات التـي يستهلكها ، والى تبذيرات كبرى مردها الى ادارة جامدة جداً .

السياسيّون والبيروقراطيون

هاكم اذن حصيلة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية : اختلال استقرار الاطـوار الظرفية المؤدية الى التضخم والبطالة ، تنظيمات غير فاعلة وحتى سيئة ، تبذير على مستوى انتاج الخيرات والخدمات . وهذه النتائج هي ، كما يجب ان نلاحظ ، متناقضة الى حد كبير مع الأهداف المنشودة . فكما ان هذه الاهداف تبرّر وجـود الدولـة ذاتهـا ، فلا بد من التساؤل عن هذه اللاعقلانية الظاهرة في الجسم الاجتماعي الذي يزوّد نفسه بمؤسسة عاجزة عن خدمته وفقاً لمصالحه .

ولكي نجد تفسيراً كافياً لهذه الظاهرة ، يجب التخلي عن كل تمثل تجسيمي للدولة . التخلي عن وصفها كما لو كانت كائناً ذا عقلٍ وارادة خاصين يمكن وضـعها في خدمـة الأمة . ان علينا ، خلافاً لذلك تماماً ، ان ندرس الدولة انطلاقاً من سلوك جميع الافراد

الذين يخدمونها او يكونونها . ولفهم سير المؤسسات لا بد من تحليل افعال الوزراء والنواب وكل هرمية الموظفين الذين يشاركون فيها . وباختصار ، ينبغي لمناهج **الفردانية الطرائقية** Lindividualisme méthodologique المثمرة جداً في **الأقتصاد تطبيقها على الدولة** .

وبالتالي لا ننسى ان جميع قرارات الدولة هي في نهاية المطاف من صنع الافراد . والحال ، فان هؤلاء الافراد ليس لهم عندما يكونون في خدمة الدولة طبيعة مختلفة عن طبيعتهم عندما يكونون في منشأة خاصة . انهم يملكون دائماً اهدافهم الخاصة الرامية الى كسب فوائد مالية او سواها حسبما يسمح لهم سياق المؤسسة . وينبغي بشأن هذا الأخير ان نلاحظ ان سلوك الفرد يتوقّف على ما يملك من معلومات متعلقة بمحيطه . والحال ، في اطار سوقٍ ما ، هناك نمطان من المعلومات الضرورية يساعدان الفرد على الاختيار . انهما الاسعار والارباح . وما يعادلها غير موجود في سير مؤسسات الدولة . واذا سلّمنا بأن المقررين العامين يريدون العمل لأجل « المصلحة العامة » . فان هذه لن تتحدّد بدون التباس . كيف اذن يتمكن هذا المقرر من معرفة ما هي رغاب الملايين من المواطنين ؟ وكيف يتوجب عليه اختيار الرغاب الواجب اشباعها عندما تكون هذه الرغاب متناقضة ؟ وكيف يمكنه ان يعرف النتائج الاخيرة لقرارات تحرّك المتغيرات البالغة التعقّد في سلوك الجمهور ؟

امام هذه المصاعب ، ندرك ان « المصلحة العامة » يحدّدها المقرّر العام ، في اغلب الاحيان ، وفقاً لايديولوجيته الخاصة ولمصلحته **الذاتية** ، فأذا كان الامر متعلقاً بموظف كبير فان المصلحة العامة تعني حصولهُ على مهنة كبيرة : اذا كان متعلقاً بسياسي فالمصلحة العامة تعني اعادة انتخابه . لقد كان النمط السلوكي الاخير موضوعاً لعدد من الدراسات . وهذه غالباً ما استخدمت نموذج « السوق السياسية » حيث يجري تبادل اصوات الناخبين بوعود السياسيين . وهدف هؤلاء هو انتخابهم ، فيضعون لذلك برامج تجرّ غالبية من الناخبين الى الاقتراع لهم . وهذا النموذج يسمح ، على الاقل بتفسير ثلاثة انماط من السمات المميّزة للقرارات العامة .

اولى هذه السمات صادرة عن المكاسب الهامة الممنوحة لجماعات اقليّة بغية اجتذاب اصواتها ، بمعزل عن جعل مجموع المواطنين يدفعون ثمن ذلك ، ونظراً كلفة الشخص

الواحد منخفضة جداً ، فلا يترتب على ذلك سوى قليل جداً من الأصوات المناهضة . وفي الماضي كان المزارعون والتجار الصغار الى حد أقل ، هم المستفيدين من هذا النمط السلوكي .

وتعني السمة الثانية تمييز الافعال التي تقع نتائجها الايجابية في نطاق المدى القريب بينما تأتي النتائج السلبية فيما بعد ، وبالافضلية بعد انتهاء الانتخابات ، انها تفسرّ لماذا تحظى الحملات الظرفية بتشجيع الحكومات غالباً . ففي الواقع من شأن هذه الحملات ان تثير بسرعة كبيرة الاستئناف (الظرفي) للنمو الاقتصادي بينما لا يأتي التضخم الناجم عنها الا بعد مراحل طويلة كفاية حتى يعزى السبب الى عوامل اخرى .

وتكمن السمة الثالثة الخاصة بالقرارات السياسية في تمييز القرارات التي يمكن للمستفيدين منها انْ يتعرّفوا الى بعضهم بسهولة ، بينما يصعب ان يتعارف ويتماهى اولئك المتضررون منها . والحد الادنى للاجورSMIG هو نموذج لهذا النوع من القرارات . انه يشجع الافراد غير المختصين الذين تتاح لهم فرصة للعمل . وكل اولئك الذين لا يتيسر لهم عملاً لأن انتاجيتهم دون الاجر الادنى الذي ينبغي لمستخدمٍ ان يدفعه ،لا يحسنون التقريب بين وضعهم كعاطلين عن العمل وبين تشريعات الاجور . ويدخل في الفئة نفسها التنظيم الذي يجعل من الصعب التسريح او ايضاً كل النفقات الحكومية التي تتمول من التضخم ، وهي تسهم في عجز الموازنة ، اي تتمول من زلزلة ملكية كل اولئك الذين يملكون صناديق نقدية .

فضلاً عن نموذج سلوك السياسي المنتخب ، من الضروري لفهم النشاط الدولاني ان نحصل على نموذج سلوكي لوحدة الانتاج البيروقراطي . وسواء كانت هذه الأخيرة وزارة او منشأة قومية . فانها سوف تمتاز عن الشركة الخاصة بغياب الربح كمعيارٍ تقريري (او على الاقل كمعيار وحيد) . يضاف الى ذلك انه يوجد في حال الادارات انتاج لمخرجات Put out بدون اسعار . وتؤدي هذه الخصوصيات الى مسالك غير معروفة كفايةً لكننا نستطيع الوقوف عن ثلاث من مزاياها الخاصة :

- لن تنخفض اكلاف التسيير الى حدّها الادنى الممكن . ولن يكون لاحد مصلحةٌ في ذلك لان انضغاطها اذا كان يسمح باستخلاص هامش معين فأن هذا الهامش لا يمكنه ان

يفيد احداً (الاّ مجموع المكلّفين). هناك اذن « حبس » للربح المحتمل تقوم به جميع المراتب المعنية على شاكلة استعمالات رفيعة ، اجور مرتفعة جداً ، ترفيهات وافرة ، الخ . (لنلاحظ هنا مع G. Gallais - Hamono ان الدولة بين ١٩٧٠ و١٩٧٥ تلقّت على شكل ضرائب ١١٣٦ مليوناً من بيجو وهي شركة خاصة ، و٣ ملايين من رينو ، شركة مؤممة) .

- ان الافضلية ستعطى غالباً للتجديد التكنولوجي وليس بمستطاع الجهاز البيروقراطي ان يستعاض عنه وفقاً للارضاء المتوفّر للمستهلكين في غياب اوالية السوق ، ولهذا فسوف ينال المكافآت والترقيات بواسطة افعالٍ مفاجئة ومآثر تقنية ، مهما تكن اكلافُها . **والكونكورد** وحدها كافية للتدليل على هذا القول .

- عندما يكون من الضروري اجراء اختيار في موازنة معينة بين ومعيار كمي ومعيار نوعي. فان البيروقراطية سوف تفضل الأنتاج بأعداد كبيرة . وبالتالي لا يمكن للنوعية ان تُحترم الا بصعوبة خارج قواعد السوق بينما يكون العددي او المعدود سهل المقارنة والتقويم . ومن شأن هذا الأمر المساعدة على تفسير ـ لماذا جرى ، بتشجيع من الدولة ، بناء كثير من المساكن او المدارس التي تعتبر نوعيتها غير مقبولة إطلاقاً .

البحث عن دولة ليبرالية

لقد شرحنا لماذا يجب على الفروقات التي نلاحظها في الفعل الدولاني بالمقارنة مع دورٍ مثالي ، ان تُعزى الى الطبيعة البشرية للسياسيين والبيروقراطيين وهي طبيعة بشرية وسمناها بسمة الاعلام الناقص والبحث عن منافع شخصية . والسياسيون البيروقراطيون ليسوا عالمين كلياً ولا هم غيريين كلياً .

فما العمل لتصحيح الفعل الدولاني ؟

ان اجابة تبسيطية على هذا السؤال تقوم على اقتراح بتغيير الانسان . وهي تقع ضمن التراث الماركسي الذي يزعم ان الفرد تشوّه في المجتمع الرأسمالي .

اما في التراث الليبرالي فالأمر مختلف اذ ان طبيعة الانسان الجاهلة والأنويّة معاً هي معطى ثابت . ويجب اخذها بالاعتبار كما هي دون تخيّل للقدرة على تغييرها . وفي

المقابل ، ان ما يمكن وما يجب تغييره لمصلحة السواد الاعظم ، هو نظام الحوافز والموجبات الذي يتطور داخله السياسي او الموظف .

بتعبير آخر ، ان التكوين هو ما يجب تغييره ، الدستور ، مجموعة الأحكام العامة التي تخضع المواطن لقهر الدولة والتي تقنِّن في الآن ذاته وظيفة الدولة .

ولوضع دستور ليبرالي ، يجب البدء بتحديد دور الدولة . وبالتالي ، اذا كانت الدعايات المعادية تحاول الايهام بان القول المأثور « دعه يعمل » يعني دولة ضعيفة ورخوة ، فأن الأمر ليس كذلك في الواقع ، اذ ان النظرية الاقتصادية ترشدنا ، على العكس ، الى المجالات التي يمكن فيها لرفاه بعض الأفراد ان يزداد بفضل تدخل الدولة دون ان ينخفض رفاه اي فرد آخر . والمقصود بذلك خيرات عامة او جماعية ، محددة بعدم قابليتها للاستهلاك الفردي . وعليه ، فان الذي يبتاعها سوف يضعها في متناول المتحد الاجتماعي بأسره . وبما ان احداً لا مصلحة له بذلك عموماً ، فأن الاسواق لا يمكنها ان تحدّد انتاجها . وفي المقابل يمكن ذلك للدولة ، بوصفها حكَماً مقبولاً من السكان كافةً ، فتفرض على كل فرد حصته من الكلفة . والامثلة الكلاسيكية على أمور جماعية كهذه هي الشرطة او الجند .

هناك مثال آخر للنفع العام هو مثال الحفاظ على الأمن . فاذا كان ثمة نظام أحكم . يحدّد ما يحق لاي فرد ان يقوم به من عمل . فسوف يكون بمقدور كل فرد ان يقرر ويخطط نشاطاته وفقاً لتطلعاته الخاصة . وبالطبع لا بد لنظام الأحكام هذا من الاكتمال بنظام موجبات يردعُ جزئياً على الأقل اولئك الذين يريدون الخروج على الأحكام السابقة . ومن الواضح ان دور الدولة هو وضع هذه الأحكام وفرض أحترامها جيداً .

ولا بد في مناقشة حول الأحكام التي يجب على المواطنين اتباعها ، من ذكرٍ خاصٍ بالأحكام المحددة لحقوق الملكية . ان حقوقاً كهذه تعتبر اساسية لكي يتشجع المواطنون على تكديس الرأسمال الضروري للانتاجات المقبلة . كذلك هذه الحقوق اساسية لكي يتمكن هؤلاء المواطنون بالذات من الاختيار الكامل لنمطهم الاستهلاكي . وهي اساسية اخيراً لكي لا تبذّر بعض الخيرات العامة ، كالهواء او الماء ، ولكي يُصحح ما يسمّيه الاقتصاديون « الآثار الخارجية » الناجمة عن الانتاج او الاستهلاك .

فضلاً عن انتاج الخيرات العامة ، يمكن لنشاط المواطنين ان يكون خاصاً بمجمله اذا لم تتدخل ظاهرتان لتخريب المساعدة القصوى التي توفّرها الاسواق . والمقصود هما قيام الاحتكارات ومفارقة المعلومات القائمة بين المنتجين والمستهلكين .

في الحالة الأولى يجب ان يكون دور الدولة فرض احترام المنافسة . الا انّ هناك اوضاع مثل اوضاع صناعة الكهرباء او الهاتف حيث يؤدي وجود عدد من المنتجين الى تزايد كبير في الاكلاف . وهنا ، يكون الاحتكار شراً ضرورياً تمكنُ مراقبته (كما هو الحال في الولايات المتحدة) او تديره الدولة (كما هو الأمر في فرنسا) . وبما ان الحلين ناقصان ، فلا بد من اختيار الحل الذي يوفّر الاكلاف الأقل بالنسبة الى المجتمع .

وفي الحالة الثانية . لا يمكن للمستهلك ان يقوم باختياراته الصحيحة الاّ اذا كان يعرف تماماً المنتوج الذي يبتاع ، وبعامة ، فأن المنتج يوفّر ويعمم جزءاً من الأعلام المنشود بواسطة الاعلان الاستهلاكي . والمستهلك يحصل على بقية المعلومات من التجربة . ويكون هذا الوضع مناسباً تماماً عندما يتعلق الأمر باستهلاك متكرر يسمح بالتعلُّم وعندما تظهر بسرعة جميع مزايا المنتوج . واذا لم يتوفر هذان الشرطان ، فمن الممكن للدولة ان تفرض على المنتج تزويد المستهلك بأعلام افضل . ومثال ذلك يمكن فرض فحوصات انعدام التسمم على كل المنتوجات التي يمكنها ان تكون خطيرة . لكن محاولة **الادارة** كبيرة للتوقي من كل نقد ، وذلك بتنظيمها القاسي جداً لعدد من النشاطات بحيث انها تحبط التجديد (كما حصل للصناعة الصيدلانية في الولايات المتحدة) او تزيد من التكاليف . اذن لا بد من وجود اساليب تضمن في كل مرة ان تكون الفوائد المتوقعة من تنظيم معين تكون اعلى من الاكلاف المترتبة عليها .

منذ آدم سميث كان انتاج الخيرات العامة وتنظيم التنافس يشكّلان جزءاً من مواصفات الدولة الليبرالية حتى وان لم تظهر اشكالية حقوق الملكية الا حديثاً . وفي المقابل ، كان الليبراليون يسقطون تقليدياً اعادة التوزيع الاجتماعي والبحث عن مساواة اكبر في المداخيل والثروات . وكانوا يقدمون تبريرين لذلك . الاول من النوع الاخلاقي . فاذا استغنى الافراد في ظل اقدام القانون ، لا يمكن للحق ان يسمح بان يؤخذ منهم بالاكراه ما كسبوه شرعياً . والثاني من النوع الاقتصادي . ان اعادة التوزيع الاجتماعي تحبطُ المجهودات الانتاجية . وعليه فاذا جرى الدفع بعيداً باعادة التوزيع

هذه ، فمن الممكن الوصول الى حالة يكون فيها الناس الاقل امتيازاً ، اكثر فقراً من ذي قبل وذلك على الرغم من استفادتهم من اعادة التوزيع .

وترتفع اليوم اصواتٌ تعلن انتماءها الى التراث الليبرالي . وتنيط بالدولة مهمة اعادة توزيع الثروات والمداخيل . ويعتبر البعض ان حالات من الفقر الشديد ليست مقبولة اخلاقياً . ويخشى البعض الآخر ان تؤدي المظالم الكبرى الى دفع الفئات الاكثر حرماناً الى انتهاج استراتيجية ثورية لكن مهما يكن سبب موقفهم ، لا بد من الاستنتاج ان اكثرية المواطنين تعطي اصواتها لسياسيين يوجهون الدولة باتجاه اعادة التوزيع الاجتماعية هذه التي تتزيّا عندئذ بمزايا النفع العام . لننظر في اية ظروف ينبغي انتاج النفع العام .

بينما يمتنع التصور بان الدولة يمكنها اقامة نظام مساواتي دون ان تسيء كثيراً لحرية الافراد ، يعتبر من الطبيعي تماماً ان تقوم الجماعة بتولي مصير اعضائها الاكثر حرماناً . والمهمّ بالنسبة الى رجل الاقتصاد هو ان يعرف كيف يجب ان يمارس هذا التضامن دون الحاق الضرر بسير الاسواق . اننا نقترح المبدأ التالي : ان تكون اعادة التوزيع محايدة قدر الامكان تجاه النظام الانتاجي وان لا تتعارض مع الاختيار الحر للافراد الا اقل تعارض ممكن .

وغالباً ما يخالف هذا المبدأ في فرنسا وفي بلدان اخرى . عندئذ تحدث انكماشات اقتصادية ويمكننا ان نجد امثلة على ذلك في فرضِ حد ادنى يُحدُّ من القدرات الانتاجية للمنشآت ويؤدي الى البطالة في صفوف العمال الأقل مهارةً ، اونجدها ايضاً في توزيع خيرات وخدمات « مجانية » اومعانة . كما في التربية والمساكن او الخدمات الطبية . عندها يحدث استهلاك مفرط في المجالات المتميزة بالنسبة الى ما يمكن ان تكون عليه خيارات الافراد المتوقفة بحرية على نفس الموازنات الكلية . واخيراً ، كما سبق ان اشرنا ، تحدث انكماشات عندما تجول الدولة من نفسها منتجاً لخيرات وخدمات ترغب في توزيعها .

لمجانبة التبذيرات الترفيهية الناتجة عن عدم احترام مبدأ الحياد المعلن اعلاه ، لا بد من الفصل قدر الامكان نظام الانتاج ـ الاستهلاك عن نظام اعادة التوزيع . فيجب ان يبقى الأول حراً مستقلاً عن مداخلات الدولة بينما يجب ان يمارس الثاني من خلال النظام الضريبي وحده

ويبدو لاسباب لا مجال للتوسع بها هنا ان النظام الضريبي الافضل او الاشد يجب ان يتخذ شكل ضريبة على الانفاق (يمكن ان تكون تصاعدية) وتستكمل « بضريبة سلبية » . وهذه الاخيرة تؤمن دخلاً ادنى تمنحه الدولة لكل عائلة . والعائلة لا تبدأ بدفع الضرائب الا اعتباراً من المداخيل التي يمكنها الحصول عليها فيما يتعدى هذا الحد الادنى ، وفي هذا السياق ستكون لها الحرية التامة في امتلاك وصرف المبالغ المعطاة لها . وبخاصة ، يجب عليها ان تقوم بنفقاتها على السكن والتعليم او الخدمات الطبية في الاسواق الحرّة . وسيترك لها الخيار للاشتراك في صناديق التقاعد او للضمان ضد الامراض لدى اجهزة مناسبة .

الانتقالية الليبرالية

لا بد للتحليلات التي اجريناها وللاقتراحات التي قدّمناها ان تظهر بعيدةً جداً عن خطابات رجال السياسة وعن واقع الدولة الراهنة . ومع ذلك فهل اقتراحاتنا غير قابلة للتحقيق ؟ بالتأكيد لا اذا رفضنا الاعتقادبالمجرى الامدي الخط في التاريخ . فقد شهدت هذه العقود الاخيرة التشكيك اولاً بالسيرورة الحرة للاسواق . وبروز الدولة كعلاج اخير . ومن ثمّ ، في ضوء كل التجارب ، كان لا بد من اعادة النظر . فقد لوحظ مثلاً انه كلما وسّعت الدولة من قوتها ، افقرت المجتمع واخضعت الفرد لاعتباطية البيروقراطية .

لقد ظهرت منذ زمن دلائل مشَجّعة تبينّ ان المواطنين بدأوا يشكّون في الدولة ـ العليّة . وتعلّموا حسب أصول الاعتقاد الليبرالي يتعرّفون الى مكامن مصلحتهم الحقيقية . وعندما حالوا دون تحوّل الدولة الى دولة كلانية ، وحالوا بذلك دون تراجعها عما هي عليه ، اخذوا يحاولون التحرر من هيمنتها . وفي بعض البلدان كالسويد واسرائيل او بريطانيا . ادى الاقتراع الشعبي مؤخراً الى انتخاب سياسيين خاضوا حملتهم تحت شعار « خفض نمو الدولة » وظهرت نفس الاتجاهات في بلدان اخرى اما من خلال اقتراعات محلية (الاقتراح ١٣ في كاليفورنيا) ، واما من خلال رفضٍ عام لأحكام الدولة (ايطاليا) .

فهل يمكن ، في وضع كهذا ، اقامة مجتمع ليبرالي ؟ من المؤسف انه اذا كان عدد كبير من المؤلفين كتبوا في موضوع الدولة المثلى ، فان القلائل هم الذين بحثوا عن معرفة

كيف يمكن اقامتها . بتعبير آخر ، لا نملك اية نظرية تفسرّ كيف يمكن ان يتم الانتقال انطلاقاً من مجتمعاتٍ ذات دولة متضخّمة كالتي نعرفها .

مع ذلك فالمسألة ذات اهمية ، فمن شأن الغاء كل الامتيازات الممنوحة لجماعات مصلحية كثيرة منتظمة لكي تستفيد من الدولة ، ان تؤدي على الفور الى موجة استياء واسعة . ولا يمكنها ان تتراجع الا في وقت متأخر جداً عندما ستظهر لكل فرد حسنات الوضع الجديد .

وليس بمستطاع حكم ليبرالي ان يصمد بعد الهزة الاولى الا اذا كان يملك اكثرية وحسماً انتخابياً يعيان المسألة الانتقالية . ولا يمكنها تحصيل الامرين الا اذا كان مواطنون بعدد كاف بدأوا يفهمون ماهية الفوائد التي يمكن لمجتمع ليبرالي ان يقدمها . وعندما ربما يثير الرأي العام اتجاهات لدى السياسيين الذين يعرضون انفسهم بوصفهم مدافعين عن النظام الليبرالي . واذا كانت الافكار المطابقة منتشرة انتشاراً كافياً ، سينتهي الامر بهؤلاء الى الحصول على السلطة الضرورية للحكم ولاجراء الاصلاحات اللازمة لتحويل الدولة .

ففي فرنسا بالذات هناك جزء من الاكثرية السياسية عام **١٩٧٩** كان يعلن انتماءه لليبرالية . مع ذلك ، لم يتمكن من ممارسة اقتناعاته الاّ في عدد محدود جداً من الحالات ، ولعل اهمها دلالة حالة تحرير الاسعار . وللتقدم الحقيقي نحو مجتمع ليبرالي لا بد من القيام باكثر من ذلك . وبالاخص لا بد من تدابير تمنع السياسيين والبيروقراطيين من ارضاء القوى الضاغطة على حساب السواد الاعظم من المواطنين . واليكم بعض التدابير التي تبدو لنا بالغة الأهمية .

فالمطلوب اولاً هو تجميد نمو الدولة ومنع تطور التدخلات التضخمية . ويمكن تحقيق ذلك بالحد دستورياً من توسع موازنة الدولة ويجعل ادارة مصرف فرنسا مستقلة . وعندئذ سيكون الهدف الاول لهذه الادارة هو مراقبة النمو النقدي .

ثانيا ، لا بد من تبني سياسة ضريبية صريحة قدر الامكان لكي يعرف كل فرد ماذا تكلّفه الدولة . ومثال ذلك الضرائب التي نعرف نقطة استعمالها دون ان نعرف في نهاية الأمر مَنْ سيتحمل اعباءها ، يمكن الغاؤها (يدخل في هذا النوع الضريبة على

الشركات) . لا بد من تأسيس دخل عائلي ادنى ، في المقابل : هذا الدخل يتخذ شكل ضريبة سلبية يمكنها ان تحل محل جميع اشكال المساعدات والاعانات الاخرى .

اخيراً ، لا بد من اعادة القوة للقطاع الخاص ، ولهذا لا بد من ان تُعاد اليه المنشآت الانتاجية الأخرى ما عدا تلك التي توجد في وضع احتكار طبيعي . وينبغي ان يفرض على المنشآت الاحتكارية الطبيعية الاستقلال المالي الذي يحظر تمويل عجزها من قبل المجتمع . يضاف الى ذلك ،ان الأحكام التي تتعارض مع حرية المبادرة يجب الغاؤها ، سواء تعلق الامر بأحكام رقابة الأجور او بالأحكام التي تتدخل في التوظيف والتسريح .

فمنذ زمن بعيد قامت دعاية معادية اقنعت قسماً كبيراً من الرأي العام بان تدابير مماثلة لهذه التي اتينا على وصفها لا يمكن اتخاذها الاّ لارضاء طبقة متميّزة . واليوم لا بد من اقناعه بالعكس انطلاقاً من السباحة ضد التيار . ان تدخلات الدولة التي تخدم ، في اغلب الأحيان ، مصالح خاصة على حساب مصالح الاكثرية . وبحصر هذه التدخلات في الدور الذي تحدّده لها النظرية الاقتصادية ، سيجد المواطنون الحرية الكبرى في نفس الوقت الذي يجدون فيه اكبر ازدهار ممكن . هذا هو المشروع الليبرالي .

فصل السلطات في الديمقراطية اليوم

جان ـ ماري بنوا

كتب مونتسكيو « من التجربة الخالدة ان كل انسان يملك السلطة يميل الى الافراط في استعمالها: فيمضي بها حتى يجد حدوداً. . .وحتى لا يمكن الافراط في استعمال السلطة ينبغي للسلطة ان تحدّ من السلطة ، وفقاً لمقتضى الأمور »[1] .

إن الإعلام الحديث بضرورة سير الدول الدستورية والديمقراطية هذه يقود صاحب **روح القوانين** الى تعميق موقفه والى طرح فصل السلطات بوصفه مبدأً قانونياً اساسياً لما يمكن ان يظهر بمثابة الذروة في الكثارية الضرورية للسلطة . « هناك في الدولة ثلاثة انواع من السلطات : القوة التشريعية ، القوة الاجرائية التي تتناول اموراً متعلقة بحق الناس ، والقوة الاجرائية التي تدافع عن الحق المدني » . انه تفريق تقليدي ، اعلنه مونتسكيو في تحليله « دستور انكلترا » . لكنه لا يفرض نفسه كمبدأ اولي بقدر ما يفرض نفسه كفرضية ترمي الى تعزيز موقف سابق . يقول جورج بوردو في تعليقٍ ذكيٍ[2] : « ليس التفريق الفعلي بين السلطات هو الذي يقودُ الى ضبط ممارستها على نحو يكفل امنَ المواطنين ، انما ارادة ضمان هذا الامن بتوازن القوى هو الذي يوصلُ الى تخيُّل تفريق افتراضي للوظائف » . والخلاصة ان فصل السلطات هو ابعد ما يكون عن المبدأ الغيبي المؤسّس للديمقراطية الليبرالية ، فلا يجوز ان يمثل فيها الا بصفته مبدأ منظماً ، اذا استرجعنا في هذا المجال التفريق الكانطي في كتابه **نقد العقل العملي** La Critique de la raison pratique .

---

١ ـ L'esprit des lois , liv. XI, chap 4 .

٢ ـ Georges BURDEAU, Le Libéralisme, Ed. du Senil, 1079, Coll. «Points» .

يضيف بوردو : « هذه الفرضية لا تنطبق على مستلزمات الواقع » . اذن فلا نندهش مما كتبته ريشة ميشال دبريه Michel Débré عن الذرائع التالية التي تشكل الترياق الروسوي للأغراءات « المونتسكويّة » في الديمقراطية الليبرالية اليوم : « لا يوجد فصل سلطات لأن مسؤولية الحياة الاجتماعية لا تتجزأ . وان الدساتير التي تقسّم السلطة الى أقسام انما تقود المجتمع الى الفوضى » .

اذن تسير الأمور وكأن مبدأ فصل السلطات المحكوم عليه بتقلب يجعله يتحرك باستمرار من القطب « الغيبي » حيث يشكل القاعدة الذهبية الظاهرية للديمقراطية الحرَّة ، الى القطب « التجريبي » حيث صار المبدأ غير مطبق في الواقع ، اخذ يفصح عن آثاره المدمّرة ، لكنَّ بوردو يضيفُ بحقٍ : « ان ما يهمنا تسليط الضوء عليه ، هو انه في الوقت الذي يُعرض فيه فصل السلطات وكأنه القاعدة الذهبية للتنظيم الدستوري ، لا يمكن تجاهل اثره التدميري . وعلى العكس تماماً ، توضع في هذا الأثر فضيلة هذا المبدأ ، فلا بأس اذا استثار شَلَلاً في السلطة ، لان ما يخشى منه ، ليس ضعفها وانما قوتها المفرطة » .

والحال ، اينبغي علينا الانقياد لنرى في هذا المبدأ شبحاً معيناً او في كل حال فرضيةً بدون جوهر ، لا تستمد فعاليتها الا من عواقبها السلبية ، وشرطها ان لا تتدخل الا « بالمواربة » كالحفّاز Catalyseur ، على شكل غير مباشر لنموذج ضائع ؟ بالتالي ، اذا كان منظروا الفكرة الليبرالية قد اختاروا تعريفاً حصرياً ووظيفياً صرْفاً لهذا المبدأ ، فذلك لأنهم ينشدون ان يروا فيه مثيلاً بعيداً او مخففاً لموقف اولي قوائمه ضعف أجهزة الدولة المثبوت بوصفه مبدأ اولياً راسخاً في تطلّب الشعوب والرعايا . واعتباراً من الوقت الذي تعتبر فيه الدولة ، دون ان تكون ثانوية ، مدعوة من حيث المبدأ الى اقل تدخل ممكن ، يمكن لصفة « فصل السلطات » ان تغدو مجرَّد صفة ثانوية . وما يهم عندئذ هو الممارسة الآنية لسيرورتها : فما يهم في الواقع ليس تركيب وفيزيولوجية سلطة « فاعلة » انما الممارسة التدميرية لعمل سلبي ، لـ « فعل سالب » مهمته الحؤول دون عمل السلطة ودون تسلطها على حياة المواطنين الخاصة . ولم يكن في رأس مؤسسي فيلادلفيا ؛ Le Founding Fathers ، شيء آخر سوى هذا عندما تخيلوا هذا النظام ، المستوحى من لوك ومونتسكيو ، القائم على اوالية Checks and balances . والحقيقة اننا رأينا مؤخراً هذه الاوالية توصلت

الى ذروة مبدئها من خلال عزل المأسوف عليه ريتشارد نيكسون . ولكن مهما تكن رائعة هذه الاحتفالية لاعدام السلطة الاجرائية والتي تذكرنا ، في النهاية ، بالمقتلة الطقوسية للملوك لاكديمونيا Laccédémone ، فأنها مع ذلك تعبر عن الروح السلبية ، عن الفعل السلبي ، لفصل السلطات في الديمقراطية الليبرالية . ويلاحظ بوردو ذلك بوضوح : « تنصب كل جهود الدستور الاميركي على تنظيم على ما كان مونتسكيو يسمّيه **قدرة المنع** Faculté d'empêcher : ولا يبذل اي جهد لتشجيع قدرة الفعل » : ويستنتج Bancroft « ان هذا الدستور رفع مقاومة السلطة الى مستوى مبدأ تنظيم سياسي » . ويذهب البروفسور Garner ، وهو شارح اميركي آخر ، الى ابعد من ذلك ، فيرى فيه « اداةً لتحريم السلطة » (بوردو ، المصدر السابق) .

سلطات موازية ، كثارية السلطة ، Cheks and balances, Impeechment : كل هذه الظواهر تعود الى الصعيد « المحلي » لتقدم امثلة على حدس سلبي شامل ، على هاجس « التخفيف » من القوة العامة برفع سدود الحرية الفردية التي تعتبر هذه الكثارية القطبية في المراكز التقريرية تعبيراً عنها في نهاية المطاف .

ولكن ، في الطور الحالي من صيرورة المجتمع الفرنسي والمجتمع الاوروبي ، في هذا النوع من اليقظة الدائمة التجدد **للعقد الاجتماعي الاوروبي** ، سيقوم رهاننا على التأكيد بان قوة الليبرالية في علاقتها بالمؤسسات وبالدستور يجب ان تكمُن في تجديد التوكيد **الايجابي** لمبدأ فصل السلطات : فيبدو بالتالي ممكناً الانفلات من الخيار القاتل بين الملغمة ، هذا الحلم اليعقوبي الذي يرد ان كل شيء معناه خطر ، وبين الانقسام ، مصدر النزاعات التي لا حل لها . وبكلام آخر ، لقد انتهى زمان **الكل او لا شيء** ، ودخلنا في عصر نسبية منسجمة حيث يغتني القانون الدستوري بمكاسب كثارية الاقطاب الليبنزية : ادخال البعد الاوروبي الذي لا يجلب فقط دولة مترسّبة بالنسبة الى المؤسسات القومية ، والانتقال في صميم الدستور الفرنسي ومؤسسات بلدنا الى **بديهية** ضرورية حيث تحل ثوابتُ علائقية محل المطلقات والمصادرات المتعذّر كسرها : وبالتالي ينبغي من الآن وصاعداً ان نفهم ، حالةً حالةً ، بمقتضى السيرورات النسبية العلاقة **الفاصلة** بين الاجرائي والاشتراعي ، وبين الاجرائي والحقوقي . الا ان لهذه الاعادة للتوزيع الوظيفي الدائمة مثيلاتها الهامة على مستوى تراكيب المؤسسات : مثال ذلك ان استقلال القضاء

عن السلطة الاجرائية لن يعني نوعا من اختيار القضاة لزملائهم من خلال هيئاتهم الخاصة المكوَّنة في مُناخ من المعارضة البرلمانية الدائمة ، حيث ان رؤساء المحاكم وقضاة التمييز يمكن ان يشنوا هجوماً تمرديأً عقيماً على الحكومـة . وهـذا الاستقـلال يمكنـه ان لا يتأثـر بالاستعمال السائد حيث ان السلطة من خلال وزارة العدل تعين القضاة . كما في فرنسا ، ويصبحون بذلك موظفين . لكن الاستعمال الوافر لوظيفة فصل السلطات يفـتـرض تربية القضاة والسلطة التنفيذية معاً بروح اخرى ، هي الروح التي تعني ان على القضاة ، على الرغم من تعيين الحكومة لهم ، ان يتصرّفوا بنفس الاستقلال الفكري كما لو كانـوا صادرين عن مصدر آخر للسلطة . ان هذا يفترض المعرفة التامـة بالوظيفـة المتعـالية لشخصيتهم ، المفهومة من قبلهم ومن قبل السلطة التنفيذية في آن ، بـوصفهـا تتعـدى بُعدَها التجريبي ، وذلك على الرغم من كونها ، تعلنُ الحق على نحو لا يُدْحَضُ ، وتكفل هذا الدوران الضروري بين خصوصية الحالة وشمولية القاعدة .

لكن فيما يتعـدّى هذا الـدور التجريبـي ـ المتعـالي المزدوج الـذي تلعبـه شخصية القاضي ، لا بد للوعي الاجتماعي والمؤسسي لاستقلال القضاء ان يتسم بعدد معـين من التقاليد والطقوس حيث يُعبّر عن احترام المواطنين لقاضيهم ؛ وهذا ما تمكنت بريطانيا من الرمز اليه بطريقة حكيمة وقديمـة جداً من خلال اسـتعمال القبّعـة وتسـمية Lord chief justice . وعندما يتحوّل مجلس اللوردات ، مقر التشريع ، بدوره الى مجلس اعلى للقضاء لكي ينظر في محاكمة احد اعضائه المتهمين ، يتمّ الانتقال من خلال تبدُّل مكاني ولباسي ، الأمر الذي يشير الى الأمكان الوظيفي للفصل بين السلطات .

إذن نجد الحجر الاساسي للديموقراطية الليبرالية في هذا الاستعمال « الوظيفي » الشبه قانوني للفصل بين السلطات ، وهو استعمال يفترض فيه ، لكي يكون نافذاً ، ان يُرمز اليه بالطقوس وبسوسيولوجيا التخييل . ولقد اعاد للذاكرة السيد جان ـ مارك فارو Jean - Marc Varaut ، في بيان حديث ، ان المستشار في القرن الثامن عشر كان المسؤول الوحيد في المملكة الذي لا يحدُّ على موت الملك ، وذلك للتدليل على اختـلاف اشـكال الحكم . كذلك فأن المستشار داغسو D'Aguesseau لم ير الملك أبداً في حياته ، لأن كل اتصالٍ كان يعني العدوى والتأثر . كذلك الحال في التحليلات التي قدَّمها روجيه كايوا Roger CAILLOIS في كتابـه Instincts et Société بخصـوص الجـلاّد ، او في

انتروبولوجيا الدنس التي تقترحها ماري دوغلاس (Purity and danger)، اذ من المتوجب وجود مسافة بين الملك ، رأس السلطة الاجرائية واعلى ممثل للسلطة القضائية ؛ بل اكثر من ذلك يجب وجود حظر . وهذا المفهوم الأساسي لفصل السلطات ، المرموز اليه في تخطيط المدينة ، يبني حقاً برلمانية كالملكية الانكليزية ، لكننا نراها قائمة في الملكية الفرنسية بينما لم يكن يوجد بعد اي تمثيل شعبي مباشر او مداور .

ان حق التنبيه ، الذي توصّل العدلُ الملكي بواسطته الى المراقبة والحدّ من ممارسة القوة الاجرائية ، حاول عبثاً ان يصدر عن نفس مصدر الدولة ، الملك ، الذي كان يتبع له البرلمانيون ،ومع ذلك يمكننا ان نلاحظ كيف ان استعمال البرلمان لهذا الحق كان يشير الى وظيفة فصل السلطات : كان يوجد شيء ما من مصدر ملكي يحدّ من ممارسة سلطة الملك ، ويذكر على الفور بأن الملك ، بما انه ذو حق الهي ، فقد كان يقبل ، فضلاً عن الحد الالهي ، بحد إنساني لسلطته .

هذه الوظيفة الرقابية هي التي سنجدها في الدور الذي يمكن للمجلس الدستوري الاضطلاع به تجاه التنفيذي والتشريعي . عندما ينظر في دستورية القوانين ، وهو دور واسع بالمقارنة مع صلاحياته الحالية ولاجل التشديد على حجمها كمحكمة عليا ، ولأجل تزويدها بروح الاستقلال وفصل السلطات ، يكون من المناسب اذن زيادة استلامها لتركتها ، والسماح للمواطنين العاديين بالتداعي امامها وتوسيع صلاحياتها[٣] . وهذا ما يتمناه الحقوقي ذاته ، جان ـ ماري ڤارو ، الواثق من عودة الجمهورية الخامسة الى مبادىء مونتسكيو . وكلما اتجهت السلطة الرئاسية ، في هذه الملكية الانتخابية التي هي ملكيتنا ، الى تكريس نفسها ، صار من المهم ان يساعده القضاة المستقلون على معرفة رقابتها و« حدود تصرّفها » .

وفي نفس الوقت الذي يمكن فيه للمحكمة الاوروبية العليا ان ترى النور ، لأجل استكمال ممارسة الرقابة التي ندين بها للجمعية الاوروبية تجاه بعض نشاطات اللجنة . واذا كان ثمة مجالٌ للتدليل على فصل السلطات ، فهو بالذات مجال مؤسسات اوروبا :

---

٣ ـ J- M.Benoist, Chranique de décomposition du PCF, La Table Ronde, 1979 .

مراقبة الاشتراعي للاجرائي ؛ ولجوء لاحق الى محكمة عليا مؤلفة من قضاة مستقلين ، قادرين ايضاً على ممارسة التنبيهات ازاء الحكومات القومية في بعض المجالات المحدّدة بوضوح ، التي لا تتعارض مع حرمة سيادتها التي لا تنتهك ، وعلى ممارسة حق واخلاقية مقبولة تعاقدياً من الجميع : habeas corpus ، حقوق الانسان ، مراقبة الاتفاقات المحظورة ، الافراط في التطبيق الاعلاموي Mise en fiches informatiques ، الخ . وحيثما تكون القيم الليبرالية مهدّدة ، بما في ذلك الدول ذاتها ، يعود الى المحكمة الاوروبية العليا حق التنبيه الى هذه المبادىء ومناشدة الحكومات علناً لوضعها موضع التنفيذ . انها غير مزوّدة بوسائل قسرية ، لكن هذه المحكمة يمكنها بواسطة فعالية المشهد والرمز ان تتوصل الى اقناع الحكومات لاستخلاص الدروس العملية من « تنبيهاتها » .

ولا داعي لقرع ناقوس الخطر من خلال التنديد بـ « حكومة القضاة » على الصعيد الاوروبي . واخيراً ، سيعود الى محاكم قومية عليا تأسيس محاكم مماثلة للمحكمة الاوروبية العليا : المناوبة ، وعند اللزوم الرفض ، وفي كل حال البت بقرارات المحكمة الاوروبية العليا .

ان تدخل هذه السلطة الثالثة ، ولو منقسمة الى هذه التفريعات المتماسكة فيما بينها ، يسمحُ بمعارضة محاولة السلطة العامة الرامية الى استعادة دورها اليعقوبي القديم الخانق . وهو في كل حال تدخل يدلُّ دلالة تجريبية على فضل واشعاع مبدأ خنقته يعقوبيته متنزلة من فهم سيء لروسو . من الملح الرجوع الى مونتسكيو والى بورك Burke اليوم ، الى مشهدهم المأهول بالمفارقات والوصلات . ففي الحريّات يُرى شرط الحرية . وفي متحدّات صغرى ، متفاوتة وديمقراطية في آن ، يُرى شرط العقد الاجتماعي الذي لا يزال ركن الديموقراطية الليبرالية .

الديمقراطية والتسيير الذاتي

هنري آرفون

ليس عارضاً الانبثاق الأخير لمفهوم التسيير الذاتي في العالم الغربي ، ومما لا شك فيه انه لا يتعلق بالمشهد المفاجيء في يوغسلافيا ، الخارجة فجأة من الحظيرة المطيعة للديمقراطيات الشعبية ، والراقصة وحدها منذ الخمسينات على ايقاع التزامها المرير بمسار التسيير الذاتي ، بقدر ما يتعلّق بالتحوُّل العميق في القيم الذي جرى حوالي الستينات في مجمل الديمقراطيات الصناعية المتقدّمة . وبالتالي يبدو ان حاجة التسيير الذاتي ، اي رغبة الناس في عصرنا بأنشاء بُنى لا مركزية يكون من المتيسرّ لهم ان يتكفّلوا مجدداً بحياتهم كلها ، تميل الى ان تصبح مسألة مركزية في مجتمعاتنا الغربية . ذلك ان حضارة ، تبنّتْ نظام تقدم جامح في خدمة المكاسب المادية حصراً ، انتهى بها المطاف الى التحمس والى محاولة اكتشاف ايقاع انساني وذلك بألحاق الكمي بالنوعي .

فهل ينبغي ان نرى في هذا الاتجاه المتغير اشارات مبكّرة لانقلاب سياسي واقتصادي ؟ ان التسيير الذاتي المنظور اليه من زاوية الطموح الى زيادة الفاعلية المبدعة والمسؤولية الشخصية والمشاركة الحرّة تحت شعار التجمعيّة ، لا يتعارضُ إطلاقاً مع المرتكزات النظرية للديمقراطية الليبرالية ؛ فهو لا يتضمن مسبقاً انقطاعاً عن المنطق الاقتصادي الرأسمالي ولا تخلياً عن القواعد والقيم الديمقراطية . والتسيير الذاتي المدروك على هذا النحو لا يقوم على القلْب العنفي لموازين القوى القائمة ، انما يقوم على توسيع ، تعميق ، تنشيط العلاقات البشرية التي تساندها وذلك بأرساء هذه الأخيرة على حرية اقل شكلية وعلى مساواة تبطل ان تظل سياسية وحسب .

والحقيقة ان كلمته التسيير الذاتي بمعناها الفرنسي Autogestion هي كلمة حصرية وتقنية لا تعلمنا بشيء عن طبيعة مضمونها ، فهي مطبوعة بعقلانية محض اقتصادية ،

وتفتقر الى الشفافية . والكلمات الانكلو سكسونية المعادلة تُحدِّد في المقابل مفهوم التسيير الذاتي بالسعة الانسانية لمجاله الخاص : فمن جهة يعبّر الحكم الذاتي - Self Goverment عن رغبة المواطن في المشاركة الناشطة في تسيير الديمقراطية بالغائه الى ابعد حد ممكن المسافة التي تفصله عن السلطة ؛ ومن جهة ثانية يفصح التسيير الذاتي -Self mangement عن نيّة نقل السلطة التقريرية ، كلياً او جزئياً ، الى ايدي شغيلة المنشأة كافةً . وعليه فأن التسيير الذاتي المفكك حسب وظائفه السياسية والاقتصادية يشكّل نموذجاً متطابقاً مع البنى الديمقراطية حقاً ؛ فهو يسمح للديمقراطية الليبرالية بالعمل على نحو افضل وبالتطور نحو فعالية اكبر .

ان الفكر السياسي الفرنسي ينظرُ نظرة مختلفة الى رسالة التسيير الذاتي ، وذلك لاسباب مردُّها في وقتٍ واحد الى ازدرائه للبراغماتية الانكلو سكسونية والى الافضلية التي يعطيها تقليدياً للمواقف المتنازعة ؛ وهذا الفكر يدخلُ التسيير الذاتي في المنطقة الغامضة من الفكر اليساري بحيث ان هذه الكلمة المزروعة في جسم غريب عنها في الجوهر ، تلعب دوراً سحرياً في نهاية الأمر ، نظراً لما يعتروها من التباس ، وما يُضفي عليها من مرونة . لقد صار التسيير الذاتي ترياقاً يوصفُ عشوائياً لتجاوزات الرأسمالية وللشرور المنسوبة الى اشتراكية معينة . هناك حقاً بعض منظّري اليسار الواعين للقرابة العقائدية بين الليبرالية والتسيير الذاتي ، يرون في المشروع التسييري « نتاجاً تافهاً للرأسمالية العفنة»، ولكن بوجه عام يفيد التسيير الذاتي اليسار كذريعة لاشتراكية لوثها الواقع الذي انتخبها ، ان التسيير الذاتي هو الزينة التي تعيد الى عجوز مغناج ، هجرها الجميع ، السمات الرائعة لفتاة فاتنة .

كيف نحدّد الأشتراكية التسييرية التي صار لها في الحياة السياسية الفرنسية قيمة خاصة كشعارٍ معبيء ؟ مهما يكن الأمر ، سواء كانت الاحزاب اليسارية متأثرة فعلاً بهذه « الفكرة الجديدة في اوروبا » التي تعادل فكرة السعادة القديمة ، او كانت غير متأثرة بها حقاً . فانها انتسبت اليها على درجات مختلفة . فقد تبنّى الحزب الاشتراكي PS التسيير الذاتي سنة **١٩٧٣** ليس لكونه ذا فضائل ذاتية بل للامكانية التي يوفرها للتمايز عن الحزب الشيوعي . فالتحفُّظ الأولي الذي لا يزال قائماً والذي يتجدد بين الحين والآخر ، مردُّه الاقتناع العميق لدى السواد الاعظم من الاشتراكيين بان كسب السلطة السياسية يجب ان

يسبق اعادة توزيع السلطة الاقتصادية ، وانه لمن الواضح ان مشروع فرض بُنى تسييرية من فوق على الكل الأجتماعي هو في المبدأ مناقض لمفهوم التسيير الذاتي الذي يختلط مع مفهوم العفوية نسبياً . وربما تزداد الخيبة اذا وقفنا عند الخطاب النظري للحزب الشيوعي . ففي ١٩٧٤ ايضاً ، كان يشطب التسيير الذاتي ، بوصفه مجرّد « ستر عورة الاصلاحية » : وبوصفه « فكرة فارغة » بنظر Georges Séguy ، ولم تصبح ملآنة ، بوعود انتخابية دون شك اكثر مما هي ملآنة بمضمون سياسي واقتصادي الا اعتباراً من اللحظة التي تخلى فيها الحزب عن مفهوم ديكتاتورية البروليتارية ، المتسق ضرورةً مع المركزية الدولانية ، والذي يأذن لهذا الحزب بالكلام ، ولو من رؤوس الشفاه ، على تسيير ذاتي لا مركزي .

في المقابل يزداد السجالُ وضوحاً ، عندما ينطلقُ من برنامج الـCFDT ، التنظيم النقابي الوريث بنوعٍ ما لأرث تسييري مزدوج ، للنقابية الثورية ولبورصات العمل قبل ١٩١٤ ، كما هو وريث للوجهات الكوربوراتية التي عرضها البابا ليون ١٣ في رسالته Rerum novorum سنة ١٨٩١ .

« لقد اعلن الاتحاد النقابي ، CFDT ، في مؤتمره سنة ١٩٧٠ ، عن النمط الأجتماعي الذي يرغب في بنائه : اشتراكية ديمقراطية قوامها ثلاثة « اركان » **التسيير الذاتي ، الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج والتبادل ، والتخطيط الديمقراطي** ، ويضيف ان هذه العناصر الثلاثة لا يمكن الفصل بينها »[1] .

من الجليّ ان الشاغل الرئيسي في هذا النص هو الأعلان عن اشتراكية جديدة يحميها حرّاس اقوياء من الانزلاقات المركزية والبيروقراطية في اشتراكية الدولة . لكن الحلف الثلاثي المطروح اعلاه هل هو حلف فعّال حقاً ؟ بعد تبنّي تعريف الاتحاد النقابي القائل إن « التسيير الذاتي هو واقع الادارة الذاتية والقيادة الذاتية بالنسبة الى الشغيلة » ، يجب ان تكون الملكية الاجتماعية والتخطيط الديمقراطي اللذين يستند التسيير الذاتي اليهما ، في خدمة الغائية نفسها . والحال ، فمن حقنا التساؤل اذا كان الثالوث المركّب على هذا النحو من شأنه ان يجعل « الاشتراكية الديمقراطية » تتقدم ، او اذا كان سيبقيها في مكانها ، رافضاً كل سباق متناسق .

---

(1) Edmond MAIRE, Alfaired KRUMNOW et Albert DETRAZ la CFDT et L'autogestion, Paris, Cerf_1975

ان مفهوم الملكية الاجتماعية هو مفهوم اعرج ؛ فهو يقف في توازن مترجرج بين ملكية الدولة والملكية الخاصة . واذا سلّمنا جدلاً بتجاوز عقبة مفهوم ملكية الدولة ، وتصورنا ان الملكية الخاصة تحوّلت ، بضربة عصا سحرية ، الى ملكية اجتماعية ، فلا بد من الملاحظة مع ذلك ان الملكية الاجتماعية تحمل تناقضاً داخلياً . اذ بينما يحوز الشغيلة باسم الملكية الاجتماعية على وسائل الانتاج حيازة مشتركة . يحصلون إفرادياً على ثمار عملهم . وعليه ، فأن الملكية الاجتماعية تجمعُ بين عقبات ملكية الدولة وعقبات الملكية الخاصة ، وهي تنتج في آن اللامسؤولية ، سرطان ملكية الدولة ، والبحث عن الربح الأقصى المباشر على حساب التثميرات الطويلة الامد ،وهذا ضعف الملكية الخاصة .

كتب Milojko Druvolic عن التجربة اليوغسلافية[1] « ان احد المندوبين الى مؤتمر التسيير الذاتي الأخير لاحظ ان التعريف القائل بان الملكية الاجتماعية هي في آن « لكل الناس وليست لأحد » ، يجري تفسيره احياناً كما يلي : « انها لكل الناس » اذن « هي لي انا » عندما يمكنني الافادة منها ، ولكنها ليست لاحد عندما يتعلق الأمر بالخسائر وبالمسؤوليات » . وخلص بعد ذلك الى القول : « في مجتمع التسيير الذاتي لا يجوز للمسؤولية ان تتخفّى وراء التضامن ، الغيريّة ، المسؤولية الجماعية او التباس الصلاحيات . وفي هذا المجال لم يكتشف التسيير الذاتي اليوغسلافي بعد النماذج والردود الانسب »[2] .

هناك نوع من التحفّظ الاشتراكي يمنعُ كاتب هذه الملاحظة المعتدلة من الاشارة الى انه فقط بالرجوع المتدرّج الى المنشأة الخاصة استطاعت يوغسلافيا الحفاظ على القطاع المسيرَّ ذاتياً ، منشئةً بذلك تنافساً انقاذياً بين القطاعين ، غالباً ما ينقلب لصالح القطاع الخاص .

التخطيط الديمقراطي يحترم ظاهراً مبدأ التسيير الذاتي . ففي مقابل التخطيط القسري الذي تضعه من فوق بيروقراطية مركزية متزمّته ، يقوم الديمقراطي ، المرن والمتسق ، بالتنسيق نظرياً على الصعيد الاقليمي او القومي بين مجمل القرارات التي تخذها جماعات مستقلة على الصعيد المحلي . وبالتالي ليست الغائية الاجتماعية لهذا التخطيط هي التي تستحق فقط ان توصف بالديمقراطية ، بل ايضاً وبخاصة تستحق ذلك طريقة وضع هذا التخطيط .

٢ـ Milojko DRUVOLIC, L'autogestion à L'épreuve, Paris, 1973, P. 69 et 72.

الا ان كل تخطيط ، مهما يكن ديمقراطياً ، يتركُ خطراً دائماً يحوّم فوق مجتمع مسيرٍ ذاتياً . فمنذ أنْ تنتقل السلطة التقريرية من الصعيد الميكرو إقتصادي الى الصعيد الماكرو اقتصادي ، تصبحُ محكومةً بعجز كلي طالما انها لا تخضع لسلطة عليا فعلية لا يمكنها ان تكون في البلدان الاشتراكية الا الحزب الاوحد او الدولة البيروقراطية التي انجبها هذا الحزب . ومثال ذلك ان السلطة السياسية التي تمتنع عن التدخل في القاعدة تظهر بالقوة في القمة . والتسيير الذاتي ، المقتنع بسيادته ، يظن انه بقفزة طائرة يمكنه الارتفاع الى القمة ؛ لكن بيروقراطية الدولة تقرض اجنحته من خلال التخطيط الديمقراطي بالذات .

على كل حال ، من التوهم ان نرغب في جعل التخطيط ليبرالياً بواسطة التسيير الذاتي ، وان نرغب في جعل التسيير الذاتي اشتراكياً من خلال التخطيط ، فهذا يعني تماماً تعرية القديس بطرس لالباس القديس بولس . ان الوسيلة الفاعلة الوحيدة لحماية التسيير الذاتي من كل تدخل تبعيّ هي في مؤامته مع اقتصاد السوق الذي يكفل نوعاً من الأنتظام الذاتي بحيث ان التخطيط المنطبق على سوقٍ حرَّة لا يضطلع الا بدور التحفيز والتوجيه .

تناقضٌ بذاته هو « اقتصاد السوق الاشتراكي » الذي انقادت اليه يوغسلافيا . فبقدر ما تعتبر الاشتراكية اقتصاداً شفَّافاً لانها خاضعة لعقلانية وحيدة وجماعية ولانها ترمي الى وضع الموارد الاقتصادية في خدمة المصلحة العامة ، تعتبر متناقضة مع اقتصاد السوق الذي يحركه الربح ويرتكز على ارضاء المصلحة الخاصة . مع ذلك لا بد لكل اقتصاد مهما يكن النظام المعمول به ، من التحفيز المعطى للاقتصاد من خلال البحث عن الربح ، والذي في نهاية الأمر يخدم مصلحة الجميع من خلال المصلحة الخاصة ، يبقى ان ملكة التحقير التي يمارسها اقتصاد السوق تعملُ على نحو افضل في اطار ليبرالي مفتوح لها مسبقاً . منها في قوقعة اشتراكية اذا لم تخنقها ، فأنها لا تترك تعمل الا بأسف .

ان الالتواءات الايديولوجية التي يحكم بها « اقتصاد السوق الاشتراكي » اليوغسلافي على المنظرين « للاشتراكية المسيرّة ذاتياً » تؤكد في الواقع ان التعارض بين التسيير الذاتي والتخطيط يمثل في طبيعة الأمور والوقائع المتصلّبة كما يعرف الجميع منذ ان استنتج ذلك لينين .

كتب دانيال شوفي Daniel ChAUVEY : « هكذا تفيدنا التجربة اليوغسلافية ، في طورها الراهن ، الى اي حد تبقى قائمة اشكالية تقدم بلد نحو الاشتراكية الديمقراطية

القائمة على التسيير الذاتي ، عندما يرى هذا البلد نفسه مكرهاً . لكي يستمر ، على الاشتراك في التنافس الرأسمالي الدولي » . ويختم مكتئباً بأمنيةً طيبة لا نعرف كيف يمكن تحققها : « ليس هناك سوى وسيلة لتخطي مصاعب كهذه ، هي انشاء تقسيم عمل اشتراكي دولي حقيقي بين جميع البلدان التي تعلن انها اشتراكية »[٣] .

انّ الادعاء الأكبر للاشتراكية العلمية هو انها نجحت في ادراك المعنى العميق للتاريخ وفي تحديد اتجاه العام . لهذا فأن الاشتراكية التسييرية لا تخضع لتغيرات تاريخ مخادع غير متوقّعة ، فهو يجد مكانة محدّدة تماماً داخل المخطط التقليدي الذي خطّطه ماركس بوضوح في نقده برنامج غوتا .

اما الغنى الكثاري لتوالي الازمنة فهو محصور في الثلاثية الحصرية / للرأسمالية كأعلى مرحلة لصراع الطبقات/ وللاشتراكية ، كمرحلة دنيا من الشيوعية حيث ان استمرار الطبقات يستلزم بقاء سلطة سياسية مزوّدة في آن واحدٍ بوسائل قمعية تجاه بورجوازية يتأخر زوالها وبوسائل انتاجية لخلق مجتمع الوفرة/ وللشيوعية ، كفردوس ارضي حيث يزول كل إكراه سياسي واقتصادي بموجب المبدأ المنطبق اخيراً على انسانية سيمكنها ان تنهل من القول : « ان كل حسب قدراته ، ولكل حسب حاجاته » .

ان وجود هذا النمط الثلاثي يحدُّ من اختيار العصر الذي يمكن ان يولد فيه التسيير الذاتي ، الذي لم يكن ، على الأقل متوقعاً في نظر الآباء المؤسسين للاشتراكية العلمية ، وفي الواقع لا يمكن وقوعه الا بين افقين زمنيين ، كما ان المكانة التي يحتلّها في الحالتين هي ذات ابعاد صغيرة جداً لان الاستنادين الوحيدين الممكنين في مخطط بثلاثة مصاريع لا يفسح المجال الا للاضطلاع بدور وسيط محدود الأمد .

يمكن للتسيير الذاتي ان يقع بين الرأسمالية والاشتراكية . وعندئذٍ يمثّل مرحلة في الطريق المؤدي الى تنظيم كل الحياة الاقتصادية على الاسس الاشتراكية ؛ انه خطوةٌ اولى في القاعدة لكي ينمو لدى الشغيلة الشعورُ بمسؤولياتهم الجديدة ، وهو يسهم في خلق

٣ـ Daniel CHAUVEY, Autogestion, Paris, Le Seuil, 1970, P, 61 .

الانطلاق الأجتماعية التي يمكن لاجهزة الاقتصاد القومي المركزية الانطلاق منها لكي تتولى تدريجياً قيادة الحياة الاقتصادية بأسم المصلحة العامة .

في هذا المنظور ، يكون التسيير الذاتي في خدمة الاشتراكية التي تمثّل الهدف الاخير ، انَّه حل عابر محصور بالمراحل الثورية . وعبثاً حاول التسيير الذاتي العيش في نظام اشتراكي تحت شكل « استقلالية الادارية » وهو تعبير كان الحزب الشيوعي يتخفّى وراءه كلما اتّهم بالأنغماس في مركزية استبداديّة وبيروقراطية ، فـ « الاستقلالية الادارية » التي لا تشكل في حال سوى نموذج ممكن للسير الداخلي في منظومة عامة حيث أنَّ أجهزةً ومركزية تخضعُ الاقتصاد القومي لتخطيط قسري .

ان التجارب الثورية في عصرنا تدحض هذا التفسير الأول لـ « اشتراكية تسييرية » بوصفها مدخلاً اشتراكياً . ان التاريخ لم يحرز تقدماً مشتركاً من القاعدة ومن القمة نحو تحقيق مجتمع اشتراكي غداة الانقلابات الثورية ، بل انه يكشفُ بعكس ذلك التعارض الاساسي بين العفوية الثورية والوعي الاشتراكي كلما فتح إمحاء نظامٍ رأسمالي ثغرةً في البناء الاجتماعي حيث يمكن للقوات الجديدة ان تعبر .

تلقي ثورة اكتوبر الضوء على النزاع المحتمل دائماً بين التسيير الذاتي والاشتراكية لان هذه تنتقل من كمونٍ مديدٍ نسبياً الى انفجار شديد نادرٍ في عنفه . فالشعار المطروح سنة **١٩١٧** : **كل السلطة للسوفيات**، له وقع كبيرٌ في ساعات **الثورة** الاولى ، لكنه لم يعد سوى صرخة فائتة بعد سنوات اربع في اثناء الهجوم على كرونستادت Cronstadt سنة **١٩٢١** الذي شنَّه حزبُ صوّاني منقادٌ من فوق الى تحت ، يرمي الى تصفية السوڤيات ، كمراكز تقرير مأمورة من تحت الى فوق .

حدثت القفزة الفجائية الأخيرة لـ « السوڤياتية » ، بوصفها عملاً عفوياً للبروليتارية الروسية المصمّمة ، على تولي مصيرها بنفسها ، في المؤتمر العاشر للحزب سنة **١٩٢١** بعد كرونستادت بقليل . ان المعارضة العمالية ، التي يمثلها أ . شليابونيكوف ، A. Shliaponikov ، وهو عامل تعديني قدّيم واول مفوض شعبي للشغل ، والكسندرا كولونتاي Alexandra Kollontai ، طالبت بان تكون ادارة الانتاج والاقتصاد في عهدة المجموعات العمالية في المصانع ، وان تستبدل القيادة الوحيدة ، بالمفروضة من الحزب ، بقيادة جماعية ، الا ان هذا الطلب رُفض خلال مساجلة ذكر فيها تروتسكي Trotsky

انتفاضة كرونستادت الاخيرة التي ساندتها السوفيات (المجالس) التي لم تتردد في الوقوف ضد السلطة المركزية للدولة السوفياتية .

وغالباً ما تعتبر تجربة التسيير الذاتي في اسبانيا الجمهورية على الرغم من فشلها العائد حقاً الى حالة حرب استثنائية ، تعتبر نموذجاً يحتفظ بقيمته الاختبارية ، وبالتالي ، تمتاز هذه التجربة بكونها خطت خطوة حاسمة نحو تحقيق اشتراكية مناهضة للدولة وللبيروقراطية .

ويمكن للتسيير الذاتي الاسباني ان يفيد من امتداد وامد خارقين : فمن جهة ، امتد على القسم الاوفر من المناطق التي (تخضع لفرانكو ، ومن جهة ثانية ، على الرغم من معاناته لتقلبات كثيرة خلال الحرب الاهلية فقد استمر جزئياً حتى العام **١٩٣٩** اي طيلة **٣٣** شهراً .

صحيح ان كل الظروف كانت متوفرة لكي تحرز اشتراكية تسييرية اول انتصار لها . فقد تناثرت بُنى الدولة في **٢٠** تموز (يوليو) **١٩٣٦** ، مفسحة المجال امام تنظيم جديد للحياة الاجتماعية والاقتصادية انطلاقاً من قاعدة صارت فجأة صاحبة قراراتها . واما وظائف التنسيق التي تتولاها عادةً الدولة . فلا يمكن ان تقوم بها الا **الاتحاد الوطني للشغل** CNT القوي الذي ظل بفضل تطور ، خاص بالنقابية الاسبانية ، وفياً لاصوله الفوضوية الاولى .

يعاني التسيير الذاتي ، تحديداً ، من صعوبة ايجاد بُنى محلّية ، اقليمية وقومية ، كذلك اذا ترك وشأنه فانه يتميَّع بعد امد طويل نسبياً ولا يطفو منه سوى الانانيات العماليَّة . الا ان التسيير الذاتي الاسباني افاد فوراً من التنظيم النقابي القائم الذي كان يوفّر الاطار الافقي لاتحاداته المحلية والاطار العمودي لاتحاداته الصناعية ، اما التخطيط للاقتصاد المسيرَّ فيمكن ان تتولاَّه المركزية النقابية .

خلال بعضة اشهر ، لم يعد التسيير الذاتي سديما يمحو نورُه الشحيح كل النطاقات الواضحة ، لقد صار نجمة الراعي الخاصة باشتراكية متجدّدة كانت لهذا السبب تخلع نير الدولة وبيروقراطيتها . لكن منذ **٢٤** اكتوبر **١٩٣٦** ، صدر قرار عن الحكومة الكاتالانية يخضع التسيير الذاتي العمالي لرقابة حكوميَّة . انها هزيمة الفوضويين ، المجرّدين من

السلاح على ايدي قوات نظامية بأمرة ستالينية ، في ايار (مايو) ١٩٣٧ ، هزيمة زادت من التراجع نحو مركزية استبداديّة . وصدر قرار في ١٠ آب (اغسطس) ١٩٣٧ يقضي بحل « مجلس الدفاع الاقليمي » في آرغوان . الذي اتهمته الحكومة بـ « البقاء على هامش التيار التمركزي » . وتولى ليستر Lister الجنرال الشيوعي ، آمر الفرقة ١١ ، البرهان بالقوة المسلحة على التناقض العقائدي بين الاشتراكية الاستبدادية بالطبع وبين التسيير الذاتي التحرّري بالطبع ، وذلك بشنه حملة تأديبية على الجماعات الريفية الآراغونية سنة ١٩٣٧ .

ان ولادة التسيير الذاتي الجزائري تشابه نسبياً ولادة التسيير الذاتي الاسباني : فقد خلقت تصفية الاستعمار في الجزائر الظروف الموضوعية ، لكي يظهر عفوياً نظام تسييري ذاتي . ان غياب السلطة الاقتصادية والسياسية ، الناجم عن رحيل الفرنسيين المفاجيء ، هو الذي اتاح لـ « عمل الجماهير الكادحة العفوي » بالنمو المطرد دون مصاعب كبرى . في تموز (يوليو) ١٩٦٢ ، احتلّ الشغيلة الجزائريون الممتلكات الشاغرة واستثمروها استثماراً مشتركاً اعتباراً من خريف العام ١٩٦٢ .

صار التسيير الذاتي شرعياً في اكتوبر ١٩٦٢ ، فقد اعترف قرار ٢٢ اكتوبر ١٩٦٢ بوجود لجان تسيير في الزراعة ، واعترف قرار ٢٣ اكتوبر ١٩٦٢ بوجود اللجان في المنشآت الصناعية وهي اقل عدداً من الاولى ، وحدّد قرارا ٢٣ اكتوبر ١٩٦٢ و٢٨ آذار (مارس) ١٩٦٣ النطاق الرسمي والحقوقي للتسيير الذاتي . لكن منذ ١٩٦٣ بدأ رجوع « المكبوت » الدولاني ، فقد توجهت الجزائر نحو صيغة وصاية على التسيير الذاتي ، تمارسها دولة يزداد تدخلها وتمركزها يوماً بعد يوم . وازداد ارتداد السلطة بعد انقلاب ١٩ جوان ١٩٦٥ الذي ادّى الى الاطاحة بأحمد بن بللا . وشن بومدين ، رئيس الدولة الجديد ، حملة بناء مجمع صناعي وزراعي واسع تديره دولة مركزية تمارس وصاية شديدة وقيادة قوية خارج واحياناً ضد المسار التسييري .

ولم يستمر التسيير الذاتي لتنظيم داخلي الا في بعض الاستثمارات الزراعية في الجزائر . والوسائل المستعملة لتعقيمه لا تذكّرنا في شيء بأغتيال كومونة كرونستادت على ايدي الحكومة السوفياتية ولا تصفيات الجنرال الشيوعي ليستر لاقليم آرغوان المسيرّ ذاتياً بعناد ، ذلك لأن الحكومة الجزائرية تأمل بزوال آخر آثاره بواسطة فساد اختياري ونهائي .

اذن كلما حل التسيير الذاتي خلال الازمات الثورية مباشرةً محل الرأسمالية ، يكون معرَّضاً لفشل سريع . اذ بدلاً من الاعتراف له بالدور الذي يعودُ اليه نظرياً في انماء حس المسؤولية ومباديء الاخلاقية الجماعية لدى الشغيلة ، تأتي من بعده اشتراكية الدولة لاتهامه بتشجيع الانانية وتكريس انتصار عدم الكفاءة وكبح الانتاج وبث الفوضى في المؤسسات بحيث يستحيل تأسيس نظام اجتماعي جديد .

ويقوم التفسير الاشتراكي الثاني للظاهرة التسييرية في وضعه بين الاشتراكية والشيوعية . فمقابل الاطروحة القدرية ، جوهراً ، حول الأنضاج الاشتراكي المتدرّج ، يشدّد بعض منظري الاشتراكية التسييرية على الدور العلاجي للتسيير الذاتي ؛ فحقنُ مقدارٍ كبير من التسيير الذاتي يعالج الجمود البيروقراطي وجمود الدولة بوصفهما من أمراض الطفولة في الاشتراكية المنتصرة .

كتب سفتوزار ستجانوفيتش Svetozar Stajnovic : « ان التطور التاريخي يرغم الماركسيين ، ما عدا التفريق الاولي بين الاشتراكية والشيوعية ، على ادخال تقسيم داخل الاشتراكية ، يفصل بين اشتراكية الدولة واشتراكية التسيير الذاتي . وبذلك تعقدت صورة المرحلة « الانتقالية » . فليست الاشتراكية هي فقط المرحلة الانتقالية بين الرأسمالية والشيوعية ، بل يمكن لاشتراكية الدولة ان تمثل المرحلة التي تسبق اشتراكية التسيير الذاتي . ومع ذلك فالامر ليس آلياً ، لانه يمكنه ايضاً ان يتراجع نحو مجتمع طبقي جديد ، الى دولانيَّة ، واذا لم تعِ الحركة الثورية بأن اشتراكية الدولة لا تمثل سوى شكل اول من الاشتراكية ، فلا بد من توقع ظهور الدولانية »[٤] .

يا للاسف ، مرة اخرى . يقف التاريخ المعادي خطأ للحقن الايديولوجية في وجه هذا التيار الثاني لاشتراكية التسيير الذاتي .

بعد ثلاثة اعوام من الانتفاضة العمالية في برلين الشرقية سنة **١٩٥٣** التي نجمت عن التدابير الجهنمية التي فرضتها على الشغيلة البيروقراطية الشيوعية ، اندلعت الثورة الهنغارية التي كانت ميزتها الاساسية هي الازدهار السريع للمجالس العماليَّة . فبعد

٤ـ Svetozar STOJANOVIC, Critique et avenir du Socialisme, Paris, 1971, p. 54 .

الاضراب العام في ٢٤ اكتوبر ١٩٥٦ ، انتخبت المصانع الكبرى في البلد مجالس عمالية ، بدأت كلجان اضراب ، وسرعان ما تحوّلت الى مجالس حكومية حقيقية غايتها النضال باسم حرية تقرير متجددة ضد الانحطاط البيروقراطي للنظام الشيوعي . وفي غضون تجمع عام انعقد يوم ٣١ اكتوبر ، اعلن مندوبو ٢٤ منشأة كبرى في بودابست ان « المصنع يعود للعمّال » وكان وهماً سريع الانقشاع ، لان هجوم الدبابات الروسية يوم ٤ نوفمبر استبدل حكومة ناجي Nagy ، المؤيدة لمكاسب التسيير الذاتي ، بحكومة كادار Kadar ، الموالية تماماً لموسكو .

يوم ٢١ نوفمبر ، قرر المجلس العمالي في بودابست الكبرى الدعوة الى جمعية تضمم جميع المجالس العمالية الاقليمية لاجل تكوين « برلمان عمالي » لكن سرعان ما تم اعتقال كل القادة العماليين في بودابست والكثيرين من قادة المجالس العمالية الاقليمية . ومحل القفزة التسييرية حلّ رد فعل تمركزي عنيف .

في العام نفسه وقعت حوادث مماثلة في بولونيا . فقد قامت مجالس عمالية في جميع الاماكن تقريباً ، وفي بعض المصانع صارت تنطق باسم القاعدة المجالس الموجودة سابقاً في المنشآت ، والتي رفضت ان تكون بعد الآن مجرّد ادوات لنقابية بيروقراطية ووسائل توصيل لقيادة تعينها السلطة السياسية الا ان توق العمال البولونيين الى التسيير الذاتي لم يقمع بعد ذلك بالقوة الشديدة ، اذ ان التسيير الذاتي المتحقق جزئياً، وضع تحت الوصاية اعتباراً من العام ١٩٥٧ .

ترتدي انتفاضة العمال التي انفجرت في تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ ضد هيمنة بيروقراطية الدولية القوية ، نفس الطابع الذي ارتدته سابقاً في هنغاريا وبولونيا . ففي كل مكان ، نشأت لجان ادارية ، لا سيما في صناعات الدولة المؤمّمة . فقد استرد الشغيلة حقوق التدخل والرقابة التي استولى عليها الحزب الشيوعي والدولة . لكن التدخل العسكري السوفياتي وضعاً حداًفجائياً لمطالب التسيير الذاتي .

ان التجربة التسييرية الوحيدة التي يبدو انها تشكل جسراً بين اشتراكية الدولة والشيوعية هي التجربة التي مارستها يوغسلافيا منذ ١٩٥٠ . فالمسار اليوغسلافي معاكس للمسار السوفياتي . اذ ان الدستور اليوغسلافي الاول عام ١٩٤٦ هو نسخة وفية عن

الدستور السوفياتي للعام ١٩٣٦ ، يدهشنا بمركزيته الحازمة ، وترافقت التأميمات مع انشاء تخطيط استبدادي سنة ١٩٤٧ .

لكن لاسباب تعود في آن واحد إلى عدم فعالية النظام الاقتصادي الجديد والى العزم على تأسيس الكفاح لاجل الاستقلال الوطني على اجماع شعبي واسع جداً ، ندَّد تيتو في خطابه يوم ٢٦ حزيران (جوان) ١٩٥٠ امام الجمعية الوطنية لجمهورية يوغسلافيا الاتحادية ، باشتراكية الدولة المطبقة في الاتحاد السوفياتي :

« ان ثورة اكتوبر سمحت للدولة بالاستيلاء على وسائل الانتاج . لكن وسائل الانتاج هذه لا تزال بعد ٣١ عاماً في ايدي الدولة . فهل هذا تحقيق لشعار « المصنع للعمَّال » ؟ من الواضح ان الأمر ليس كذلك . فليس للعمال في الوقت الحاضر اية مساهمة في ادارة المنشآت : فهذه يمارس المدراء الذين عينتهمّ الدولة ، والذين هم موظفون بالتالي . وليس للعمال الا امكانية وحق الشغل : وهذا لا يشكل مفارقة كبيرة مع الدور الذي تتركه البلدان الرأسمالية للعمال . المفارقة الوحيدة بالنسبة الى العمال هي انه في الاتحاد السوفياتي لا توجد بطالة ـ وهذا كل شيء . وعليه فأن القادة السوفيات ، لتاريخه ، لم ينجزوا احد الاعمال الاكثر تمييزاً لبلد اشتراكي ، الا وهو انتقال ادارة المصانع والمنشآت الصناعية الاخرى من ايدي الدولة الى ايد العمَّال . ومن المحتمل ان لا يسلّم قادة الاتحاد السوفياتي ادارة وسائل الانتاج للايدي العمالية ، نظراً لمفهومهم الخاص بملكية الدولة ، تشكل اعلى للملكية الاجتماعية . وعليه فان هذا ينسجم تماماً مع اطلاق آلة دولتهم » .

إن في هذا ادانة واضحة وحاسمة لاشتراكية الدولة ، وهي ادانة ازدادت حججها وتفاقمت بعد مضي ٢٩ سنة على خطاب تيتو . لكن يمكننا التساؤل عما اذا كانت لا ترتد ايضاً على اشتراكية التسيير الذاتي التي انشأها تيتو . لاجدال في ان التصلب المتطرف للنظام المركزي افسح المجال فيها امام مرونة اكبر في العمل . لكن اشتراكية التسيير الذاتي اليوغسلافي بعد مضي ثلاثة عقود عليها حالياً ، وكما كان حال اشتراكية الدولة عام ١٩٥٠ لم تؤد الى زوال الدولة ولا الى انقلاب اجهزة مركزية الى اجهزة تسيير ذاتي . فلا تزال السلطة المركزية ، المستندة الى الحزب والجيش والشرطة وعلى زعامة قائد ساطع في آن واحد ، تملك تفوّقاً ساحقاً بالنسبة الى الجماعات المسيرّة ذاتياً .

فهل يمكن الكلام حتى على تسيير ذاتي ؟ فكما ولد التسيير الذاتي ، ليست انطلاقاً من متحدات شغل مكونة عفوياً وانما من انتداب السلطة السياسية الشغيلة لادارة جزئية في المنشآت ، فان المستفيدين منه يعيشونه كمجرد عملية ادارية .

ان طابع العصر يخلط بين الاشتراكية والتسيير الذاتي في منظور شبه الفيّ ، لكن الحدّين يتنافيان بدلاً من ان يتكاملا . فاذا دققنا النظر فيهما ، لا يعود كثيفاً ستار الدخان الذي يخفي تعارضهما . ان تصادمهما يدور حول مفهوم السلطة . فبينما الاشتراكية التي تمنح كل وسائل الانتاج للجماعة الممثلة بالدولة ، على الاقل حتى حلول الشيوعية المظنون ، تعطي للسلطة ابعاداً مجهولة حتى تاريخه ، يطالب التسيير الذاتي بتفجير السلطة وتوزيعها العادل على الجميع . ان الاشتراكية تبعد السلطة عن اولئك الذين يعانونها . وان التسيير الذاتي يعملُ على تقريبها منهم ، آملاً بذلك التخفيف ، وحتى الالغاء للمسافة الفاصلة في مجتمعاتنا بين القيادة والتنفيذ .

ان مولد استبدادية تقنو ـ بيروقراطية في القرن العشرين هو الذي استولد كرد عليه حماساً شديداً للتسيير الذاتي . لكن الرغبة في تخطي دولة اجتماعية وسياسية تخفض الانسان الى مستوى شيء لا تعود الى الحاضر ، فقد ظهرت في القرن الماضي على شاكلة الفوضوية حينما استولد الانتقال المؤلم من العصر الحرفي الى العصر الصناعي رغبةً شديدةً بالنكوص لدى الضحايا . وكان العصر الذي يحدّد مدار الكرامة والمسؤولية بالنظام الكوموني والكوربوارتي ، يبدو كانه فردوس مفقود . ان هذا الحنين الفوضوي في القرن التاسع عشر ، المنسي تماماً بعد ذلك ، هو الذي يظهر مجدداً في ايامنا على شكل مشروع تسيير ذاتي .

ان التسيير ذاتي يشق طريقه بصعوبة بالغة ؛ اذ من العسير عليه ان ينطلق لانه لا يملك حتى الآن الا عكّازات العلوم الانسانية . فلماذا لا نستجوب الفوضوية الاتحادية والتجمعية طالما ان عقيدتها تتغذى من ماضٍ حديث نسبياً لا يزال ذكرهُ وندمُه ينعمان بالحياة ؟ ان اللجوء الى الفوضوية له فائدتان ؛ فهو ينتزع التسيير الذاتي من ملغمة متطرّفة ويبعده عن التجريد .

بين جميع الهجمات التي شنها الفوضويون ضد الماركسية ، نجد انتقاد باكونيت هو الأمثل لكي نفهم لماذا لا يمكن مزاوجة الاشتراكية والتسيير الذاتي . ان ثمة تنبؤية نادرة ،

مردّ تفسيرها الى واقع انه لا يمكن الانخداع ، كما هو حال باكونين ، الا نادراً عندما لا يتأتى الحكم بمقتضى مفاهيم مجردة بل بالاستناد الى طبيعة انسانية تتكيَّف نسبياً مع المحيط التاريخي لكنه لا يتقلّب ابداً ، وتلك التنبؤية جعلت باكونين يلمح في الماركسية بذور تطور استبدادي مقبل . فهو مقتنع ان كل طبقة ، مهما يكن انتاؤها الاولي ، تسعى الى الحفاظ على امتيازاتها ، والحال فأن الابقاء ، بعد الثورة ، على الدولة وان كانت « شعبيته » وهو وصف رائج لدى الاشتراكيين آنذاك ، يعني تصعيد طبقة جديدة الى السلطة ستخدم الجهاز الدولاني في ارساء احتكار جديد للمجتمع ، كان باكونين منذ ١٨٨٦ يتنبأ بأن « الدولة الاستبدادية » ، التي ستحققها شيوعية الدولة ، سوف تستولد « طبقة مستثمرة ومتميزة ، البيروقراطية » .

يسعى باكونين في **الدولانية والفوضى** Etatisme et anarchie للبرهان على ان الاشتراكية والكلانية لا ينفصلان . ويصف الماركسيين ، صانعي اشتراكية علمية مزعومة ، بانهم ثوريون معتقديّون منحوا انفسهم مهمة تقويض السلطات والانظمة القائمة حتى يقيموا ديكتاتوريتهم الخاصة فوق انقاض عملهم التدميري . وهي ديكتاتورية لا ترحم نظماً لان تنظيماً اشتراكياً للمجتمع سيضع في تصرفها وسائل الانتاج ورافعات القيادة الضرورية لادارة الانتاج وتوجيهه ، وهؤلاء الاسياد الجدد اذ يملكون السلطتين الاقتصادية والسياسية معاً ، ستكون لهم سلطة اعظم وارهب من سلطة اية طبقة سابقة .

ان برودون Proudhon هو الذي يطبق مبدأ التسيير الذاتي على مجمل الحياة الانسانية . كيف يمكن ارساء المجتمع على الاستقلالية الشخصية ؟ انه ابن حرفي ، وهو نفسه مارس في شبابه حرفة ناظر مطبعة ، فعرف من الارث العائلي والخبرة الشخصية ان العمل هو الذي يمنح الاستقلالية للانسان الذي يقوم به متاهياً معه . وهو بالاستناد الى اعادة تركيب واغناء المهام ، يقترح وضع حد للطابع غير الانساني للعمل الصناعي حيث ان الانسان لا يعود يُرى نظراً لانه خاضع لعمل يخفضهُ الى مجرَّد أداة فاقدة لكل معنى ولكل اهتام .

إن مسألة الشغل ، ينظر برودون ، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعلاقات الملكية ؛فهو يرى انه لا فائدة من وصف العمل بنبالة النشاط الخلاّق اذا كان يتوجب عليه ان يظلَّ خاضعاً

لاعتباطية ارادة خارجية وقمعيَّة . فكما يتوجب على الناس ان يتحرروا من سلطان الدولة التي تزوّر تطبيق مبادىء الحرية والمساواة ، كذلك لن يكون العمل مفيداً طالما انه سيتبع لملكية قائمة على الظلم والعبثية .

والحال ، فأن هذه الملكية التي يصفها برودون بـ « السرقة » هي الملكية الخاصة والملكية الجماعية على السواء . فلا يتبدل شيء اذا اردنا ابدال الملكية الخاصة بالملكية الجماعية ، لأن « المتحدّ هو قهر وعبودية » . ان برودون ينصح بأقامة العلاقات الاجتماعية على الحيازة ، وهي حد اوسط بين هذين المطلقين القهريين معاً وهما الملكية الخاصة والمتحد الأجتماعي ، فمقابل حق التصرف والافراط الذي يميز الملكيَّة ، يؤثر برودون فضائل ملكية نسبية تظل ؛ بفضل رقابة اجتماعية سليمة ، بمنأى عن كل شطط . فاذا كانت الملكية سرقةً ، فأن الحيازة في المقابل ضرورية لابقاء العمل الخلاّق وتطوّره : « يجب ان تبقى في قلب الانسان كحافزٍ دائم للشغل ، كالتعارض الذي يؤدي انعدامه الى سقوط العمل في الجمود والموت » .

اما المجتمع الجديد المدعو الى افضل تنسيق بين الاستقلال الفردي ومستلزمات تعاون اجتماعي وسياسي ، وبالتالي الى تحقيق الحد الاعلى من الحرية الشخصية في المجتمع الاكثر توحداً ، فان برودون يقيمهُ على ركنين :فمن جهة يعمل المجتمع بفضل ادارة يتكفلها جميع اعضائه بواسطة « استقلالية ادارية » ، وهو تعبير برودوني يعادل هنا التسيير الذاتي ، ومن جهة ثانية يردّ المجتمع الحريص على الاستقلالية الفردية ، العقد الاجتماعي الى حدود عقد متساوق الابعاد ، معقود بين الجميع ، لا يفرض موجبات الا بقدر ما يكون لها مقابل ، وبالتالي يستمر المتعاقدون في التمتع بكامل حريتهم وسيادتهم ، وباختصار يتبنى المجتمع الفدرالية ، ان التسيير الذاتي وهو يتناول شتى جوانب الحياة المشتركة ، ينظم الحياة الاقتصادية ، وان الفدرالية التي تنمزج الحياة السّياسية ، يوحّدان جهودهما لصون حرية الجميع بفضل الأحترام الواعي لكثارية اجتماعية وسياسية .

ان الفوضوية التي بالمقارنة مع التسيير الذاتي في عصرنا ، تقع في العالية فيما يختص بالمسائل المثارة ، وتقع في السافلة بخصوص الحلول المقترحة ، تعيدُنا الى مصدر الهام مشترك . فمن المعروف انه في مقابل الماركسية الساعية الى تطويب امير جماعي ، تبني الفوضوية التضامن العام على مفهوم المماثلة . والحال ، بما ان القصد الاساسي للديمقراطية

الليبرالية هو اقامة علاقات افقية بين مواطنين متساوين وسادة . فان الفوضوية تبدو ، على الرغم من بعض المماحكات الدوغمائية واللفظية ، كليبرالية تجاسرت على المضي حتى آخر فكرها ، ليبرالية لا تقف في منتصف الطريق فتطبق مبادئها في المجال السياسي وحده ، بل تبذل جهدها لجعلها تشمل ميادين الحياة الانسانية كافة » .

ان تقاطع الليبرالية والفوضوية ادركه في ايامنا « التحرريون » الذين يعتقدون ان النظام الرأسمالي قادر وحده على « تأمين التناسق بين كثرة الغايات الفردية باعلى حد من الفعالية وادنى حد من الاكراه » . وهكذا يبدو التسيير الذاتي امتداداً وتوفيقاً بين موروثين من القرن الماضي : الليبرالية التي يأخذ عنها مفهومه للحرية الشخصية ، والفوضوية التي تسعى الى تطبيق عام لهذا المفهوم ، والتسيير الذاتي اذ يندرج في النظام الليبرالي الذي يصبح العامل المحرّك فيه ، يبطل ان يكون هذا المفهوم الحربائي الذي هو دمجه غير الطبيعي مع الاشتراكية .

ومن جهة ثانية يتضمن تطور النظام الرأسمالي ذاته تدخلاً متزايداً للتسيير الذاتي . ففي بداياتها ، كانت الرأسمالية تحقق التسيير التناقضي شبه التام . فالملاّك له سلطة تقريرية حصرية ، بينما الشغيلة المجرَّدون من كل مبادرة ومن كل مسؤولية ، انزلوا اي منزلة سلعة عادية . ان كارل ماركس وهو الشاهد الصريح على هذه الرأسمالية القاهرة وغير الأنسانية ، ينطلق ظاهراً من الربط الذي لا فكاك له بين الملك والسلطة ، ليعلن انقلاباً في علاقات الملكية .

والحال جرى بالتدرج والى حد كبير بفضل القوانين الملازمة للرأسمال ، جرى تجريده من عدد كبير من امتيازاته التقليدية . حتى ان مفهوم الملكية الخاصة خضع في المنشآت التجارية والصناعية لتعديلات ناتجة عن العمل الثلاثي للنقابات التي آل بها الأمر الى فرض عقود جماعية ، وللدولة التي وضعت تشريعاً للعمل ادق من ذي قبل ، وللكوادر الذين لم يعودوا يعتبرون انفسهم كمجرد ممثلين لارباب العمل . وهكذا شهد العصر الحديث طلاقاً متعاظماً بين وجهي السلطة الاقتصادية وهما وظائف الملكية ووظائف القيادة . ان اعادة توزيع السلطات داخل المنشأة ناجم بالذات عن طبيعة هذه الرأسمالية الحديثة المتفجرة الى حدٍ ما ؛ ولم يعد الغاء الملكية الخاصة يبدو مطلباً اولياً لا بدّ منه .

ان مقارنة بين البلدان الاشتراكية والديمقراطيات الليبرالية تؤدي الى الاستنتاج بان

الرأسمال ، بالمعنى الازدرائي للكلمة ، اي بوصفه اقصى ارتهان للانسان ، يحتفظ بهذا الامتياز التعيس لاسيما في البلدان الاشتراكية بينما حدّت الديمقراطيات الليبرالية من قوّتِهِ بشكل فريد .

ففي الشرق ، عبثاً توصف الطبقة العاملة حقوقياً بانها مالكة وسائل الانتاج ، اذ انها في الواقع منزوعة الملكية لصالح بيروقراطية مستبدة ، والتوكيد بأن التسيير الذاتي قابل للتحقيق فيها ، وحتى القول بأنه متحقق نظراً إرادة الدولة والحزب تتطابق مع ارادة الشغيلة التي تنبثق عنها الدولة والحزب ، يعني اللجوء الى مفهوم تفويض السلطات المتعارض كلياً مع مفهوم التسيير الذاتي مساهمة الجميع الحرة والناشطة في الحياة الأجتماعية والسياسية .

وفي الغرب ، ليس ما يتغيرّ هو العلاقات الاجتماعية ولا الانتشار الشعبي للرأسمال الصناعي يتجه الى اجراء بعض مناقلات في المالكية ، ولا طبيعتها ، ان هيمنة الرأسمال على العمل تعود الى المبدأ السائد في تطبيق التسيير الذاتي داخل نظام ليبرالي ، فليس الاجراء هم الذين يجب عليهم ان يعيشوا ويعملوا لاجل الرأسمال ، ولكن على الرأسمال ان يخدم الاجراء .

هناك اجماع في اليسار الفرنسي على رفض كل مسار تسييري لا يأخذ بالاعتبار ليونته تجاه الاشتراكية ، وبنظر اليسار يعتبر التسيير الذاتي المطبق في النظام الرأسمالي تكتيكاً مناسباً مع الرأسمال في سعيه لتثبيت النظام الاقتصادي والاجتماعي ومجرد تقنية ادارية ترمي الى تحسين الانتاجية عن طريق « الاستثمار الذاتي » للاجراء . وعليه تعتبر المنشأة ، بنظره ، حقلاً مغلقاً لصراع الطبقات طالما ان علاقات الملكية القائمة لم تُلغ .

لكن مع الاخذ بواقع صراع الطبقات ، اليس بالامكان / تحديداً بواسطة تنظيم تسييري للمنشأة/ التوصُل الى نوع من التوازن بين الرأسمال والعمل يمكنه ان يصل الى حد التناسق الصادق ، المفيد للجميع : بين المستفيدين الذين اصبحوا بكامل ارادتهم وشركاء اجتماعيين » ؟ ان مثال القرار المشترك الالماني ربما لا يحوز على تأييد غير مشروط ، لأنه ناقص كأي عمل بشري ، لكنه يسمح بطرح مسألة تعاون الطبقات .

ان سيرورة القرار الالماني المشترك تنطلق من البحث عن التوازن الاجتماعي في استمرارية الحركة . وغداة الحرب العالمية الثانية ، كانت فرص التفاهم بين الرأسمال

والعمل لاجل اعادة بناء البلد ، تبدو دقيقة . ففي برنامج الاشتراكية الديمقراطية ، عام ١٩٤٦ ، كانت تطالب بسياسة تخطيطية وفقاً لاقتناعاتها الماركسية آنذاك . والحال ، بعد الاصلاح المالي المباشر ، سنة ١٩٤٨،اختار البروفسور ارهاردت Erhardet النموذج الليبرالي اي نظاماً اقتصادياً واجتماعياً قوامُه المنشأة الحرة والتنافس .

الا ان الرأسمال والعمل لم ينقطعا عن التقارب ، انطلاقاً من ذلك الموقع النزاعي الاولي . فمن جهة حصلت النقابات على التساوي في القرار المشترك في صناعات التعدين والفحم سنة ١٩٥١ وحصلت بعد عام على قرار مشترك محصور بالثلث في المنشآت الاخرى ، ومن جهة ثانية ، في مؤتمر غودسبرغ عام ١٩٥٩ تنكرت الاشتركاية الديمقراطية للايمان الماركسي في فضيلة صراع الطبقات وانضمت الى « الاقتصاد الاجتماعي للسوق » . فقد نادت النقابات الالمانية في برنامجها عام ١٩٦٣ بعمل مؤآت لقانون يعمّم القرار المشترك المتساوي حتى لا يكون الاجراء مستبعدين من امكان حيازة وسائل الانتاج . وقد اخذ هذا الطلب بالاعتبار في قانون ١٩٧٦ الذي اقرَّه البوند ستاغ بالاجماع وهو يعمم القرار المشترك المتساوي على جميع المنشآت التي تضم اكثر من الفي مستخدم وقد اعترض ارباب العمل امام المحكمة الدستورية على هذا الحد الجديد من امتيازاتهم لكن المحكمة رفضت اعتراضهم .

منذ ٣٠ عاماً ، يتقدم القرار الالماني المشترك دون ان يتعرض لتراجعات جدية ، وان ما رافق ذلك من صدامات بين الرأسمال والعمل لم تسيء اليه بل شجعت على مواصلة البحث عن سلوك مقبول من الجميع صالح كمنطلق لتقدم اجتماعي جديد . ان هذا التطور شبه العضوي يقدم اولاً شهادةً على قدرة النظام الرأسمالي على استيعاب ابتكارات ثورية بذاتها دون اذى كبير ، لكنه يدل ايضاً على ان التسيير الذاتي يمكنه ان يكون اداةً رائعةً للتوسيع التدريجي من الديمقراطية السياسية باتجاه الديمقراطية الصناعية . فغالباً ما يتهم التسيير الذاتي بكسر الهالة الاقتصادية ، وهذا صحيح دون شك عندما يحدث في اطار اشتراكي ، ولا يبدو القرار المشترك قد الحق ضرراً بالبلد الذي يمارسه ولا بالشغيلة الذين يرتضونه ، لان مطالبهم الاساسية تدور حول تعميم اشمل لهذا الاصلاح القابل للتحقق داخل النظام الليبرالي .

وليس من الأمانة العلمية ان نقارن بين الفشل النسبي للتسيير الذاتي اليوغسلافي

وبين النجاح الجزئي للقرار الالماني المشترك ، فليس هناك قاسم مشترك بين يوغسلافيا التي انطلقت في التسيير الذاتي من موقعها كبلد اوروبي متخلف صناعياً ، وبين المانيا التي كانت تملك ماضياً صناعياً مجيداً على الرغم من كل الدمار الذي عرفته خلال الحرب العالمية الثانية . ومع ذلك فان تجاربهما تؤكد على التوالي فرضية تستند الى مجمل التجارب التاريخية : لا يبدو التسيير الذاتي ممكن التحقيق الا في اطار ديمقراطي .

ان ممارسة التسيير الذاتي تستلزم فصلاً دقيقاً بين السلطة الاقتصادية والسلطة السياسية ، فالعمال لا يمكنهم الشعور بالمسؤولية عن المنشأة الا بقدر ما تتمتع هذه باستقلالية نسبية . والحال ، فأن الديمقراطية تقوم على كثارية السلطات .

لا يتأمن سير المنشآت المسيرَّة على المدى الطويل الا بالاستناد الى سلطة عليا قادرة على تنظيم الانتاج القومي ، وتنسيقه ، وعلى القيام بمحاكمات . ان الديمقراطية المحدودة تعريفاً بامتيازاتها ، هي التي تؤدي هذا الدور ، فبدون تدخل مباشر كبير في المسار الاقتصادي ، نراها تفعل بالدعوة اكثر مما تفعل بالأكراه ، ومن جهة ثانية ان ما يضع المدافعين عن اشتراكية تسييرية في مأزق شديد ، هو ضرورة ايجاد بديل للدولة التي ينادون بازالتها كلياً ، فهم اذ يقترحون استعمال الآلة لتبسيط وتسهيل بعض القرارات التي لا يمكن اتخاذها الا على مستوى رفيع ، ينسون ان الحكَمَ الالكتروني الذي يختارونه لحل مسائل التوجيه والتنسيق يعمل بمقتضى المعطيات التي يقدّمها له هؤلاء الذين يستجديونه . وانه بالتالي الصدى الذي يبدو يردّ على الصوت ، لكنه في الواقع لا يقوم بشيء آخر سوى تضخيمه .

ان الاقتصاد المسيرَّ ذاتياً الذي يريد اشباع حاجات الجميع يجب ان توجهه سوق حرة حيث يؤدي قانون الطلب والعرض الى انتصار مصلحة المستهلكين وهي بالواقع متماهية مع المصلحة العامة . ان الديمقراطية هي التي تسعى للدفاع عن اكبر تنافس ممكن وراء شفافية كاملة للسوق ، وهي تستمد دينامكيتها من تنافس حر ومن نخبٍ متواصل .

لا يمكن للاشتراكية والتسيير الذاتي ان يتحالفا الا اذا تنكّرتا لخصوصياتهما المتبادلة : الاشتراكية بانقطاعها عن الدولة والبيروقراطية بينما جماعية وسائل الانتاج تدفعها

على طريق استبدادي لا رجوع عنه ، والتسيير الذاتي بحدّه سلطة الجماعيات الادارية بتخطيط يؤدي ضرورةً الى تدخل الدولة والبيروقراطية .

ان الجمع بين الديمقراطية والتسيير الذاتي ليس متناقضاً في المقابل . فالتسيير الذاتي يستلهم نفس المبادىء التي تستلهمها الديمقراطية ، ودوره الخاص هو ترقية هذه المباديء وتكييفها مع الشروط الجديدة للعصر ما بعد الصناعي . وفي فرنسا لم يؤد شيء بعد الى التسيير الذاتي ، لكن كل شيء يتهيأ فيها ، لانها غنية بالإمكانات . فلماذا لا ترتدي الديمقراطية في فرنسا ، بفضل التسيير الذاتي ،الوجه المشرق للشبيبة ؟

الأيديولوجيا والديمقراطية

بول كلاقال

/ المقصودُ بالديمقراطية في وقت واحد هو نظام مثالي/ النظام الذي يحكم فيه الشعب نفسه بنفسه/ والأوضاع الملموسة التي تقترب نسبياً من هذا المثال : والمعنى الأول هو ما يقول به العلم السياسي الكلاسيكي ، في حين ان المعنى الثاني يسترعي اهتمام علم الاجتماع السياسي .

ان الديمقراطية ، الى حد بعيد ، هي ظاهرة سياسية حديثة ، فهناك قليل من المقاربات بين الديمقراطيات المباشرة الصغيرة في الحواضر اليونانية او في كانتونات سويسرا البدائية ، والانظمة التي تميّز معظم البلدان الصناعية المتقدّمة والتي لها سلطان كبير بحيث ان اغلبَ اولئك الذين يكافحون في اماكن اخرى ضد القهر ، يواصلون التمثل بنماذجها .

ان المفارقة بين التجمعات التقليدية التي يرشدنا التاريخ اليها ، والاشكال الحديثة للديمقراطية ، لا تقتصر فقط على البعد المختلف للمجتمعات المعنية . فهي مرتبطة بالعقائد التي تُلهِم الدساتير الحديثة : كما كتب كلود بولان : « ثمة سمةٌ مشتركة بين الديمقراطيات كافةً هي ايديولوجيتها الموروثة عن القرن الثامن عشر . وغالباً ما تكون الفكرة الديمقراطية متماثلة مع فكرة المساواة »[1] .

وبينً بيار كلاستر[2] كيفَ أن ادارة التساوي، في الأنسانيَّات البدائية ، قد جرى الأفصاحُ عنها برفض للسلطة المؤسسيَّة ، الأمر الذي يُلزم الجسم الاجتماعي بتنافس دائم

١ - Claude Polin, article «Démocratie», P. 3745 - 3748 de la Grande Encyclopédie Larousse (1973)

٢ - Pierre Clastres, La Société contre l'Etat , paris, Les Editions de minuit, 1974, 186 p.

ويحظرُ عليه التوسع بعيداً عن الأفق الضيِّق للمتحد المحليّ ، وتدلُّ الأشكال القديمة او الوسيطة للديمقراطية على احتراس مماثل تقريباً تجاه الاستتباع والتراتب . ففي كلتا الحالتين ، لا يمكن للجماعة الديمقراطية ان تتجاوز نطاقَ الحاضرة الصغيرة او الكانتون الجَبَلي . وبنظر روسو تعتبر الديمقراطية شكلاً من اشكال الحكم لا يتلاءم الا مع الدول الصغيرة الحجم ـ مع جنيف ، مع كورسيكا ، ولكن ليس مع فرنسا بالتأكيد .

في المقابل ، اظهرت الديمقراطية الحديثة قدرتها على تأخير الجماعات البالغة العدد ، وعلى استتباب الامن فوق اوسع الاراضي ، وعلى انتهاج وتطبيق سياسات عالمية . ومردُّ ذلك الى الوان التقدم في وسائل الاتصال البعيدة ، والى قيمة المؤسسات القائمة منذ قرنين ـ وبخاصة الى فعالية المنظومات التمثيلية وانظمة الفصل بين السلطات . الاّ ان هذا الأمرَ ينجم كذلك عن التوافق الايديولوجي بين الجماعات ، ومُناخِ الثقة النسبية المترتب على ذلك والذي يسمح بسير مؤسساتٍ قادرة على ابتناء مساحات واسعة .

٢/ اذا كان اغلبُ المجتمعات الحديثة يعلنُ انتماءَه للديمقراطية ، فأن الفروقات القائمة بينها هي فروقات كبيرة : فلا شيء مشتركاً ، على سبيل المثال ، بين نظام رئاسي على المنوال الاميركي ، وبرلمانية على المنوال الانكليزي من جهة ، وبين ديمقراطية شعبية من الطراز السوفياتي من جهة ثانية .

من المؤكد أنَّ اشتراك الجميع في الحكم غيرَ ممكن أبداً . ومن جهة ثانية ، لا يشترك المواطن رسمياً ، في نظام تمثلي ، اشتراكاً ناشطاً في الخيارات السياسية إلاَّ في لحظة الأنتخابات . غير انَّ التحليل السوسيولوجي يبينّ وجود فرقٍ عظيم بين تعدُّد القوى الحاكمة (Polyanchies)[٣] الغربية والأنظمة الكليَّة . ففي الحالة الأولى ، بات الاشتراك الفعلي لعددٍ كبير من الممثلين ، ممكناً ، في آنٍ واحد، بفضل لعبة الانتخابات

---

٣ ـ هذا هو الاسهام الأصيل لروبير داهل Robert Dahl في علم الأجتاع السياسي المعاصر : L'analyse politique cautauparaine, Paris, Robert Laffout, 1973, 261,P, éd. originale amèricaine, Englewood Cliffs, prentice -Hall, 1963.

واوالية الجماعات الضاغطة التي تضفي صفة الديمومة على الصلة بين المواطن والحكم .
وفي الحالة الثانية ، يعتبر الحزب الوحيد هو الناقل الأوحد للحركة بين السلطة والقاعدة ، ودورهُ هو اولاً تأطير السكان ، ومضاعفة الأدارة من جرّاء ذلك ، اكثر مما هو الاعراب عن الطموحات المتعددة لدى الجماعات والافراد . ان وظيفته ، من القاعدة الى القمة ، تقع في حقل الاستخبار اكثر مما تقع في ميدان التمثيل : فالحزبُ يشير الى التوترات ويدأبُ ، في آنٍ ، على حصرِها ومجانبة تكدّسها بمنح المحكومين عدداً معيناً من الارضاءات .

ان الماركسيين والمنظّرين الآخرين للديمقراطية الاقتصادية يندّدون بالطابع الشكّلي للحريات البورجوازية في الديمقراطية الليبرالية ، الأمرُ الـذي يبـرّر في نظرهـم ممارسـة الحزب الواحد والكلاّنية Le totalitarisme . وما هذا الا تلاعباً بالكلمات : فعلى الرغم من مجهودات الايديولوجيا الرسمية ، لا يعني بتزايد عدد اولئك الذين يطالبـون الدولـة بأحتـرام الحـق والقانـون . ومـن بـين جميع الانظمـة التـي تعلن انتماءهـا الى المبـادىء الديمقراطية ، فأن الانظمة الوحيدة التي تستحق هذا الأسم ، هي تلك التي تسمح بلعبة التأثيرات المتعدّدة .

ان كل نَظَرٍ في الديمقـراطية المعـاصرة يدور ، اذن وبخاصـة حول ما يجعـل من الديمقراطيات الليبرالية الوحيدةَ الجديرة بأسمها لأنها هي الوحيدة الآخذة بأسلوب تعدُّد القوى الحاكمة الذي يسمحُ بان تشارك في الحكم كثرةٌ من المنازعِ والقوى .

٣/ بين كل الديمقراطيات هناك قاسم مشترك قوامهُ طريقة معينةٌ في النظر الى العالم - فهي كلُّها قائمة ، كما يشير الى ذلك كلود بولان[٤] في النص الذي اوردناه سابقاً ، على مثالٍ مساواتي ، وانطلاقاً من هذه الملاحظة ، يقترحُ بولان تصنيفاً للانظمة الديمقراطية وفقاً لتشكيلة تنطلق من الديمقراطيات المعتدلة والتنافسية (الديمقراطيات الليبرالية) - وتمر بالديمقراطيات الاستفتائية او البونابرتية ، وتنتهي بالديمقراطيات الكليَّة او التكنوقراطية .
وما نلاحظه بين اطراف هذه السلسلة هو تضخيم جانـب المسـاواة . وبالتـالي ، تعتبـر الايديولوجيا ، بنظر اولئك الذين يتبنّون موقف كلود بولان ، التي تؤسس الديمقـراطية حُبلى بكل المتغيرّات التي تردُّ انظمة حرةً فعلاً الى منظومات يكون الفردُ فيهـا مسحوقـاً

---

٤ - كلود بولان ، مرجع سابق .

بمزاعم احـزاب واحـديّة او بمزاعـم تكنوقـراطيين في تقـرير مصـيره بدلاً منـه . فتبـدو الديمقراطية كأنها نظام متقلّب ومُهدَّدٌ ، لأنه يخفي تحت السماء البريئة للمؤسسات التـي تجعل من الحرية والمشاركة واقعاً ، يخفي نزعة الى المبالغةِ تؤدي تماماً الى استبـداد بعض الأفراد ـ وتؤدي الى اسوأ اشكال الاستبداد ، لأنـه استبـداد يتخفّـى وراء سماتٍ ما هو مناقضٌ له .

يقوم تحليلُ كلود بولان على واقعة صحيحة : لقد تولّدت الديمقراطيات الحديثة من توكيد ايديولوجيات المساواة في العصر الحديث[٥] .

وحتى عصر النهضة ، كانت الفلسفات الاجتماعية التي تُسلِّح الحياة والمؤسسات في المجتمعات الغربية ، منبثقةً عن المسيحية : فلا تظهر الايديولوجيا على نحـوٍ مستقـل ، لانها لم تتعلمَنْ بعد[٦] . ويفرض التبدل نفسه في مرحلة الأصلاح La Réforme : فمنذ ان يتوارى وفاقُ الضمائر وتظهر طوائف مسيحية متنافسة ، يغدو من الصعب تبريرُ انتظام الحياة الجماعية ولعبة السلطة انطلاقاً من اعتبارات دينية حصراً . ثمةُ فكرٌ يفرض نفسه على الأقليات الدينية ـ كما يفرض نفسه على الاكثرية ، اذا ارادت ان تستدرج الى عملية البناء القومي المذاهبَ والأتباع الآخرين . لقـد كان التطـور مبكّراً لدى البروتستانـت الفرنسيين ، وتواصل في منعطف القرنين السادس عشر والسابع عشر عند البروتستانت في هولندا وانكلترا . وعندما بدأ التشاؤم الأخلاقي للكالفينيّة Calvinisme الأولى يتعـدَّل بواسطة التأمل في التحالف الثاني ، تحالف الله المعقود مع شعبه في اثناء تضحية ابراهيم ، انفتح السبيل امام تشكيل عقائـد سياسية جديدة[٧] . وفي العالـم الـذي يلي التحـالف الثاني ، ينخفض جميع الناس عملياً الى المساواة : بقدر ما يخضعون للألوهة التي يؤمنون بها . فلم يعد الدينُ ضماناً لبنية تراتبية : انه يكشف ، على الصعيد السياسي ، شحنته

---

٥ ـ هذه هي احدى الاطروحات البالغة الأهمية عند Louis Dumont في كتـابـه : Homo hierarchicus ، المنشور في باريس ، غاليمار ١٩٦٦ ، ٤٤٥ صفحة .

٦ ـ نجـد هذه الفـكرة عنـد Jean Baechler في كتابـه « مـا هي الأيديولـوجيا » : Qu'est ce que l'idéologie? Paris, Gallimard, 1976, 405 p .

٧ ـ حول هذه النقطة ، راجع : Perry Miller, Erraud into wilder ness, New York, Harper et row 1964, x - 244 p. 1 er éd. Harvard University press, 1956 .

المساواتية ـ ففي كل زمان ، اعطت المسيحية للفقراءِ املا بانتقام وحركت حركات الرفض الأجتماعي ، لكنها ظلّت حتى حينه حركات هامشيَّة .

لا بد من البحث عن أصل أيديولوجيات العالم الحديث في جانب الفكر المُرمَّم ـ في جانب الدين ـ ، لكن النجاح لا يتأتى الاَّ في اللحظة التي يُعلِنُ فيها هوبس Hobbes [٨] المخطط السياسي الذي تخيَّله الطهرانيّون . والذي طبّق بسرعة على تناسق المؤسسات الدينية لدى المستوطنين في انكلترا الجديدة . ان نظرية Léviathan مماثلة لنظرية التحالف الجديد . ففي كلتا الحالتين ، هناك حالةٌ اولية لا يمكن احتمالها ـ الانسانية المحكومة بالخطيئة في المخطط البروتستانتي ، حالة الطبيعة والحرب الأهلية عند هوبس : وفي كلا الحالين يسودُ الشرُّ في كل مكان . وللخروج من هذا الوضع ، لا بد من ميثاق : يؤسس المجتمع على رغبة جمهور السكّان في القطع مع الشر المطلق الذي يعشق فيه . ويستمد الميثاق قيمته من كونه يوازنُ ضعف الفرد بشيءٍ ما يدفعه كلياً ـ الله او لڤياتان . اذن تعود المساواة الجوهرية بين اعضاء المجتمع الى هذا التفاوت . فلا يمكن ان نتصوَّر البشر الا متساوين ، على الصعيد الحقوقي ، اذا اخذنا بالأعتبار لا مبالاة كل منهم بالنسبة الى الشريك الاكبر الذي يحدّده له الميثاق ، وبالنسبة الى ضمان الأمن ، والوقاية من الشر .

فمن الطُهرانيين الى هوبس ، ليس الفرق كبيراً كما ظنَّ المعاصرون : وعدم تديُّن هوبس ليس في الحقيقة مفارقةً ؛ فهو فقط يسمي عقلاً ما كان معاصروه يسمونه إلوهةً . الا ان السياق العام يبقى متماهياً : ففي المنطلق ، هناك دولة حيث يسود الشر ـ الخطيئة في حال ، والحرب الأهلية في آخر ؛ والتحالف يشكّل القطيعة الأساسية التي يتأسس المجتمع عليها ؛ فهي تستولد المتساوين ، بمعنى ان جميع المواطنين قد كبروا من جرّاء الوضع الجديد الذي يسمح لهم ، اذ رغبوا في الأمر ، بان ينعتقوا من الشرّ وبان يكونوا

---

٨ ـ تستند الى نشرة اواكشوت Oakshott لهوبس ، والى كتاب

- «Macpherson : Thomas Hobbes, Leviathan, or the Matter, Forme and Power of Commonwealth, ecclesiaticall and civil, Oaford, Basif Blackwell, 1946, LXVI - 468 p (éd. Micheal Oakaeshatt)

- C. B. Macpherson: La théorie politique de l'individualisme politique, Paris, Gallimand, 1971, 347 p. éd originale , Londres, Oxford University press, 1961

بَشراً حقاً ـ العالم الاجتماعي هو عالم الكرامة البشرية ، وبمعنى انهم منخفضون جميعاً من جرّاء العلاقة التي يقيمونها مع كائن يسحقهـم ـ إله الـCovenan او لڤياتان ـ العقل في الميثاق .

اذن تدخل اسطورة العقد الأجتماعي في جزء من إطارات الفكر اليهودي ـ المسيحي . فهي تقدّم رؤيةً معيَّنة للزمن ، للمجتمع ، للخير وللشر . وينشطر التطور بفعل الحلقة الكبرى التي يشكلها تأسيسُ الميثاق للمجتمع . في الماضي ، كان الشرّ في كل مكان ، في الفرد وفي علاقاته . وبعد ذلك ، صار محصوراً في نطاق الحياة الشخصية . فالنّاس تعلموا ، عن طريق تأسيس النظام الأجتماعي ، ان يحدّوا من المخاطر التي تتهدّدهم : فلم يعودوا ينظرون الى كل فرد من أندادهم وكأنه خطر عليهم . ان الانسان الأجتماعي لم يعُد ذئباً بالنسبة الى الآخر .

ومن ثمَّ ، فأن الزمن الذي يلي توقيع العقد مختلفٌ عن الزّمنِ الذي يسبقه : فلم يعد من المحتمل ان يحدث حادث تاريخي كبير ، وبعد المدّة الطويلة والخطيرة للحالة الطبيعية ، يأتي المسار الهادىء لألوان الوجود المتحقق ضمن النظام . ان العقد لم يقوّض الشر ـ لكنه ينقطع عن التولّد من الحياة الأجتماعية . انه لم يعد يطرح سوى مسائل فرّدية .

وحول هذه النقطة ، تستبق عقائدُ الكوفنان (Covenant) ، عقائدَ العقد . فتأسيس الرابطة الجماعية لا يثبّت الانسانية في عصر السعادة ـ انه يحرُّرها من بعضِ ضعفهـا ويمنح للأفراد المناسبة للأهتمام اخيراً بالأمر الوحيد الذي يحُسب حسابه حقاً في الحياة ـ نعني بذلك خلاصتهم .

ان الأيديولوجيا التي يحملُها العقد الاجتماعي على منوال هوبس لا تدَّعي اذن تقديم حل لكل مسائل البشر . انها تبرّر المجتمع ومنظومة السلطة اذ تظهرُ انهما لا مناص عنهما من جزء من الأخطار المحدّقة بالجميع ـ الا انَّ المجتمع لا يخلّص الأنسانَ من غرائزه السيئة ـ ولا يجعل منهُ انساناً طيّباً . انه لا يقول شيئاً عما هو مكتوب لكل فرد . وهنا تكمنُ المفارقة بين عقيدة هوبس وعقيدة الطهرانيين Les Puritains ، وتظهر بوضوح شديد .

فعند الطهرانيين يتأتى عن الكوڤنان ، بخاصة ، وضعُ الأنسان بمواجهة مسؤولياته الحقيقية ، وارغامُه على عدم مجانبةِ مسألة الخلاص . وتعطي ايديولوجيا التحالف الجماعية للحقل الديني استقلالاً ذاتياً كان يفتقرُ اليه : فيجري التمييز بين ما هو متعلّق بشؤون هذه الدنيا ، وما متروك لأمرِ العقل ، وبين ما هو من شأن الفرد وما يُعلي من أمر هذه الدنيا : والدين يمكنه ان يهتم بهذا المجال دونَ منازع .

كما انَّ هوبس يجعل من الأجتماع ميداناً مستقلاً : فالعقد يدخلهُ بكامله في حقل ما هو معقول ـ فيما يمكن بالتالي تقريبه من المشاغل العلمية التي بدأت منذ عصره ، بفرض نفسها . ان تنظيماً اجتماعياً جيداً لا يكفي لتأمين سعادة الفرد ، وهوبس يعلم ذلك لكنَّه لا يدلي بشيء حول هذه النقطة ، الا يقدّم العقدُ تحسيناً لمصير كل فرد ؟ لكن اذا كان هذا لا يكفي لتهدئة قلق البشر الوجدوي ؟ ليس هناك ملاذ آخر سوى الأيمان الشخصي : ان الدين ضروري لمجتمع لفياتان كما هو ضروري لملهمه ، المجتمع الطهراني ، حتى وان لم يفصح هوبس عن ذلك .

ولدى اولئك الذين يسيرون على خطى هوبس ، ويستخلصون من مخططه النتائج الديمقراطية التي لا يستخلصها هو ذاته[٩] ، لا مجال للشك في التعايش الضروري بين هذين النسقين من الفلسفات : ويخصص لوك LOCKE[١٠] مكانةً كبيرةً في تأملاته ، للقضايا الدينية ، حتى ينحصر دينه في مجرَّد تحفُّظ خطابي ، شفهي ، فبالنسبة الى هذا التيار المساواتي الأول ، يعتبر حقل الايديولوجيا هو حقل الاجتماع ، بيد أنَّ حقل سعادة معنى الحياة ومصير الفرد يظل خاضعاً لسلطان الدين ـ وهو دينٌ غالباً ما يُضفى عليه طابع الفكر والعقل ، دين الربوبيين مثلاً ، لكنه دين مع ذلك ، نظراً لانه يستندُ صراحة الى التعالي . كما ان هذا يعني ان المساواة المنشودة ليست هي مساواة التحقق الفعلي ـ فهي ليست ، مثلاً ، المساواة في مستوى معيشةواحد ـ،لكنها هي الاعتراف بنفس الكرامة للجميع .

---

٩ ـ بصدد المساواتيين الانكليز ، في القرن الثامن عشر ، يمكن مراجعة ماكفرسون ، المرجع السابق .

١٠ ـ John locke, Two treatises of government, éd.critique établie par peter Laslett, Cambridge, C.U.P., x IV-576 p

لقد خرج التراث الليبرالي برمته من هذا التيار . فعالمُ العلاقات الأجتماعية منظورٌ اليه في هذا التيار من زاوية معتدلة قليلاً : ان غاية العقد هي الأخذ بالحسبان لألوان الضعف في الطبيعة البشرية ، توصلاً الى انشاء كتلة تأسيسية تضمنُ لكل فردٍ امكانَ ان يكون انساناً فعلاً . ان الأجتماع هو معلم ضروري من معالم الحياة ـ لكنَّه معَلم ثانٍ : اذ ان القدر الحقيقي ، المصير ، يتحقق في مستوى كل فرد .

في منظور كهذا ، لا يمكن للمؤسسات ان تعمل بدقة الا اذا كان ثمَّة عقيدةٌ تعطي معنى للحياة بموازاة العقد الذي ينظم مسألة العلاقات البينفردية . فعندما بدأ الأيمان المسيحي يطفو على السطح لدى النخب في القرن الثامن عشر ، كانت العقول الراجحة تعي تماماً الخطر الذي يلحقه ذلك بالنظام السياسي : ولقد اعرب نابليون بصراحة عما كان الكثير من الليبراليين يفتكرُ به ، ان الدين ضروري للشعب في نظام مستوحىً من العقد ، لأن الحياة الأجتماعية لا تحمل آمالاً كافية لاعطاء معنى لحياة كل فرد . لقد حاول الليبراليون الانكلو سكسون في نهاية القرن التاسع عشر توضيح معتقدهم حول هذه النقطة : فاخترعوا نظرية الدولة الكُثاريّة[11] ، وعندما انقسم الأهالي بين عدة تيّارات فكرية ، عدة مذاهب وعدة معتقدات ايمانية ، ظل النظام السياسي القائم على العقد قابلاً للحياة شرْط ان تكون المؤسسات السياسية منقطعةً جذرياً عن المؤسسات المتصلة بالدين . ان الميثاق كافٍ لتأسيس نظام مناسب للجميع شرْط انْ يتمكن كل فرد من ايجاد اجوبة مناسبة للردّ على مثارات قلقة الوجودي ـ وان يتمكن من ممارسة الدين الذي يختاره .

٤/ تعتبر ايديولوجيات القرن الثامن عشر ذات اصل مساواتي، على التقريب ، لكنها تمتاز احياناً ببنية مختلفة عن البنى التي استلهمها هوبس . اننا نظلُّ مع روسو Rousseau [12] في مضمار الحقوق الطبيعية والميثاق المؤسس ، غير أنَّ الأسطورة منتظمة

١١ـ David Nicholls, the pluralist state, Londres, Macmillan, 1975, 179 p.

١٢ ـ حول فكر روسو السياسي :

- Robert Derathe, J.J. Rousseau et la science politique de son temps, Paris, Vrin 1973, 473, 1 ere éd. 1950

- Victor Gold shmiedt, Anthropologie et politique

- Les principes du système de Rousseau, Paris, Vrin, 1974, 803 p

انتظاماً جعل الدلالات مقلوبةً . ففي الأصل كان هناك حقاً حالة طبيعية ، لكنها ليست تلك الحالة الموقورة بالعنف والخبث التي كان يجري تخيّلها على مثال الخطيئة الأصليَّة : ان العالم البدائي هو عالم البراءة . الشر يولد مع حركة الأول الذي يتجاسر على اقتطاع قطعة وعلى القول « هذه مُلكي » . ان الحضارة غامضة ، لانها تسمح للانسان بأن يخرج من عزلته . وبأن يحسن مصيره ، لكنها تدخل بذرة القلق في عالم السعادة . فكما في الصيغة الهوبسيَّة لاسطورة العقد ، يمتاز الماضي بقطيعة أساسية ، تلك التي تستولدُ المجتمع - إلاّ ان المستقبل ليس الامتداد المتحد ، الخالي من التبدلات العميقة ، كما كان يراه المنظرون حتى ذلك الحين . ان الميثاق ، الذي يمنحُ للوجود الأجتماعي حقيقته والذي يأذنُ للفرد بتجديد علاقته مع وجوده الحميم وبأكتشاف السعادة ، يقع في افق المستقبل .

متعدّد هو انقلاب العناصرِ الدّالة في الأسطورة التأسيسية : فقد تبدّل موقعُ الشرِّ - الخيرُ في الأنسان الفوضي في المجتمع ، كذلك انقلب ادراك الزمن : ان اللحظة الكبرى التي تتغلغل في العالم المُحرَّر ليست من الماضي ، انها مستودعة في المستقبل ، وان ما سيقدّمه العقد ليس فقط امكان الانتصار على الظلم والعنف في العلاقات بين البشر - بل ايضاً وبخاصة سيقدم الضمان لكل فرد بالتحقّق التّام .

ان اسطورة العقد الاجتماعي ، في طابعها الجديد ، لا تتضمن تعايشَ مجالين ، مجال المصير الفردي ، الذي تعطيه المعتقدات الدينية معناه ، ومجال المصير الجماعي ، الأقل اهميّة ، والذي يستنيرُ بالايديولوجيات العلمانيَّة . وتوقيع العقد من الطراز الجديد سيتيح في وقتٍ واحد للانسان امكانَ الاكتمال الذي لا يمكنه العيشُ بدونه ، وللمجتمع التبريرَ الجديد - وهو تحقيق سعادة الناس فوق هذه الأرض . لقد الغي الفاصل بين الدين والأيديولوجيا[١٣] . ففي الظاهر ، يدخل كل شيء في نطاق العالم - ولكن في العمق ، نجد ان بنية الفكر الاجتماعي قد تحَولّت بكاملها وتكيفت لكي تجيب عن الكآبة البشرية . وتقدّم لمسألة المعنى حلاً مأمولاً لا يعود يمرُّ من خلال وحيٍ ما .

١٣ - جان بايشلر ولويس دومون هما اللذان يشددان على القطيعة في تاريخ الايديولوجيات التي سجّلها ، في عصر النهضة ، ظهور فلسفات سياسية واجتماعية علمانية ، لا يهتمان كفاية بهذا المنعطف الثاني - ذلك الذي يجعل من الايديولوجيات العلمانية الاديان الحقيقية للعالم الحديث .

لا تزال اسطورة العقد الاجتماعي مساواتيَّة ، لكن المساواة المقصودة من الآن فصاعداً ليست تلك المساواة في الكرامة الواجب الاعتراف بها لكل البشر - انما المقصود هو التمتع المتساوي الذي يسمح للجميع ببلوغ السعادة . ان عقيدة روسو هي ابعد ما تكون عن القطْع مع المواقف السائدة في المذهب الفلسفي ، ذلك لأنها تزوّده بأطار متناسق ، فالتوقُ الى السعادة يبقى غير كافٍ لتأسيس فلسفة كاملة للحياة وللمجتمع طالما انّه لم يتمكّن من ازاحة الدين السلفي ، من افراغه من معناه ، واستبداله ببنية مماثلة لكنها علمانية في شكلها .

وبالتالي بنية شبه دينية هي بنية هذه الأيديولوجيا الثانية للمساواة : من هنا تصدرُ امكانية اسعاد الناس بالرغم منهم ، ضدهم ، ان النظام الأجتماعي المأمول لا يجوز ان يكون انعكاساً لحالتهم ولتطلعاتهم الراهنة ، بل هو انعكاس لحالة يتوجب تأسيسها انطلاقاً من قطع أساسي سيجعل الناس متساوين فيما بينهم . وطالما انهم غير متساوين - ولماذا يكونون متساوين قبل الثورة التي سيصدر عنها النظام الجديد ؟ - فليس المطلوب نُشدانَ الحقيقة في جمهور السكّان ، بل في حكمةِ اولئكَ الذين يتبصرّون بالمستقبل .

اذن لا تنشأ الديمقراطيات الكليَّة[١٤] من ذات التأمل في العقد الأجتماعي الذي نشأت منه الديمقراطيات الحرَّة . ومهما يكن السّحْرُ الذي يمكن لنموذج روسو ان يمارسه - وانا من اولئك الذين سحرهم البيانُ دائماً ، كما سحرتهم البراءة والمعنى الأخلاقي عند صاحب **الاعترافات** Confessions ، والعقد الأجتماعي Contrat Social - فلا بدَّ من الأعتراف بأن الأنظمة الاستبدادية وجدت عندَهُ رداءً ديمقراطياً جعلها اخطرَ بكثير مما كانت عليه الاستبداديّات التقليدية .

٥/ لم يعد يذكر اسطورة العقد الاجتماعي سوى المتخصصين في الدساتير والأنظمة السياسية ، ليوستروس[١٥] Léo Strauss شدَّد بقوَّة ، منذ جيلٍ ، على انه لا يمكن وجود تعريف ديمقراطي للمجتمع ، بدون الأستناد الى مفهوم الحق الطبيعي ، المتلازم اشدَّ

١٤ - J.L. Talmen, les Origines de la dèmocratie totalitaire, paris, Clamann - Lévy, 1966, 412 p. éd. originale anglaise, 1952

١٥ -Leo Strauss, Droit naturel et histoire, Paris , Plan, 1954, 38? p. éd. original américane, chicago, 1953 .

التلازم مع كل إشكاليَّة العقود . واذا كان الفكر التقعيدي ، على منوالِ روالز Rawles [١٦] ، يواصل طريقَ فكرِ هوبس او لوك ، فان أصولَ الفكر الاجتماعي المعاصر موجودةٌ في مكانٍ آخر . انها ، بجوهرها ، ماثلة في اسهام منظري القرن التاسع عشر - في اسهام كومت Comte او في اسهام ماركس Marx .

لم يكن احدٌ يشكُّ ، في العصر الكلاسيكي ، بفضائل العقل ، حتى أنَّ أسس العلم كانت قائمة في جهة المسارات المنطقية التي تستند الى وضوح الحس السليم : الأمر الذي يعطي لِقصَص العقود الأجتماعية قيمتها .

بعد كانط Kant في نهاية القرن الثامن عشر ، تمَّ قياسُ نواقص العقل . فانقلبت المسيرة العلمية : انها لم تعدُ تستند الى عقل تلازمي وأبدي ، بل تبرّر الثقة التي يواصلُ وضعُها في قوَّة العقل . ولا تتلاشى قيمةُ العقود في المجال التقعيدي ، فالعقود تواصل الهام العلم السياسي حتى أيامنا ـ،لكن ليس المطلوب بعد الاستدارة نحوها لتأسيس علمٍ وضعي حديث للبناءات الاجتماعية .

لقد استبدل الفكرُ في القرن التاسع عشر ، البنيةَ الساذجة للقصص التأسيسية في القرنين السابع والثامن عشر ، بتأملٍ علمي في مرتكزات العلم . ومن المهمّ ارساء معرفة العالم على مباديء لا تُدحض .

مع ذلك لا تزول الأساطيرُ التأسيسية : انما اتخذت شكلاً آخر فقط ، ارتدت رداءً آخر ، انها لم تَعُدْ رواية لحادثة خيالية ، بل هي نَظَرٌ في التاريخ المفترض للعقل وللمجتمع ، لكن دورها يبقى متماهياً : وضع التفكير الأجتماعي في نطاق منظومة بديهية معيَّنة مع تثبيت حدود الحقل الخاضع للاستكشاف .

ترتدي الأسطورة شكلين رئيسين[١٧] : انها تنبني على شاكلة قانون الحالات الثلاث عند كومت ، او على شاكلةمسار الشكل - السلعة والشكل - النقد في الفصول الثلاثة الأولى من الكتاب الأول من **الرأسمال** ونجد المنظورين الكبيرين المتخيلين في العصور الماضية يظهران مجدَّداً في مظهر محدود الاختلاف .

---

١٦ - J. Rawls, A Theory of justice, Cambridje (Mass) Harvard University Press, 1971 .

١٧ - راجع حول هذه النقطة . Paul Claval, les Mythes fondateurs..

لقد استدرك كومت واستوعب القطيعة الأساسية ، تلك التي ادخلت البشر في عصر المعرفة الوضعية وعصر العقل : الم يتم الخروج من العصر اللاهوتي والعصر الغيبي لاجل الولوج في عصر المعرفة الوضعية ؟يترتب على ذلك ، لأجل معرفة الأجتماع . تطبيق الاساليب والطرائق التي تأذنُ بتحليل الزمن المتصل حيث ترتسم الظواهر الفيزيائية . انها تسمح بقياس الجاذبية الأجتماعية ، فتغدو ممكنةً السياسةُ العقلانية التي تزوّد المجتمعات بالمؤسسات اللازمة لأجل التكامل البشري .

حول هذا الموضوع ، تتصل اشكالية كومت بأشكاليَّة الليبراليين ، بحيث يشعر انَّه : لاعطاء معنىً لحياة كل فرد ، لا بد من اقتراح دين ما : فالمسيحية ، التي عرّضتها **الثورة** للخطر ، لم تعدْ كافية كدين ، وليست مهمة المثقّف هي فقط تقديم المعارف الضرورية لهندسة اجتماعية ناجحة : فهي ايضاً ترميم عالم المعنى ، واعادة خلق دين معينٍ .

ويبدو موقف ماركس في ظاهره اكثر علمانيةً ، واكثر تحرراً من جميع خيالات الشعوذات السلفية . فماذا يبين ، واقعاً ، في مستهل الكتاب الأول من **رأس المال** ؟ انه يبين ان التاريخ يتأهب للاكتمال بتحقيق ما هو شمولي وكلي ، اي ما هو تحقيق للعقل ايضاً : ان انشاء سوق عالمية تسمح بتأكيد هذا التحقق من خلال الرأسمالية . لكن هذا التحول لم يكتمل بعد - والبورجوازية التي تنشيء على هذا النحو ظروف الشمولية ، لا تزال طبقةً متحركةً بمشاغلها الانانية وبمصلحتها الخاصة ، ولن تكون نهاية التاريخ ممكنةً الا اعتباراً من اللحظة التي ستتمكن فيها البيروليتارية . المحرومة كلياً لدرجة انها لا مصلحة ذاتية لها ، خاصة بها ، ستتمكن اخيراً من ان تأخذ على عاتقها مهمة تحقيق الانسانية الشاملة[18] .

إن بنية الزمن هي بنية عقد روسو : القطيعة الأساسية موقعُها في المستقبل ، وهذا التنظيم ، كما عند روسو ، يعطي للايديولوجيا الماركسية مضموناً اغنى من مضمون

---

١٨ - حول تفسير الكتاب الاول من رأس المال :

- Jean Joseph Gouse, Freud, Marx. Economic et Symbolisme, paris, Le Seuil, 1973, 284 p

- Paul Claval: Le Masxisme et l'espace, L'Espace géographique, t. VI, n°3, 1977, p.145-164

الايديولوجيات الحرة او الوضعيّة . هناك حاجة الى تخيُّل تحقيق الوجود العميق لكل فرد خارج عالمنا ، خارج زماننا ، ومجتمعنا ، عندما نقول بأن المؤسسات الحالية قريبة مما يمكننا ان نقوم به على افضل وجه ،وعندما نتقبل في نفس الوقت جزءاً من النقص في الطبيعة البشرية يسجل الدين خارج سجلاّت الأيديولوجية التي تؤسس العالم الاجتماعي . وبالنسبة الى اولئك الذين ينتظرون من ثورة مستقبلية عالماً افضل ، يمكنهم بلوغ السعادة في هذه الدنيا . ان الايديولوجيا العلمانية تحمل املاً : انها تكفي لطمأنة هؤلاء الذين يتساءلون عن معنى وجودهم . وربما لن يتمكنوا من بلوغ السعادة بأنفسهم ، لكن حياتهم لن تضيع اذا عملوا على احلال المجتمع العادل الذي يُفترض بالتاريخ ان يولده ذات يوم ـ وهو يوم قريبٌ دون ريب .

وكما عند روسو ، فان مسألة الديمقراطية الحقّة ليست في السماح لكل فرد بأن يشارك في الشأن العام ـ فهذا لن يكون ممكناً الا عندما يغدو الافراد ، اخيراً ، قادرين على التحقق الذاتي ، وعندما لا يعود الأنسانُ النوعُ مجرَّد مفهومٍ بل يغدو واقعاً ، وبأنتظار ذلك ، لا تكمنُ حقيقة الديمقراطية في شهادة الفرد : فلا يمكن اكتناهُها الا من قبل اولئك الذين هم في موقع تفسير مراحل التاريخ تفسيراً موضوعياً . الحقيقة هي في ايدي المثقفين والحزب . وباسم الديمقراطية يُمحى الفرد في واقعه الراهن ، في ابعاده الملموسة .

اذنْ لا يعدّل القرن التاسع عشر تعديلاً جوهرياً في المواقف الايديولوجية المتنزلة من الحقبة الكلاسيكية ، لكنه اذ يلبسها لباساً اكثر « علمية » ، انما يضيّع الوعي الخاص بأفتراضات فلسفية موجودة في العقائد الكبرى التي تسود العالم . فيكونُ التغالبُ بأسم مفاهيم علمية ، الأمر الذي يسمح بأن يخفي على الجميع ان التغالبَ يدور حول طبيعة الخير والشر ، حول الخطيئة وبراءة العالم والأنسان ـ ان التغالب محوره المعتقدات الدينية . وابعد ما تكون عن محو قداسة العالم ، فان العقائد التي تجعل من التأسيس الحقيقي للمجتمع حدثاً مستقبلياً ، انما تطلقه باتجاه رعب الاهواء والقلق ، الديني[١٩] . والنزاعات التي تسود الديمقراطيات الحديثة لا تولد من تطور فوضوي وحتمي لفكرة

---

١٩ ـ Alain Besançon: Les origines intellectuelles du lininisme, paris, Clamann- Lévy, 1977, 327 p.

المساواة . انها تنجم عن البنية المتأتية عن الأساطير التأسيسية في الزمن وفي التاريخ ، وكذلك عن الدور الذي تخصّصه للمستقبل ، للمجتمع وللانسان في تحقيق الوجود .

٦/ مهما تكن متعارضتين الطريقتان الكبيرتان في النظر الى العقد الأجتماعي » فأنهما تمتازان ببعض النقاط المشتركة . ففي منظور هوبس كما في منظور روسو لا يمكن للمعنى الذي يجب اعطاؤه للحياة وللمجتمع ان يتكشف في مناسبة تجارب شخصية ، وفي التجابه والتصادم مع اليوميّ ، وفي الشأن الاجتماعي ، يحكم على كل شيء بالمقارنة مع الحدث الأكبر الذي يشكّله ابرام العقد الأجتماعي . اما في الميدان الفردي ، فأن يقينيات الدين هي تلك التي تنجم عن الوحي ، بالنسبة الى المسيحية ، او عن التفسير الصحيح للتاريخ بالنسبة لهؤلاء الذين سيبحثون عن تهدئة مخاوفهم في انجازٍ صيرورة اجتماعية معيَّنة ، ندرك إذن ان الأواصر بين الايديولوجيتين الكبيرتين في العالم الحديث لا تزال غامضة في أغلب الأحيان : فهما ليستا متناقضتين مثلما يُقال ، لأنهما تقومان على ادراك مشترك مُعينً لما يبرِّر الوجود ؛ وهي ، بمعنى ما ، لا تزال وفيَّةً للنموذج المسيحي من خلال ارتسامها في تاريخ عام حيث يتكشف ، بالتدرُّج ، معنى التجربة الأنسانية .

الاّ ان هناك ايديولوجيات اخرى فاعلة في هذا العالم . انها منقطعة عن الفرضيات الضمنية الموروثة عن المسيحية بواسطة العقلانية ، وهي تتولَّد من اساطير تختلف بنيتها اختلافاً جوهرياً عن تلك البنى الآنفة الذكر .

إن فكر فرويد Freud لا يريد ان يكون اجتماعياً : فهو لا يحاول التشكيك بأسس المجتمع المعاصر له ـ انه يقع في نطاقٍ مختلف جداً . نطاق المصائر الفردية ، المراحل الصغرى من حياة كل فرد ، من علاقاته بوسَطِهِ القريب ، مع اهله واخوانه واخواته ، وهنا بالذات تقع القطيعة الاساسية في الفلسفات الأجتماعية في العالم الحديث[٢٠] .

وسرعانَ ما ظهرت اسطورة أوديب بوصفها احدى اقوى الأساطير التأسيسية التي جرى تخيُّلها إطلاقاً ، فماذا تفيدُنا هذه الأسطورة ؟ انها تفيدُنا ان حياة كل فرد هي مأساة ، ومأساة متناقضاتها المتصارعة هي / الطفل المولود والباحث عن تحقيق وجوده/ الأم

---

٢٠ ـ حول هذه النقاط راجع ـ

- Paul Claval, Les Mythes fondateurs

والأب/ . وفي هذا المثلّث ترتسم التجربة الأساسية لصراع الأنا والآخر ، وتظهر ـ لاقامة علاقة طبيعية مع الأب ـ ولاجل الاندراج في المجتمع ، ضرورة احتواء غريزته : وبالتالي فأن القمع هو الفعل الذي بواسطته يعيد المجتمع انتاج ذاته دون انقطاع ، على مستوى كل تجربة فرديّة .

ومن الظاهر ان التماثلات كبيرة بين تراث العقد على منوال روسو وبين الماركسية : ففي كلا الحالين ، يكمن الشرُّ في المجتمع ، ويكمن الخيرُ في الفرد . ان هذا التناظرَ هو الذي سمح ،منذ جيلٍ ، بأطراف التلفيقات بين الفرويدية والماركسيَّة وانفجار المذاهب اليسارية التي تتحالف بنسب متفاوتة مع هذين الأتجاهين . لكن الفروقات تزداد دلالتها عندما ننظر اليها عن كثب : ان ما يعطي معنىً للحياة ، وما يؤسس المجتمع ، ليس حدثاً تاريخياً يمكن تحديدُه وليس شيئاً معيناً يقع في الماضي او سيرتسم في المستقبل ، بالصراع عند اللزوم . انه حدث مجهري ومتجدّد بدون انتهاء : هو المغامرة التي يعيشها كلُّ فرد في شبابه . عندما يتعلم الحياة وهو يدخل في مجتمع ويستند الى ادوات جماعية للتحقق والتوصيل تكون في الآن ذاته ادوات قمع وقهر ـ بوجه خاص اللغة .

في المنظومة التي تحددها الاسطورة الجديدة ، تبدو الاسطورة في شكل علماني ، لكنها تشقُّ الطريق في البحث عن الدلالات ، وتفتحه امام كل المغامرات الفردية ، وجميع الاختبارات الصوفية : ان المستقبل لا يخبيء مفاجأة جميلة في تصورٍ يكون فيه الزّمان تكرارياً ودورياً بدون انتهاء ، وتعيش الانسانية مأساة لا متناهية . اذن ، انفجار الصوفيين متماثل مع انفجار المذاهب اليسارية ـ الا انَّ الفعل السياسي يفقد الكثير من قيمته . فعلى كل فردٍ ان يبحث عن السعادة هنا ، الآن ، بوسائل متوفرة له . وان كل اقتراح ينزع الى تحديد فوري للتخلي عن المتعة لتحصيل خيرٍ أعمَّ فيما بعد ، هو اقتراح خادع : فالحقيقة الوحيدة هي حقيقة التجربة الفردية .

وللايديولوجيات القائمة على اسطورة اوديبŒdipe موقف غامض تجاه المساواة ، فهي تنادي بها وتنافح عنها ، على منوال ايديولوجيات العقد الاجتماعي من النمط الثاني ، او لكل انسانٍ الحقَّ في التحقق في هذا العالم . انها تحاربها بنفس الحركة ، لأن الأحديَّة

الناجمة عن المساواتية هي البرهان على نكسة جماعية ، عجز البشر عن التحرر من القسرْ الاجتماعي ، وعن ممارسة حقهم في التباين .

وتنقطع الايديولوجيات القائمة على الاوديب ، عن الاشكالية السياسية التي تعودناها منذ النهضة La Renaissance . انها ترى بارقةً في التاريخ تلعب ، منذ القدم ، دوراً كبيراً في الفكر الغربي . وتنادي بالمساواة ، لكنَّها لا تهتم في الواقع الاّ بتفكيك الاواصر الاجتماعية ـ لأن في ذلك تكمنُ الامكانية الوحيدة لخلاص الفرد ، ومن جهة ثانية ، تعلَمُ ان هذا التفكك ممتنع ، والاّ فلا مناص من الغَرَق في الجنون ـ الأمر الذي يفسرّ انبهارَها بما هو غير طبيعي ، غير اجتماعي انحرافي .

تدفع هذه الايديولوجيات نحو القطيعة مع كل ما يساعد على الاتصال ـ وذلك بقدر ما يكون التوصيل هو المجال المميَّز للقمع . فهي تثمن اذن ما هو صغير الحجم ، المتحد ، العوالم الضيّقة المنغلقة ، وتدينُ الطموح الى اقامة نظام وسلامٍ عالميين ، الطموح المشترك بين الايديولوجيات الحرّة والايديولوجيات الكليّة .

٧/ ليس بالامكان تحليلُ وفهمُ لعبة الديمقراطية الحديثة بدون التساؤل عن الفلسفات الاجتماعية الكبرى التي تحرِّك عصرنا ـ بدون التساؤل عن طريقة افتكار البشر في علاقاتهم . الخير والشر ، الماضي والمستقبل ، فاذا كان عالمنا يعيا في هاجس المساواة ، فهو مع ذلك ليس عالمياً احدياً ، فهناك نموذجان آخران يتعارضان مع الايديولوجيات الحرة التي تستعين بوجود اديانْ لاعضاء معنى لحياة كل فرد ، والتي تسمح بسير انظمة تمثيلية وبممارسة السلطة المراقبة والمعتدلة .

١) نموذج الايديولوجيات الكلية الكلاسيكية ، الموسومة بتوحيد حقل الدلالات الاجتماعية والفردية ، وبَالألفية الثورية ، وبالدور الكبير المعطى للسلطة لتحقيق السعادة في هذا العالم .

٢) نموذج الايديولوجيات الحديثة المناهضة للقمع ، التي لا ترى خلاصاً للفرد إلاّ الخلاص الشخصي وتقترح تقويض الرابطة الاجتماعية ، التي لا يمكن الغاؤها ، بعمل متواصل من الزعزعة والرفض والتفكيك .

إن مرض الديمقراطيات الحرَّة يتصل جزئياً بتكاثر الايديولوجيات الكليَّة او

الفوضوية ، فبدلاً من اشباع حاجات البشر الصوفيَّة والردّ على قلقهم ، تنكَّبُ على اجتذاب عدد كاف من اصواف المقترعين : فما قيمة الحرية والرفاه اللذين تؤمنهما مقابل يقينياتٍ بسيطة يقدّمها اخصائها ؟

ان المعركة لأجل الديمقراطية تبدأ عندئذٍ من نقد صارمٍ لكل التضليلات التي تحملها الايديولوجيات غير الحرَّة . فقد نجح الماركسيون في الايهام انهم هم وحدهم حاملو معرفة نقدية . ان هذا تضليلٌ كبير ، يتمتع به اصحاب اليسار ايضاً . ان تحليل الأواليات mécanismes التي يتحول بها التأمل في المجتمع الى دين علماني ، يمكنه وحده مجانبة الطردِ الخاطىء للمجتمعات الحرَّة . فقد استفادت هذه ، وحتى هذه الأيام الأخيرة ، من الاسهام السري الذي قدمته لها الديانات القائمة ، الراضية عن امكان اعتمادها على حياد الدولة في مجال الدلالات الوجودية الاساسية لكن عالمنا سرعان ما اصبح ملحداً . الامر الذي لا يعني انه غير ـ ديني : فالايديولوجيات الاجتماعية القادرة على الحلول الفعال محلّ ديانات الماضي ، يخشى منها أنْ تغوي الجماهير ، اللهم الا اذا شدَّد عملٌ تربوي ذكي على التناقضات والاخطاء التي تتضمنها هذه الخطابات العلمية الزائفة .

٧/ تسير الديمقراطية الحرة وفق النموذج التمثيلي الذي يؤمن بديل الجهاز القائد ويحد في الآن ذاته من السلطة التي تمارسها الحكومةُ فعلاً .

يتطلب النظام التمثيلي ، ليكونَ له معنىً ، ان تنوجد عند السكان كثرةٌ في التجمعات وان تكون متوازنة لكي يظهر البديلُ ممكناً في كل لحظة . فلا تتوقف اللعبة الديمقراطية على طبيعة الفلسفات الاجتماعية السائدة في بلد معين وحسب ـ طبيعة هذه الايديولوجيات الشاملة التي اتينا على ذكرها بايجاز . فهي ايضاً تتوقف على تناسق المجتمع في جماعات قادرة على ممارسة التنافس .

عديدة هي خطوط الانقسام التي تظهر في كل مجتمع شامل : بعضُها يعكسُ بنية المجتمع الاجتماعية ، انقسامه الى طبقات ؛ بعضها الآخر متصل بالروابط الايديولوجية ، والمعتقدات الدينية ، والمفاضلات الخاصة بالانظمة الاجتماعية . ومن المستحسن الا تملك اية جماعة مكونة اكثرية كاسحة ، بمفردها ، وذلك لكي تكون الحياة الديمقراطية ممكنةً .

حتى هذه السنوات الثلاثين الاخيرة ، كان توزيع القوى العاملة في شتى قطاعات النشاط الاقتصادي يشجع على سير المؤسسات التمثيلية ، فكان شبه متوازن عدد العمال والمستخدمين والفلاحين ، في فرنسا ما بين الحربين . واذا اضفنا الى ذلك التعارضات في كل قطاع ، بين الاغنياء والفقراء ، بين مالكي رأس المال واولئك الذين لا يملكون سوى قوة ذرعانهم ، وكفاءتهم التقنية ، فان امكانات الدمج كانت بالغة ومتعددة بحيث كانت تبدو مستحيلةً كل ديكتاتورية لجماعة واحدة ، كانت الديمقراطية تعيش في التوتر ، في الصدام ، ولكن مبدأها لم يكُنْ موضع شك .

لقد شهد المجتمع الصناعي تبسيطاً كبيراً في بناه المهنيَّة : صار القطاع الثالثي هو الاوفر عدداً ، وصارت حالة الاجير هي الحالة الاساسية وسط السكان ، ٨٠٪ واكثر احياناً . وانسحقت شبكة المكافآت والرواتب لصالح طبقة متوسطة عريضة جداً . ولم تعد الانقسامات الاقتصادية والاجتماعية تكفي لتأمين لعبة البديل ، التي بدونها يفقد النظام التمثيلي كل معناه[٢١] .

ولا ريب في انَّ هذا هو ما يعطي للانقطاعات الثقافية والايديولوجية معنىً اساسياً في الديمقراطية المعاصرة : فبدون تعارضات ايديولوجية عميقة الاثر - حتى وان كانت لا وتدور الاَّ حول نقاط ثانوية -، سرعان ما تبدو اللعبة السياسية بدون جدوى . وبهذا المعنى ، يمكن لتصادم الايديولوجيات الديمقراطية حقاً والايديولوجيات الكلية او الفوضوية ، ان يمنح الحياة للديمقراطية ، فيجعل من المؤسسات رهاناً فعلياً في اثناء الاستشارات الكبرى . الا ان ديمقراطيةً لا تبقي على اهمية النظام التمثيلي الا من خلال لعبة المتعارضات المميتة هذه ، انما تعيش عيشة خطيرة . هذا هو وضع الديمقراطية الفرنسيَّة ، كما هو حال معظم الديمقراطيات اللاتينية المعاصرة . وصعود الايديولوجيات الكليَّة في البلدان الشمالية وفي العالم الانكلو سكسوني يمكنه ان يجعلها بعد عدة سنوات في وضع موازٍ لوضعنا .

---

٢١ - هذا التطور هو الذي يبرِّر موقف جيسكار - ديستان ، ولكنه يسمحَ ايضاً بسبر اغوار تفاؤله المتطرِّف ربَّما :

- Valéry Giscard D'Estaing: Démocratie française, paris, Fayard, 1976, 175 p

لقد آن الأوان للتساؤل عن الحدود التي لا يجوز ان تتخطاها الايديولوجيات الكلية او الفوضوية اذا اردنا الابقاء ، حقاً ، على بعض الديمقراطيات الواقعية الموجودة في العالم . ولهذا ، من الضروري اخيراً بذل الجهود للنظر في المرتكزات الايديولوجية للانظمة الحرة ، والتنديد بكل ما هو سفسطة في مواقف الايديولوجيات المُنافِسة .

الجامعة والديمقراطية

بول باكيه

تمرُّ اوروبا في مرحلة خطيرة ومعها الديمقراطية . فالسجلات السياسية والاقتصادية التي تحتل في عصر التنافسي ، واجهة المسرح ، تخفي المسألـة الحقيقية التـي هي مسألـة اخلاقية . ففي الوقت الآني ، يدور الجدل حول البرلمانات والاسواق ، لكن سرعان ما سيتوجب علينا طرح المسألة المحتومة لبقائنا كبشر . وهنا بالذات يكون للجامعة دور تقوم به . ويمكنه ان يكون دوراً هاماً او عادماً . واكثر ما يخشى منـه هو انـه يكون رديئـاً ، ومناهضاً لمصالح الديمقراطية الحيوية .

فماذا نلاحظ اذا لم نلاحظ ان الجامعة هي صوت من الأصوات النادرة التي لا يزال بامكانها ، على الرغم من ريبيَّة البعض ، ان تصرح وان تُسمع صوتها ، في هذا القفـر المستحيل حيث تسير قارتنا نحو الجفاف والغرق حتى الزوال ؟ ان احد الاصوات القادرة وحدها على تحديد انسانية عالمية حيث سيأخذ القلب اخيراً المكانة التي تعود عليه في نهاية هذا القرن العشرين . لان القرن العشرين سيكون عصر القلب او عصر الموت ، سيكون كريماً او لن يكون .

ان الوضوح الذي نعرفه احياناً لدى المثقفين يتصل بالرؤية النبويَّة بمعنى انه يستبعد استمرار وضعنا الراهن . فمن كل الجهات تضيء اشارات وتخطرنـا . فهنـا الضواغـط الاقتصادية التي تضغطنا والتي تستعد لخنقنا ، وهناك القوى السياسية الاشد مكراً تسعى لتفرض علينا التخلي عن مباديء اولية . ان التهديد لا يأتينا من الخارج فقط ، فهويتهدّدنا حتى في بلدنا بالذات وفي عمق حياتنا اليومية .

فماذا سيحلُّ بجرح البطالة ، حتى مع اوروبا سيتوجـب عليهـا ان تتيح مبـدئياً بدايات سياسية عمالة حقيقية ؟ واي مناخٍ من الاشياء والمظالم واضطراب الامن ستخلقه

الحرمانات وفقدان الصبر التي ستنتج عن ازمات اقتصادية منتهية إو مقبلة خلال سنوات طويلة جداً ؟ وبأي دعم ستحظى الليبرالية اذا لم تتنشط بعزم قوي على تغيير المجتمع وبأدخال رسالة الكرم التي تحرّك الليبراليين الحقيقيين والرجال والنساء اليساريين غير الماركسيين ؟ هناك اسئلة كثيرة مُضيئة من بين اسئلة كثيرة سيتوجب علينا الردّ عليها بخيال وجرأة .

لقد آن الأوان لنخطو ، ولننقذ ما حُفِظَ من الروح الديمقراطية واجراء ما يلزم لاعادة تركيز الحياة السياسية والقومية والاوروبية مقابل مجهود من الحكمة والارادة الطيبة . ان الزمن يعمل ضد اولئك الذين يحكمون اليوم . والبقاء في الحكم يعني التعرض للخسارة . وان تقرير انشاء اكثرية واسعة ومنفتحة ، تقع في الوسط فعلاً ، لكنها غير منفتحة فقط على يمينها بل على يسارها ايضاً وضرورة ، يعني الافادة من الفرصة المتاحة اليوم والتي قد تفوتنا غداً اذا لم نقتنصها الآن ، فالنصر اليوم اهم بكثير من الانتصار في اذار (مارس) ١٩٧٨ . واوراقنا كبيرة اذا عرفنا كيف نلعب . فمن الملحّ ازدياد الاكثرية والتوقف عن الصراعات الداخلية التي تستبعد افضل الاعمال الواسعة النطاق ومد اليد للاشتراكيين الذين لا يؤمنون بالاتحاد المستحيل مع الماركسيين والذين يأملون كثيراً بتقدم اجتماعي وثقافي .

ان رسالة كهذه يمكن ان تكون رسالة ليبرالية طليعية . ستجد اتباعاً لها كثيرين في الجامعة وفي الامم الاوروبية . اذ من شأنها ان تكون احد القواسم المشتركة التي سيكون علينا اقامتها مع حلفائنا امام الهيمنة السياسية والاقتصادية للحكومات التي لن يكون امام نظامها المادي سوى زمن محدود . وسيكون ذلك مناسبة للديمقراطيين الاوروبيين لكي يتّحدوا حول برنامج جريء ويعملوا بنشاط لأجل الفترة التي ستعود فيها بلدان خاضعة للعبودية الماركسية او الفاشيّة الى نظام انساني . لأنه لا بد ان تتلاشى الخنّاقات ذات يوم وان تتوقف الأنظمة الكلانية عن ارهاب الشعوب ، فلا يعود الانسان خاضعاً للديكتاتورية السياسية او للتفاوت الاقتصادي . انَّ علينا ان نعمل في سبيل هذا التحرير مع اولئك الذين يندّدون واولئك الذين يأملون ، مع اولئك الذين في العزالة او في المقاومة المنظمة يكافحون للتحرر من النير الذي يسحق ايمانهم ، عقلهم ، واحلامهم بالعدالة الاولية وبالحرية .

وفوق هذا الميدان الاساسي للمحبة المنوالية ـ التي تتصل برسالة المسيحية ـ هناك مجال لبناء اوروبا جديدة ونظيفة ستكون متعددة القوميات في القلب ، تكون باريس مركزها وفرنسا بأسرها محرّكها .

ويمكن لرسالة الوضوح هذه ان تضطلع بها **جامعة اوروبا** . وهذه الجامعة ستكون نهضتنا والفرصة الوحيدة لكي تنتشر مسائلنا على ابعاد العالم ، هذا العالم الجديد الذي تكشفه لنا اليوم حاجاتُ وطموحاتُ اولئك يتألمون من العالم ويشكون من الجوع والفقر والظلم . فمن شأن هذه الجامعة الاوروبية ان تسمح لنا بالحفاظ على خصوصيات الأمم ، وببناء توافقاتها وتطلعاتها المشتركة ، وبتحديد خياراتنا الإساسية للحرية والعدالة ، وبان نتجاسر على قول ما يفرضهُ العقل والقلب ، وعلى الدخول مواجهة في المستقبل مع التصميم على بناء مجتمع فوق ما نعتبره جوهرياً وذلك بحماية المجتمع من الضلالات والانانيات .

ان الجامعيين ، بدون هذه الرسالة التوضيحية التي تحمّسهم والتي تعبّيء الشبيبة والامم ، قد يواصلون تنوير الماضي ، وتسليط الأضواء على ما هو مباشر ، وباختصار يواصلون عدم الاهتمام بما هو اساسي حقاً ، وتفوتهم احدى فرص تاريخنا الكبرى ، في غياب مشروع كبير .

ان جامعة اوروبا هذه ، في تنوع اللغات والثقافات ، وفي متحد الاختبارات والمثل ، ستغدو هذا المختبر الحي الضروري في عصرنا القلق حيث يفترض ان يتبلور الروح المدني الاوروبي ، وان هذا المجمع حيث يتلاقى اهل هذا العصر واهل الغد لاكتشاف وعيهم المشترك ولكي يتعلموا معاً مهنتهم ويجيدوها . ويتدربوا على الروح المتحدي وعلى تحديد الحياة الاخلاقية والروحية للعالم الحديث ، والتوحد واعلان الانسانية العالمية حتى في الامم المستعبدة . ان هذه الرسالة الثقافية ، رسالة التأهيل الاساسي والمتواصل ، التحرر والتعاضد ، لا يمكنها ان تتحقق الاّ من خلال مشروع كبير على مقياس المصالح الواجب الدفاع عنها : الديمقراطية الاوروبية .

فاذا كان واجب الجامعة هو مساعدة رجال ونساء عصرنا على الوعي والالتزام بالابداع الناشط لديمقراطية الغد ، فان عليها ايضاً واجب التنبيه بدون اهواء . فالاخطار

كثيرة ولا شك في اننا لا نرى منها الآن الا عدداً ضئيلاً . ان العماهة مرض حديث . اذا كان البعض منا قد التزم قبل اذار (مارس) ١٩٧٨ ، فذلك على امل خدمة قضية حقوق الانسان ضد الديكتاتوريات فغداً يمكن لاوروبا ان تصبح حقلاً مغلقاً واكثر تهديداً من وضع فرنسا خلال الانتخابات التشريعية الاخيرة . فهي يمكنها ان تكون ارضاً خصبة حيث لا يواجه الارهاب الاوروبي بأية قوة يمكنها ان تتعادل معه وان تفرض عليه معايير ومتطلبات القانون . يمكنها ان تشكل موقعاً سيختاره التخريب الاوروبي - مهما تكن طبيعته ودوافعه - للغم قواعد مجتمع راض تماماً عن ذاته ، وشديد الانطواء على مصالحه الانانية وبالغ الاضطرابات . وقد تكون ميداناً للمؤامرات الديكتاتورية الماركسية او الفاشية . غداً ، قد تصاب اوروبا بمرض الاضرابات الاوروبية ذات الابعاد والنتائج غير المتوقّعة ، التي ستعجز مؤسساتنا الاوروبية الجنينيّة والمتقلّبة عن مواجهتها ، والتي لا تستطيع ان تقدم لها الا علاجات قومية متنوعة ، جزئية وغير فعّالة . ولربمّا ايضاً ستعمد بعض القوى الحية ، نظراً لعدم تمثيلها في الجمعية الاوروبية والتي يجب الانتباه اليها والتي لها الحق الطبيعي في التغيير شيحة الحركات البنيوية والأقليمية ، الى استخدام جنون العنف كوسيلة وحيدة او التآمر العقيم الهدّام .

لماذا لا نتّحد منذ الآن لمصلحة اوروبا وفرنسا مع اولئك الذين يريدون في كل بلدان قارتنا الانسجام الاوروبي ، ويريدون بدون زعزعة البُنى توزيع الثروات وفقاً لتوازن افضل واهتمام اكبر بالمساواة ؟ ان المسألة اخلاقية اكثر مما هي اقتصادية . فكل جامعي يعاني في صميمه من الشعور بالضيق امام المظالم . وهذا يصحّ على كل بلدان اوروبا ، ولهذا فان جامعة اوروبا هذه التي يفترض ان تجمع ممثلين عن البلدان الاوروبية في جمعية ستراسبورغ ، على اساس عدم انتهاك حقوق الانسان والتي من شأنها الاستماع الى حاجات وتطلعات العالم ، وبالتالي تأمين التلاحم الضروري بين الأمم . ستكون القاعدة الصلبة الجامعة لاوروبا .

فكل لغة ستكون حاملاً خصوصياً لفلسفة مشتركة ، والجامعيون ينقلون بلغتهم الخاصة ما يوحّد الاوروبيين في التقدم . وكل امة تسمع بلغتها الخاصة رسالة اوروبا المشتركة في الحرية التي نريد بناءها . وسوف نحدّد جميعنا ، بلغتنا ، السمات التي تجمعنا والخصائص التي تميّزنا . اننا بحاجة الى القول معاً ما هو الروح الاوروبي في نظرنا ،

والمدنية الاوروبية ، والاخلاقية الاوروبية ، والتأكيد ، على الرغم من فوارقنا التاريخية والاقتصادية والثقافية ، على طموحنا المشترك اوروبياً وعالمياً .

بمواجهة مصاعبهم الاقتصادية ، يشعر سكان اوروبا كانهم في حالة هلع اناني ويتناسون اليسر الذي ينعم به عدد كبيرٌ منهم ، بينما يموت حولهم آخرون من الجوع والبؤس بالآلاف في العالم الثالث او الرابع ، او يتعرَّضون ، على بعد بضع ساعات طيران فوق حدودهم ، للاضطهاد الجسدي والاخلاقي والروحي . واننا اذ ننفتح على العالم ونخلق ثورة اوروبية حقيقية من اجل الحرية والعطاء انما نتجنب الدمار او البلادة : « هناك وقت لقضايا الناس » . عليه ان نحسن استخدامه .

ان هذا الواجب التربوي الاوروبي لا تستطيع الجامعات الاضطلاع به الا اذا شجعتها الاركان السياسية على تأدية دور في الترقي الثقافي والاجتماعي للشعوب التي ستشكل ذات يوم **الولايات الاوروبية** ، ومعنى ذلك ان كل جامعي يجب ان يشعر بانه يخدم الصالح الاوروبي العام ، وبانه يساعد على اعلاء المستوى الثقافي والاخلاقي لأمته ولاوروبا ، وانه يعد الشبان للعمل ، وانه يسهم اسهاماً مجدياً في العمل الدؤوب والضروري لاعادة تأهيل العقول والمعارف ، وانه يشارك في تحسين الوضع المعيشي للطبقات العمالية والفلاحية وللمتقاعدين او الذين سيتقاعدون قريباً ؟ وعليه ان يدرك انه في مدينته وفي منطقته عامل من عمال الديمقراطية .

اوروبا اليوم هي فرصته ، ويصادف ان هذه الفرصة تلتبس مع فرصة الديمقراطية . وبين الرأسمالية التي تمايز المادية الاقتصادية ومثال المال ، والشيوعية التي تضحي بما هو جوهري في الانسان لبقاء الانسانية ، يمكن لليبرالية شرط ان تتوخى حب الناس الضروري الشروع بالثورة التي يجب ان تكون ثورة الربع الاخير من هذا القرن . واذا كان للجامعة حق القول وواجبه ، فان عليها بالذات ان تقول هذه الحقيقة الكبرى . واذا كانت طامحة للمساهمة في تربية العالم ، فذلك لانها تشعر بانها لم تعد تكتفي بالتعليم والتخصص برسالة علمية . ان تحديد الوجدان الاوروبي هو مثال وبرنامج في متناولها . انها قضية تجمع ، بالتعاون مع رجال السياسة ولخوض معركة سلمية حقيقية ، كل الذين يؤمنون باوروبا وكل الذين ينتظرون من اوروبا هذه ، وخاصة من فرنسا ، النور والعطاء .

المعاقون والمجتمع

ايف بليكييه

الكلمة الانكليزية handicap معناها اعاقة . والمعاق هو حسب الحالة : المعتوه ، الضعيف ، العاجز ، ذو العاهة ، المتأخر ، المعضال ، اللا متكيّف ، غير الطبيعي ، الزّمن ، الناقص الخ . ان وفرة الكلمات تدل على اهمية الفئة المقصودة . ولا يزال المفهوم آخذاً في التوسع : فالى معاقي علم الأمراض ينضاف معاقو المجتمع من الآن فصاعداً . ومن حيث المبدأ ، ليس في مجتمعنا في اواخر القرن العشرين أيُّ معاقٍ مستبعد او مرفوض ، لكنه غالباً ما يكون محروماً من الرعاية والمساعدة اللازمتين .

ان التصنيف الابسط لظاهرة « الاعاقة » هو التالي :

١ ـ معاقون بالحواس : عميان ، صمّ ـ بكم ؛

٢ ـ معاقون عن الحركة :

٢ ـ ١ . عاجزون عن الحركة

٢ ـ ٢ : معاقون بسبب الحوادث (العمل ، السيارة) ،

٣المعاقون عقلياً :

٣ ـ ١ ـ ناقصون عقلياً :

٣ ـ ٢ : مرضى عقلياً .

٤ ـ معاقون بسبب مرض داخلي (سكري ، مرض القلب ، مرض الكلى ، ضيق تنفس ، الخ) .

٥ ـ معاقون اجتماعياً :

افراد مسنّون ، مهاجرون في اوضـاع صعبـة ، عاطلـون عن العمـل ، سجنـاء سابقون الخ .

ان قانون ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧ يحدّد العامل المُعاق بوصفـه فرداً ذا امكانية محدودة فعلاً لاكتساب عملٍ او للاحتفاظ به ، وذلك على اثر قصور او نقص في قدراته الجسدية و/ او العقلية . وهذا الاستناد الى قدرة العمل يظل مؤثرة جداً على كل مفاهيم الاعاقة . ومع ذلك فلا يمكنه ان يكون كافياً ، فالاصلاح المادي للاعاقة لا يبدو كافياً وهذا النقص يبينّ تماماً ان المسألة لا تُختصر مثلا ، بمفهوم الموارد المالية .

الضواغط التاريخية

ان ما يبيّنه لنا تاريخ المواقف تجاه المعُاق لهو تقلُّب كبير . ومثال ذلك ان هوميروس Homére ، الشاعر الأعمى ، حظي بتكريم مماثل لتكريم اله . لقد خسر رؤية اشياء هذا العالم ليكتسب اكبـر بصـيرة ممكنـة هنـاك بالـذات حيث كل شيء ظلام وبالنسبـة الى الآخرين . واوديبOedipe ، المصاب بالعمى ، يعرف اشياء كثيرة ويعرف سرّ الناس . ومع ذلك فأن العاجز ظل يعتبر اشوه ، وبهذه الصفة من المستحسن اظهاره في الملعب الشعبي (Cirque) ولكن يمكنه ان تكون له قيمـة عرّاف . ان تشويهـه لكبـير ؛ وهـو يتصل ، على نحوٍ ما ، بالقداسة ، انه يسحر ويخيف . ان الحركة المزدوجـة (الطرافـة والرعب) تضع العاجزَ في وضع خارج مركز الجماعة . فهو ذلك الذي يُنظر اليه كثيراً ، كما هو ايضاً ذلك لا رغبة في رؤيته . كان الانكليز قبل مؤسسات الاحسـان يدخلـون مجانينهم الى مستشفـى بدلامBedlam H . ثم كانـوا يدفعـون مالاً لرؤيتهـم . وفعـل الفرنسيون الشيء نفسه في بيسترBicêtre . فالقزم والاحدب والكسيح يعتبرون بهاليل ، اذ ان عجزهم يظهر تفوّق اسيادهم . ان الاضحاك يدفع ثمنهُ لأنه يوهم بالغلبة .

لكن العجز هو تاريخياً مناسبة للأحسان . وبالتالي يؤدي وظيفة اجتماعية . فقد كان التماثل بين العاجز والفقير شبه عام في القرون الوسطى ، باستثناء معاقي الحرب .

للعاجز الحق في التسول ، وتذكر حالة التسول على سجلات الزواج . فهو منافس للمعوز الذي يكون فقيراً بالمصادفة او عَرَضاً . وان واجب الزكاة يشكل نوعاً من المساعدة

الجماعية الفعالة جداً لدرجة انها استثارت تجارة حقيقية بالعجزة ، فاذا انخفضت الحسنات ، فان قصور المعجزات تصطنع جامعيها .

إن الانتقال من الصدقة الفردية الى الصدقة الجماعية لم تأت دون شك بفائدة على الفقراء المساكين ، فالمأوى الكولبرتي لا يهتم بالتفاصيل . انها الملغمة الكبرى بين الصعاليك والعجزة والمجانين والفاسقين . والعاجز الضائع في هذه الجمهرة يغدو مشبوهاً نسبياً . ولربما تكون هذه احدى اوضح نتائج الحركة الخيرية التي قامت بوضع بعض المايزات . فلا بد لاخلاقية التضامن من تقويم الرعاية والمساعدة المعنوية والاصلاح . ولا يمكن لإخلاقية التربية استبعاد العاجز الصغير من ميدان المعرفة ، وهذا هو عمل Haüg ، ودير الايبي ، وايتار Itard ، وسيغان Seguin . وبالتدرج ولدت فكرة التعويض الناتج عن مجهود الجماعة بأسرها .

لكن لا بد من انتظار سنوات ١٩٤١ - ١٩٤٣ في البلاد الانكلوسكونية ، ومتطلبات المجهود الحزبي بدون شك ، ليظهر مفهوم اعادة التأهيل ، فبأمكان العاجز ان يشارك في المجهود المشترك اذا توحَّد الطب وعلم النفس وقراره الشخصي للتغلب على الاعاقة .

فمن الدهشة الى الخوف ، الى الاضحاك ، والاشفاق ثمَّ الانتقال الى الرعاية والأعتراف والاسترداد . . .

لكن هذا المنظور التاريخي يمكنُه ان يوهم ان الجذور تبدلّت فعلاً وان النماذج القديمة قد اندثرت ، في الواقع ان جذراً لا يموت ابداً . انه يفقد من قوته ، يتخفى ثم يظهر مجدداً في مواقف ـ متحجّرة ، في مسالك غير متوقّعة لأنها غير زمنية . . . وهذا بدون شك ما يفسر التسامح الرديء في الجماعة تجاه المعاق .

تسامح محدود

بشكل عام يكون التسامح ضعيفاً تجاه المعاق . صحيح هناك اعتراف بضرورة رعاية المجتمع . وصحيح هناك ادانة ورقابة للعداء وللاستياء المعلن ، لكن يوجد ، على بضع كيلومترات من مؤسسات الاكثر ضيافة ورعاية ، صعاليك مرضى او مجانين يموتون بين الحين والآخر مقتولين او معتدى عليهم . وفي الواقع لا تسير الأمور ابعد من ذلك بكثير ، في نسق القبول الرسمي لمعالجة الظاهرة : اماكن محجوزة في بيئة العمل او في

المترو ، امكان التمتع بالترفيه ، الخ . وقد يكون من المبالغة القول ان المعاق مستبعد ، لكن فيما يختصّ بالمعاق العقلي يكون استبعاده حازماً وفعالاً . ومن باب العدوى ينتقل هذا النفي ليشمل حالات اخرى عابرة : المكتئب المعافى ، اي كل واحد منا يمكنه بين يوم وآخر ان يجد صعوبةً في استعادة مكانته وبالأخص مسؤولياته . من الواضح تماماً ان هناك استثناءات مفاجئة : فقد اختارت الولايات المتحدة رئيساً مشلولاً ، ثم رئيساً مصاب بألتهاب شديد في عموده الفقري . هذا يتبين ان في موضوع المعاق هناك اوزان ومعايير . فالمستوى التربوي والموقع الاجتماعي يعدلان من تسامح الجماعة ، لكن هناك حاجة الى قول ذلك . فموقف المعاق من مصاعبه هو عنصر اساسي في الصورة التي يقدّمها عن نفسه للآخرين : سنعود الى ذلك .

ثمة حالة خاصة هي حالة الشخص المسّن . اذ من المعروف تماماً ان عدداً كبيراً منهم يعيش في عزلة ، انهم يعانون نوعاً من الفراغ الاجتماعي . والعائلة تتخذ تدابيرها الاستبعادية بحجج شتى ، بعضها مشروع ، تشكل الارامل جماعة هامة جداً في المجتمع النسائي الفرنسي (حوالي ٣ ملايين) وهذا الرقم لا يجوز ان يقلل من واقع طول العمر المختلف بين الرجال والنساء ، لصالح النساء . حتى وان كانت الظروف الاقتصادية المتوفرة للافراد المسنين هي الان افضل ، فان معظمهم في وضع هش ، وبدون دفاع كاف لأنهم معزولون وبدون اتصالات كافية . وينبغي القول ان الفرد المسنّ مسؤول جزئياً عن هذه العزلة عندما يرفض استعمال الوسائل الجماعية (حلقات ، منتديات) الموضوعة بتصرفه في المدن الكبرى على الاقل . انه ينتمي الى جيل غير مهيأ كفاية لهذا النمط من الحياة الاجتماعية المصطنعة قليلاً ، لكنها مع ذلك حياة واقعية . واما الشبان فهم مخطئون حقاً في مجانبتهم الفرد المسنّ ، فهذا يمكنه ان يكون بنظرهم حاملاً لدلالات سيئة تتعلق بالشيخوخة والمرض والموت وربما الشعور بالذنب . لكن الكهل هو شاهد على زمن لا يستبدل ، وكل الناس يخسرون من جراء هذا الفصل .

الجذور النفسانية لهذا التسامح الضعيف

يكمن الجوهرُ في العلاقة مع الآخر . وبالواقع الآخر هو أنا ، الآخر يعطيني هويتي ، انه مرآة ، والفرصة غير المأمولة لمعرفتي . والبرهان هو ان الطفل الوحشي ، الذي تربيه الحيوانات ، لا يبلغ مصاف الانسانية . فالآخر هو الأم اولاً ، السيّدة العذراء

التي تعتبر ابتسامتها اكثر من لبنها هي الصلّة النموذجية الأولى ، والنموذج لجميع الأواصر المقبلة ، فكل مفارقة لدى الآخر هي انتهاك لهويّتي بالذات : غياب الآخر يغيّبني بقسّوة ، وعجز الآخر مؤشرٌ لهشاشتي الخاصة ، ربما سيتكلم علماء التحليل النفسي ، هنا ، عن قلق الخصاء . والحداد الذي يحمله الآخر في لحمه او في حياته يجدُني متّهماً . وبامكاني تحرير نفسي بالتنزّه ، بالرعاية الخ ، لكن هناك مخارجُ اخرى .

إن إنكار الآخر بوصفها نظيراً هي طريقة مثلى لا نعود نشعر باننا معنيّون ، هكذا تعمل المانوية Manichéisme المعاصرة . كانت اللعبة قد بدأت او بالأحرى كانت الهوة قد حفرت في القرن التاسع عشر ايضاً . مع نظرية انحطاط النوع Dègènérescence . هناك ايضاً سجن المقولبات Stéréotypes الذي هو سجن فعّال . ويكون السيناريو في هذه الحالة هو التالي : الفرد مجرَّد من مميّزاته الشخصية ، ثم انه مغلّف بغلاف فارغ يمثّل ما جرى اختياره بموجب الحاجات : شذوذ ، غلط ، لون الجلد ، طريقة التصرُّف ، الخ . من الآن وصاعداً لا يعود الشخص مدروكاً تحت الغلاف . كل شيء محدَّد ، اذن مطمئن . لن يلمس البتة ، هذا هو ثمن الصفاء . وهناك طرق اخرى لأنكار الآخر كما في العنف والاغفال مثلاً .

لكن قناع المقلوب لا يرتّب كل الأمور . لنفترض ان انساناً مقنعاً ، مستبعداً وقد اخذ بالاقتراب . فهذا قد يكون كافياً لخلق الاستياء . من هنا ربما تتأتى الاسباب في صعوبة تقبل بعض المعاقين في بيئة العمل او الترفيه . انهم مصدر قلق ويؤتى بكل الحجج لأجل استبعادهم . ان الامر يتعلق بالخوف اكثر مما يتعلق بالنفاق . ان هذا في النهاية يشكل مسألة الهوية والنضج . فكم لزم من قرون حتى يظهر Follerau . ويذهب لمعالجة البرص ؟ ومن لا يعرف اللعنة القديمة في الكتاب المقدس التي ترمي الابرص جسداً ونفساً في الظلام ، خارج الجماعة ؟ لكن الم يكن يلزم ايضاً ، ان يتكون شيء ما كالعار القديم لدى الابرص ؟

ان استبعاد هذا يتطابق مع انسحاب الآخر . لقد قلنا مرآة ، لكن في الحقيقة كل المسألة هي هنا ، في هذه الحركات الناقدة او الضاحكة وفي هذه النظرات .

هكذا ليس المعاق بريئاً تماماً من منظور استبعاده بالذات . فهو يشترك في منظومة الآخرين التربوية والغريزية . فيرى نفسه مختلفاً ويقبل ان يتحول هذا الفرق الى

مشكلة . لا شك هناك تصحيحات ينبغي ادخالها على هذه النظرة : فهناك من الآن وصاعداً توكيداتٌ ، هويّات مسؤولة ، مطالب مطروحة ، لكن الجو العام لم يتبدّل الا قليلاً . ما خلا استثناءات مشرقة . والحال فما العمل ؟

معرفة واقعية

من المفارقات تقريباً ان نلاحظ ان الانسان في هذا العصر يعرف جسده بصورة اقل واقعية من معرفته له في الماضي . وبينما تضخم المعارف يتزايد بشكل عام ، فأن كل معرفة مباشرة وسطحية تتقلص وتتلاشى . لقد لاحظ ذلك اطباء الاطفال بخصوص تربية الصغار لكن هذا يصح ايضاً على الراشدين في مواجهة ذاتهم . والحالة فان جهل المرء لجسده يعني المخاطرة اما بازدرائه واما بسوء معاملته ، واما بأتخاذ مواقف سحّرية . ومما لا شك فيه اننا نحمل عن هذا الجسد صورة عفوية ، كونية ، لكنها صورة خيالية ايضاً تقودُنا وتكفل دخولنا في العالم وعلاقتنا مع الآخرين . فاذا وقفنا امام مرآة تعكس الصورة او وضعنا نظارةً يكون لها نفس الأثر، فسوف نصبح سيئي التصرف كثيراً : لأن شيئاً طبيعياً في طريقة شعورنا بجسدنا قد تبدّل ، ولأننا نترنّح . ويكون للمريض العقلي ، للمجروح بعد يقظته من البنج وللثمل ، نفس الترنّحات . ان صورة الجسد هشّة . انها تُصاب بسهولة . وهنا بالذات يقع مصدر وهم المبتورين : الساق لم تعد موجودة لكنَّ كدسة من المشاعر المتصلة باستعمالها ترتسم في البنية العصبية . ان صورة الجسد ، الجسد المتخيَّل والخيالي ، تغذّي الاحلام ، تسهل التماهيات او الاسقاطات .

لكن هذه الصورة ليست معرفة بالجسد او انها معرفة ناقصة كثيراً في كل حال . فالجسد هو تحالف بين اللحم والمكان . انه يعيش بطريقة معيَّنة يشعر وينفعل على نحوٍ ما . وغالباً ما يقف علم البشر عند غلافات الجسد كما لو ان هناك محظورٌ (Tabou) يحولُ دون استشفافه . وبالواقع لم يكن تشريح الجسم البشري ممكناً الاّ سراً حتى العصر الحديث . فهناك ثقافات بأسرها ، كالثقافة الصينية مثلاً ، تجاهلت وقائع بنيانية وفيزيولوجية حتى القرن التاسع عشر . ان الوخز بالابر هو قبل كل شيء طريقة تتناول محيط الجسد الخارجي . والحال فأن سير الآلة البشرية التي مارس سحرهُ على العلم الغربي ، لا سيا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، لا يزال مجهولاً نسبياً لدى معاصرينا . ففي الطبابة النفسانية يدور الحديث احياناً حول صورة جوفية او حشوية

للتدليل على تمثل جسد مفرغ من الداخل في تجويف واحد . الفرد الطبيعي لم يعد في هذا الطور ولكن من المدهش ان نكتشف ثغرات معرفة الجسد هذه .

الحقيقة ان هذا الجهل خطير . فكيف نحمي ما نجهله ؟ كيف نتصرَّف عندما لا نعرف دوافع الفعل ولا اهدافه ؟ ان تجاهل ما هو عليه جسدنا في الواقع لا يسمح للفرد بممارسة تامة لمسؤوليته العصبية الفيزيولوجية . فهو خاضع لاساليب وحدوس . لا يعرف ماذا يختار او ماذا يرفض . فكيف يحترم المرأ جسده امام مخاطر الكحول ، التبغ ، التلوُّث ، الاباحية ، والحوادث ، وهو لا يملك وسائل التقويم الصحيح لهذه المخاطر ؟ ان مسألة الرعاية الصحية بكاملها هي التي تثار هنا .

لكن جهلي لجسدي ، وهذا هو قصدنا من هذه الملاحظة ، لا يشجع على معرفة جسد الآخرين . وبشكل خاص يبدو جسد المعاق ليس كجسد مُصابٍ وخارق فقط ، بل كجسد مهدَّدٍ . ان الاعاقة غير مفهومة وغير محدّدة . فمن الممكن ان تخضع لتقدير ناقص كما يمكنها ان تخضع لمبالغة شديدة . ومثال ذلك ان القدرة الباقية تبدو محصورة ، ويبدو المُعاق محصوراً في دور عاجزٍ مُعان . قليل من الناس يعرف مصادر العمى . ونصاب بالدهشة ازاء تصرفات المشلول . وهذه الدهشة مؤشرٌ لخطأ في التقويم ، وهي لا تعلِمُنا بالأعجاب الذي نشعر به تجاه فرد يكافح الخصم ، فالعاجز لا يحتاج الى شفقة ولا الى اعجاب ، انما يحتاج فقط الى اعتراف بموقعه الحقيقي وسط الجماعة ، ان تطور معرفة الجسد من شأنها ان تيسّر هذا الاعتراف . ويمكن للادوات الكلاسيكية المتبعة في التربية البيولوجية ان تكفي لهذا البرنامج فيما لو استعملت في الاتجاه الذي اشرنا اليه ، اتجاه معرفة الجسد لأجل احترام الجسد ، احترام المرء لجسده ولجسد الآخرين .

اكتمال الحياة

بين مستلزمات هذا العصر يأتي مستلزم القدرة على انتاج حياته الخاصة ، وهو مستلزم سيء الصياغة لكنه ملحوظ بكل وضوح . فالأكتمال مدروك على نمو متعاظم بوصفه أرقى من النجاح الاجتماعي . فالنجاح خاصٌ بالشخص ، والأكتمال يتعلق بالشخصية . فعندما ينجح الفرد في توليف مقاصده ، وفي وضع طموحاته مقابل امكاناته ، المشروع الشخصي مقابل مشاريع الآخرين ، فأن شعوراً بالوحدة يتكون على الرغم من تكاثر التجارب ، وتكون هذه الوحدة نضجاً أيضاً .

من هنا الشعور بالاكتمال والرضى التّام بالعودة الى الذات . فاذا كان هذا الأكتمال ممتنعاً ، فأن الكلام ، وفقاً لطبيعة العائق ، يدور حول الاحباط ، الفشل ، الحداد ، الخ . ليس حسناً ولا صحيحاً ان لا يتمكن المعاقون من بلوغ هذا الكمال الشخصي . صحيح ان كل « الـطبيعيين » لا يبلغونَـهُ لكن اسبـاب ذلك لا تكون خارجية على الاقل . . . كل فرد بحاجة الى الحياة : للكهل الحق في الحياة لشيء آخر خلاف الموت ، المتأخر عقلياً بسبب آخر غير التبعية ، الاعمى لعالم آخر غير عالم الليل . ان امكانات تعويض واصلاح وتوطيد كثير تظهر امامنا . وما يلزمنا ، وما ينقصنا غالباً ، هو تصميم الكتلة الاجتماعية على ان ييسرّ هذا الأكتمال لكل فرد . هذا هو بالذات جوهر الجماعة ذات المسار الديمقراطي . ولا يوجد خارج هذا الانفتاح الا الكلمات . والحال ، فان المهمة ليست بسيطة ولا سهلة التحديد ، لكن عمارة حياة تستحق ان نتحرك لأجلها .

غالباً ما كان الكلام على الاعاقة وتطويعها بعبارات ثأرية ، ويدل هذا المصطلح الحربي الى اي حد نجانبُ المسألة . فلا بد من معالجة المسألة بعبارات البناء والتعمير . فالجوهر يكمن في مسيرة تجمع بين المفهوم الواقعي للاعاقة وبين اشاعة التفاؤل . فنادراً ما تكون الاعاقة نقصاً مطلقاً . والحال ، فأن ما يمكن القيام به يمرُّ في قناة التربية ، تربية المُعاق وتربية الجماعة .

مراجع

« PéL GIER, Yves: - Histoire de la psychiatrie, PUF, 2 eme éd, 1976

- Lexique de la psychiatrie, PUF, 1976

-Le Procès Verdure, in le temps, la folie, le temps, p. 249 - 439, Paris, Ed 10- 18, 1979

et Mouchez,philippe: Abrégé de Sociologie et économie médicale, paris, Masson édit, 1973

- VEIL, Claude: Handicapé et Société, Flammarion édit, 1966.

الاقليّات والديمقراطيّة

جان سرڤييه

تدل كلمة اقلية Minorité في قاموس Littré بالدرجة الاولى على حالة شخص قاصر في سن معيّنة لا يملك لهذا السبب ممارسة جميع حقوقه : وهكذا كان يحكى عن قصور ملك او عن فيتان قاصرين في سن الثامنة عشرة .

اما معنى الأقلية المتقابل مع الاكثرية فهو حديث نسبياً . فهو غير وارد في النشرات القديمة لقاموس الاكاديمية-L'Académie Dictionnaire de . وربما جاءت الكلمة من انكلترا مع المساجلات البرلمانية ، مشيرة الى « العدد الأقل » هذا ولم تتوان مدرسة معينة من المؤرخين الاقتصاديين عن عزو المسار التكويني لهذه اللفظة الى بلد مربّي المواشي حيث اعتاد الرعاة على عدّ رؤوس مواشيهم .

ان الطريق مختلفة بالنسبة الي انا كعالم انام (اثنولوجي) . فالعدد ثانوي في القيم الأجتماعية التقليدية ، فهو ليس سوى متمم لـ « الوزن » الاجتماعي للجماعة : العائلة او العشيرة داخل هرميّة او منظومة طبقات مغلقة .

ويمكن احياناً ادراك تنظيم اجتماعي ميدانياً بالذات ، لأنه هو ذات المرتكز الذي ترتكز عليه « الحاضرة » تنظيمياً . ومثال ذلك ان في المجتمعات الجبلية جنوبي البحر الابيض المتوسط ، تشغل العائلات المتحدّرة من الجد المؤسس الاحياء الواقعة في اعلى القرية ، نظراً لكونها هي الاقدم . وتتراتب العائلات الاخرى حسب نسق وصولها التاريخي وتتشتت العائلات الاخيرة في السهل منتظرةً قبولها في الحاضرة .

هكذا تبرز امامنا في هذه العجالة الخطوطُ الكبرى للحاضرة القديمة : التعارض بين

القلعة (Acropole) والـ (Astu) . ثم جاءت عناصر اخرى ايضاً لتوضيح هذا التنظيم واولاً الموقع الخاص الذي يحتله الحرفيّون الصناعيّون .

وبما ان حاضرتنا ، كعنصر اساسي في الحضارة المتوسطية ، محددة بوضوح تام ، فانها محاطة كجسم حي بغلاف واقٍ ، قوامه المحرّمات والموجبات ، وهذان كلاهما نابعان من مفهوم معين لمكانة الانسان في العالم ، وللرغبة في التوليف بين صورة الانسان وصورة العالم .

مثال ذلك ان فلاحاً يتوجه الى عالم الرطوبة الخاص بالارض المزروعة وبالخصوبة لا يمكنه ان يصبح حداداً ولا خزّافاً ولا نجّاراً ولا حفّار اخشاب ولا نقّاش حجار او لحّاماً ، ولا موسيقياً ، اذن لن يتمكن من ممارسة اي من الفنون التي « تحرق » الارض ، التي تميت الاشجار ، وتهرق دم الحيوانات ، ولن يتمكن ايضاً ، وهو الملتصق بالارض ، من ممارسة المهن المتشرّدة ، فنون النفخ (الهوائي) والايقاع .

مع ذلك سوف يحتاج الى الحدّاد لصنع الادوات اللازمة لزراعة الارض كما يحتاج الى الصناعيين الآخرين . والمنشدون الدنيويون هم ادوات للعقاب الجماعي ، فهم بالهجاء عقاب لذلك الذي يسيء مثلاً استقبال ضيوفه او لا يكون مستعداً للانتقام لديون الدم ، وهم يساهمون باغانيهم ايضاً ومنذ بداية الخريف ، في الفجور الذي يسبق للفترات الكبرى للاخصاب : الزيجات ثم الزراعات .

وكما ان المنشدين الدينيين ، في اثناء مواسم الحج ، يكررون ذكرى المعجزات التي قام بها القديس / الولي ومآثر الابطال الغابرين .

بالتالي كان هناك في جميع بلدان الحضارة المتوسطية حاجة الى متشرّدين قادرين على القيام بمهام دقيقة مثل بعض الحرف اليدوية ، المحظورة ، او بأدوار اجتماعية اقل تحديداً مثل ادوار الشطّار ، المهرّجين الضّحاكين ، مرقّصي الافاعي ، الحكواتية (الرواة) ، وكذلك باعة العقاقير والاطباء .

واذا حدث لبعض الحرفيين ان استقروا احياناً مثل الخزافين او الحدّادين ، فأنهم يظلون معتبرين غرباء في قربة الفلاحين حيث يقطنون ـ منذ عدة اجيال احياناً ـ او

مبعدين حتى حدود القبائل حينا يجتمعون احياناً في قرى تضم فقط الاخصائيين في فن معين : الخزافة ، الحدادة ، الجزارة ، حفر الخشب او الغناء .

يظهر الفصلُ في مرحلتين متمايزتين ، تقسيم الحقول والزواج : [ان

اراضي الحبوب الموحدة توزع الى قطع كل سنة او كل سنتين فقط على العائلات المتحدرة من الجد المؤسس .

واما بالنسبة الى الرجال الاحرار في العشيرتين : فهناك قواعد صارمة تحدّد الزواج بين عائلات هذه العشيرة وتلك في القرية او في مدينة اخرى بعيدة . والصناعيون لا يستطيعون ان يتزوجوا من داخل طبقتهم الحرفية .

الاكثرية هنا عدديّة : فعدد الرجال القادرين على حمل السلاح لا يمكنه الا ان يأتي لتعزيز الاكثرية السياسية : اي الانتماء الى احدى عائلات المدينة .

ومما لا شك فيه انه بالنسبة الى المتمسكين بعلم اجتماع معين ، يملك الصناعيون الحرفيون ادوات العامل . ولهم القدرة على الخلق ، ويمكنهم في مفهوم مختلف للمجتمع - في امكان آخر - ان يشكلوا اكثرية سياسية .

من الممكن ان نتصور اسرة من خمسين حدّاداً يافعاً تفرض نفسها بالقوة على قرية ، بينما اسرة كهذه تتوزع على خمسين مركز حدادة في قرى اخرى .

ان القادمين الجدد ، حتى وان كانوا كثيري العدد ومقبولين في القرية سوف يمضون للعيش بعيداً عن اراضي الحبوب ويستصلحون ، اذا وجدوا ، حقلاً لا يطالبُ به احد .

اننا نفهم اذا تكلم بعض المؤرخين عن شيوعية بدائية ، انطلاقاً من مؤسسة الارض الوحيدة التي لا تقبل القسمة ،فإنهم يتحفظون تماماً في درس بقية التنظيم الاجتماعي - الطبقات المغلقة وهرمية العائلات - وربما ذلك عن جهالة في آخر الأمر .

اذن تظهر امامنا بوضوح المفارقة بين اقلية سياسية واقلية عددية او سكانية . لكن تظهر لنا في الآن ذاته القرابة الدلالية بين الاقلية السياسية وبين القصور ، كشرط للقاصر الذي لا يستطيع بعد ممارسة جميع حقوقه وكل واجباته .

ان هذه العناصر الانامية (الاثنولوجية) البالغة العدد ربما يمكنُها ان تسمح لنا بفهم

افضل للوضع الفرنسي الخاص بالجماعات المطرودة . فقد كان على اقليم ، على كل حاضرة في فرنسا ان يعالجا مسألتهما الخاصة بجماعة معتبرة جماعة غريبة ، تخلق في كل مرة وضعاً اجتماعياً وحقوقياً خاص جداً بحيث ان استاذاً في جامعة بوردو ، Francisque Michel ، تحدث سنة ١٨٤٧ عن وجود « منتبذات » او « منبوذين » في فرنسا .

لقد تلاشى آخر المنبوذين في بداية القرن في لو - سان - سوفير في اعالي البيرينه : الكاغو Les Cagots او الغاهي Les Gahets ، ان معظم المؤلفين الذين عالجوا هذا الموضوع منذ ١٣٨٣ جعلوا من المنبوذين تارةً مرضى مصابين ببرص خفيف ، كما فعل غي دي شولياك Guy de Chauliac في كتابه Grande Chirurgie ، او متحدرين من الهراطقة الغوطيين ، من الآريين Ariens او متحدرين من العرب Sarrasins ، ان النتائج الاجتماعية لهذا الطرد كانت كثيرة ، او لها النبذ في القرى المعزولة ، وحظر ممارسة بعض المهن مثل تلك المهن المرتبطة بالغذاء وبالشراب ، والسماح لهم بممارسة مهن اخرى مثل الحِبالة ، البرملة او النجارة .

في بوردو كما في البيرينة ، كان يتوجب عليهم ان يحملوا رقعة من القماش الاحمر مخاطة فوق الكتف - رجل الأوزّة ، وفي بيان ، آراغون ، لانافار . . . نجد المنبوذين كانهم مصابون بالبرص ، كذلك في بريتانيا حيث يحملون اسم Cacoux (راجع :

Dom Martin de VIZCAY, Cité par le Dr H. - M. Fay, Lépreux et cagots (du Sud - ouest, Paris, 1910, P.17

وفي الكنائس خصصت لهم أبوابٌ ، وكذلك منتبذاتٌ معزولة غالباً ما تكون مزينة بوجوه البُرص . كان الخبز المبارك يرمى اليهم ، فلا يناولهم اياه الكاهن ، لم يكونوا يحملون اسماء بل اسماً شائعاً من طراز...... Christia, chréstia ، chréstieu

اعتباراً من القرن السابع عشر تحركت السلطات الاقليمية ضد الموقف الثابت الذي وقفه الاهالي والمترسّب في المفاهيم الشائعة . غادر فرنسا الكثيرون من المنبوذين - كاغو او كاكو - الى لويزيانا والميسيسبي وربما الى كندا .

لكن مناطق اخرى احاطت بنفس الازدراء جماعة واقليات اخرى : حلقات سلسلة

من المهاجرين الذين فقدوا حتى ذكرى اصلهم الذي كان يمتد من البيرينة حتى المين Le Maine ، وبريتانيا : انه حَبلُ الضائعين .

اجتازت فرنسا تياراتٌ اخرى ، تاركة هنا وهناك جماعات ، عائلات ، منبوذين يفتقرون الى زاوية من الارض ذات اسم جديد .

في الايام الاولى من تشرين الاول (اكتوبر) عام ١٦٠٩ حتى كانون الثاني (يناير) ١٦١٠ ، جرى طرد اكثر من ١٣٤٠٠٠ مورسكي من مملكة فالانش ، ومنبوذين آخرين من في ممالك اسبانيا الخمس : موريسا ، غرناطة ، جاين ، قرطبة ، اشبيلية ، واذا كانوا قد بحروا الى بلاد البربر ، فان ملك اشبيلية كان قد امر بانتزاع اولادهم ما دون سن السابعة ، كذلك زعم الكثيرون انهم يسافرون الى فرنسا او ايطاليا لأجل التوجه من هناك الى تونس .

في غضون العام ١٦١٠ ، وصل الى فرنسا ودخلها براً وبحراً وعلى دفعات عديدة ، اكثر من ١٥٠ الف موريسكي - حوالي ٣٠ الف جاءوا من Agde (راجع : Chanaine d'Aigrefeuille, Histoire de Montpellier, P347)

اصدر هنري الرابع يوم ٢٢ شباط (فبراير) ١٦١٠ ، امراً يسمح بالبقاء في المملكة لاولئك « الذين يريدون اعتناق الدين الكاثوليكي شرط ان يقيموا فيما وراء الغارون والدوردون » .

الا ان الكثيرين منهم بقوا في Bèarn وبالاخص في Bayonne بموافقة القضاة المحليين . وهكذا استقرت عائلتان من الخزّافين ، (دالباراد ، وسيلونت او سورهويت) كانت افرانهما لا تزال تعمل حتى عام ١٨٠٨ .

ونجد موريسكيين آخرين يقيمون في غويانا عام ١٦١١ ، وبعض اللاجئين المقيمين عند سيدة في المدينة « يبشرون بديانة محمد » . فطلب منهم اما مغادرة المدينة واما اعتناق المسيحية ، وفي ١٩١٤ لم يعد يوجد اثر لموريسكي في بوردو ، ولم يطلب منهم ان يغادروها .

ان هؤلاء الاهالي المغمورين ، المذكورين في نشرات اكاديميات الاقاليم ، عندما

كانت هذه الجمعيات لا تزال تقوم في القرن التاسع عشر بأعمال ذات فائدة معينة ، لم يكونوا الوحيدين ، ولم يشكل وصولهم حقبةً خاصة .

طوال زمن طويل ، كان كل غريب يأتي الى فرنسا بشعرهِ الاسود ، يسمّى سارازان Sarrasin (عربي) : وما الفائدة من البحث عن مصدرهم وارضهم وبلدهم بين المحيطين .

غالباً ما كانوا يغذّون حلم القرية او حلم انسان ما ، كما هو حال الـThiérachiens الذين نصادفهم فيBrie حيث يعيشون ، كما يقال ، على منوال البوهيميين . في النهار « كانوا يشتغلون بالأجرة » ، وفي الليل كانوا ينامون في ظل عرباتهم ويتركون جيادهم في البراري . ولدى اقل انذار ، كانت صفارةً واحدة كافية لتجميع كل الجياد ، فيرتحلون في الحال .

كان هذا كافياً لكي يقوم جان ريشبان ، الذي كان والده من الـThiérache . بمرافقة عائلة بوهيمية التقاها في معرض ترون ، ويعرض نفسه كبوهيمي امام رسّامي الباربيزون ، ويكتب « مياركا ابنه الدب » ، ويسمي احدى ابنائه تياركو ، ويؤكد في كتابBlasphèmes انه احد احفاد الهونزHuns .

لكن جماعات اخرى اقرب الينا زمنياً حافظت على ذكر اصولها ، ومثال ذلك الاغريق الغارغيز في كورسيكا الذين كانوا لا يزالون يتكلمون ، منذ اقل من عشر سنوات ، يونانيةً صافيةً جداً . هي يونانية القرن الثامن عشر .

في ليفيل - سير - اوج في منطقة الأسّون ، يعيش احفاد الجيورجيين اللاجئين سنة ١٩٢٢ بعد غزو روسيا لبلادهم ، . وهم يحتفلون دائماً بيوم ٢٦ ايار (مايو) عيدهم القومي ويحتفظون بذكرى وطنهم السليب ، وفي رغيس (الفار) ، بالقرب من دراغونيان ، ثمة قسم من الاهالي من اصل هنغاري ، من احفاد الاسرى الذين ساقهم سليمان الثاني كعبيد . فاطلق سراحهم فرسان سان - جان ، وسكنوا في قرية من مقاطعة الاوردر . وتذكر السجلات ٢٠٠ نسمة حتى العام ١٥٥٠ ، ثم ارتفع العدد الى ٦٠٠ نسمة . ومنذ بضع سنوات تجددت العلاقات بينهم وبين هنغاريا .

في شمال البورج ، في سان - مارتان - دوكسيني ، هناك جالية ايكوسية استوطنت

في صميم برّي Berry ، وفي اوبيني - سير - نير التي وهبها شارل السابع للستيورات .
ولقد لجأ الى البورتل في ليبا - دي - كاليه) الناجون من سفينة ارمادا التي لا تقهر ؛ ان الاسماء اسبانية ونمط اغلب السكان متوسطي . لكن كان هناك دون شك عدة قرى يسكنها الناجون من اولئك الـ ٤٠٠٠٠ بحري الذين ابحروا سنة ١٥٥٨ على ١٦٠ مركباً انفقد منها ٣ مركباً ، أجيادا وممتلكات ، بين الهاڤي والاسكوت .

ومنذ وقت قريب استقرت جالية اوراسيّة في الآلييه (نويان دالييه) سنة ١٩٥٥ ، وجالية فيتنامية في سانت ليفارد - سير - لو سنة ١٩٥٦.

اخيراً هناك لاجئون من شمال افريقيا في كارمو (بروڤس) ، لكن هل هم منتشرون هناك فقط ؟

ان هذه الوقائع تقودنا الى فكرتين ، كانت فرنسا ، حتى قبل ان تحل كلمة ديمقراطية محل كلمة صدقة ، قد استقبلت الموريسكيين في مطلع القرن السابع عشر : فقد تقبّل الاكليروس اعتناقهم المسيحية وطلبوا من المؤمنين الجدد ان يمتنعوا عن اكل اللحم يوم الجمعة فقط .

ومن جهة ثانية ، في ازمنة اخرى ، استقبلت فرنسا جيورجيين غُزي وطنهم سنة ١٩٢٢ ، واوراسيين مهدّدين في ايمانهم سنة ١٩٥٥ ، كما استقبلت فيتناميين ولاجئين آخرين من جنوب شرقي آسيا حياتهم مهدَّدة الآن .

هؤلاء احرار في العيش كما يريدون في نطاق القوانين الفرنسيَّة : الاحتفاظ بتقاليدهم القديمة ، بتراثهم ، بديانتهم او رفضهم حتى ذكرى احداث ماضية . وهكذا وصل سنة ١٩٥٠ الى روك - سير - برن في الڤولكيز ، باناتيّون ، وهم اناس من بانات في رومانيا .

والحقيقة ان اجدادهم كانوا قد رحلوا عن الالزاس في القرن الثامن عشر في عهد ايوجين دي ساڤوا لكي يستصلحوا البانات ، فأنشأوا فيها مجتمعاً مستقلاً بتقاليده ولغته القريبة جداً من الألزاسيّة .

سنة ١٩٤٥ ، انتقلوا الى معسكرات في النمسا ، فكتب احدهم الى الرئيس روبير

شومان طالباً اليه تقديم العون « للباناتيين » حتى يعودوا الى موطنهم الاصلي ، وبالواقع استقرّ الكثيرون منهم في الالزاس .

بيد ان البعض منهم ارادوا ان يظلوا مجتمعين . فعرضت عليهم قرية مهجورة ، هي لاروك - سير - بيرن ،فبنوا فيها برجاً كتبوا عليه : Sur sun corda .

وتمنى القدامى منهم بناء متحف بانات ، كما لو انهم في البانات استجمعوا ذكرياتهم عن الالزاس .

ولقد رفض الشبان ذلك ، مختارين المستقبل بين هذين الماضيين ،

ومما لا شك فيه ان البلديات ، في الحالات المستجدّة اخيراً ، ابدت تفهماً للامور المتعلقة بالجماعات المحدودة ، المحصورة ، التي لا يخشى من تكاثرها اللامتناهي في المكان وفي الزمان ، وهكذا عادت مع الزمن الى تلك المحبّة المسيحية التي كانت في فرنسا جدّة الديمقراطية .

الا ان هذه الطريق رسمها ملوك فرنسا ، غالباً على الرغم من المفاهيم الشائعة لدى الشعب ، ومن موقف البورجوازيين ووجهائهم .

وبالتالي فأن متحداً ريفياً ، متروكاً لذاته قادرٌ على الأتيان بكل المكارم ، وبكل المثالب ، حتى التنكيل بالاجنبي .

هذا مشروط . . . لكن نحتاج الى مطولات لكي نتكلم على شروطه : فليس هناك حدٌ « خطير » عددياً يمكننا الوقوف عنده . ان مشكلات كثيرة تثار عندما تكون جماعتان اثنتان متواجهتين ، او طريقتان في الحياة متعارضتين ، ولا تثار فقط مسائل العلاقة السكانية .

مع ذلك فلنلاحظ انه في الماضي كان درجات في الاسقاط والاستبعاد والقبول البطيء الى حد زوال الحدود والمفاهيم الشائعة القديمة .

كذلك هو الحال الآن وجميع بلدان الغرب معنيّة بهذه المسألة التي تكتشفها والتي ليست هي مع ذلك سوى مسألة اصولها وجذورها .

ففي الماضي كانت عزلة اقلية معينة تصدرُ عن طابعها الخارجي ، عن كونها لا تملك

ارضاً في مجتمع ريفي في جوهره ، وفي المدن كان المسارُ مختلفاً ، اذ كانت المهارة ممارسة فن او حرفة ، قادرة على تسيل القبول الاجتماعي كثيراً .

لقد ذكرت اقليات اثنيَّة تعيش في متحدات قروية ، خالطاً بين العصور عن قصد ، لأن اوضاعاً مماثلة تسمح لعالِم الأنام برؤية افضل لاثر ايديولوجية عصر على انتظام وضع خاص .

ان حالة الشغيلة المهاجرين اللاجئين من جنوب شرقي آسيا ومن اماكن اخرى ، اذا كانت تتسم بمزاياها الخاصة ، فأنها تعود الى الحالة السابقة ، لأنه يوجد شغيلة مهاجرون ولاجئون قدموا من بلدان شتى ، حاملاً كل منهم اجزاء ثقافية . وهي في الاغلب ذكريات اكثر مما هي تقاليد . ومفهوماً للزمن يتبدَّل بين مشروع اجتماعي وآخر . ان بعض الجماعات ترى في الغرب فردوساً Eldorado وهذا الخيال مشبع بالروايات التي يقصها اناس عائدون الى البلد . وهؤلاء يعيشون في حاضرٍ خاص .

بالمقابل ثمة آخرون يعلمون انهم ذرّوا رماد آمالهم بالعودة .

ان فرنسا او ذاك البلد الغربي هي مستقبلهم . عندئذ تثار المسألة من زاوية سُلَّم الأعمار : محاولة تكييف الماضي مع الحاضر بالنسبة الى الراشدين ، ومستقبل بدون حدود بالنسبة الى الاطفال .

هناك اطفال يولدون ويكبرون في فرنسا بقطع النظر عن جنسية اهاليهم . والقول انهم « ممزّقون بين ثقافتين » هو مجرد التقاء بين المثقفين ففي الواقع نادرون جداً هم الافراد المتمكنون ، بنفس المستوى ، من ثقافة بلدهم الاصلي وثقافة بلدهم المستضيف .

حتى انه من السذاجة بمكان الكلام على بسيكوتوبولجيا ـ وهو تعبير مستعمل في علم الاجتماع الاميركي ـ وطرح مسألة الاتصال بين جماعات ذات اصول مختلفة .

ان المؤتمر الثالث Society for Applied Anthropolyy ، المنعقد في نيسان (ابريل) ١٩٧٠ ، توصَّل الى الاستنتاج بانه يمكن ان يكون هناك تعايش بين عدة منطقيَّات ، ولكن كما نعلم يوجد داخل المجتمع الواحد عدة منظومات منطقية ، عدة طرق في تأويل الوقائع ، ويوجد لدى الفرد نفسه عدة مواقف فكرة من واقعة واحدة ، وبامكان البيئة ان تخلق نظام قيمها الذاتي وان لا تتقبل الا بضرورة مؤقتة القيم الاعم في

المجتمع المحيط ، وهذه ما تظهره للعيان دراسة ضاحية او حاضرة طارئة او مستجدّة ، لكن مع وصولنا الى هذه النقطة نكون قد اكتشفنا المعنيين الخاصين بكلمة اقليات .

انها ، كما سبق ان رأينا ، تعني جماعات تعيش فوق ارض بلد يعي انها ذات اصل اثني مختلف وانها محاطة ، منغلقة ، بحذر او بضوابط المجتمع الكلي القهرية . هكذا كان الحال في الامثلة السابقة . وفي ايامنا ، يمكن للوعي الذي يكوّنه متحد ما عن اصوله ان يضعف الى حد انه لا يعود يظهر إلاّ في بعض المناسبات ، كالاعياد الخاصة او الطقوس الانتقالية .

متغايرةٌ هي الأكراهات في المجتمع المحيط : اكراهات شرعية بالنسبة الى الرعـايا الاجانب ، اكراه البيئة ، متغايرة حسب المستوى الاجتماعي ومعايير شتى اخرى ، وربما تتسم نهاية الاكراه بسمة قبول السكن المشترك والزيجات المختلطة .

اننا نرى بالتالي تتطور امام اعيننا وتتسع ظاهرة كانت شاذة في الماضي ونادرة على الاقل ، ولقد كان بالامكان ان نتكلم منذ بضع سنوات على جماعات منبوذة في فرنسا .

وهذا لم يعد صحيحاً في الممارسة ، اعني امام دراسة الوقائع .

فلم يوجد ابداً في فرنسا قوانين تحدّ من وجود الجماعات الاثنية ، الا ضمن النظام الذي اتى به الاحتلال النازي .

واذا كان هناك مواقف اجتماعية ، فهي ليست الا ردّات فعل صادرة عن مجموعات في فتـرةٍ من فترات تحولها .

ان الواقعة العنصرية اوسع واعقد في هذا المضمار ، وتتجاوز السلطات الراغبة في مراقبتها . لقد تكونت جمعيات لمساعدة الشغيلة المهاجرين ، وهـي تزدادُ عدداً . وهنـاك كثـيرون يطرحـون مسائـل ليسـت مسائلهـم . وتشـق طريقهـا فكرة « التمـزق » بـين الثقافات ، لكن مثقف هذا النصف الثاني من القرن العشرين يتمنى ان يكون « ممزقاً » فيعكس نفسهُ على الآخرين .

لكن علينا ان نقول ان الرجال والنساء والاطفال الذين نستقبلهـم اختـاروا اولاً المجيء : وهم يتقبلون ضمناً طريقة معيشتنا بخطوطها الكبرى ، ويعملون على الولوج فيها مع كل يريدون الحفاظ عليه من « موروثهم » الخاص .

هؤلاء سيشكلون جمعيات تساند كما يقول البعض لاجئي جنوب شرقي آسيا . وهناك جمعيات عبادية كما يفعل المسلمون المقيمون في فرنسا ، وحتى هناك مدارس قرآنية .

لكن بمواجهة هذه الاقليات ترتدي الديمقراطية معناها العادي حيث تتطابق مع الليبرالية . يمكن للمسلمين السنة والشيعة ان يتلاحقوا . والفرق المعروفة باسم « الدراويش » المحظورة في تركيا يمكنها ان تجتمع في باريس .

امام روّاد او لاجئي الامس هؤلاء ينفتح المستقبل . فالاطفال الذين قدموا صغاراً سيصبحون اغنياء من مفارقات الغير ، وربما من معناه ، من يدري ، وبشكل خاص اولئك الذين يولدون في فرنسا . فهناك مولودون في فرنسا لا يتمنّون الا ان يعيشوا مثل جيرانهم .

كثيرون منهم هم مواطنو بلدان مجاورة : بلاد المغرب او شبه جزيرة ايبريا . يكفي ان نقرأ المحليات في جريدة يومية اقليمية لكي نرى الولادات تتكاثر ، ونقرأ عن تشكيل فرق رياضية في الضيع او القرى او حتى تشكيل فرق راقصات .

لا شامة ان الكثيرين من المثقفين يتمنون من كل قلبهم ان تكون الثقافة الفرنسية كقطعة سكر تؤتى من قمتها ـ من اعلى قيمها . متجاهلين دور الحياة اليومية ، جريدة التلفزيون مع اسوأ برامجها ، وان هذه المتغيرات تسير جنباً الى جنب ، بنظر الكثيرين ، مع البحث عن « الجذور » ـ ، وهذا هو النتاج الضروري لكل حركة سريعة لا رجوع عنها . من المهمّ ان نلاحظ هنا ان مغنياً لا يمكنه ان يقيم حفلات في فرنسا نتيجة لضغوطات حكومة بلده ، بينما اغانيه المسجلة ، بالسر غالباً ، متداولة لدى كل الشبان المتحدرين من نفس الجيال .

انني لم اذكر ما يمكن ان يسمّى بـ « الاقليات الكبرى » .

وبرأيي المقصود بذلك هو هذه الحركات الانفعالية التي تحدثت عنها منذ قليل . فبدون التنكر للموروث الثقافي في الكاتالات ، الباسك ، بلاد اللغات السلتية ، الكورسيكلية ، المانيكلية ، الفلاماندية ، اولغات الدوك ، ولهجات الذويoil ، يمكننا ان نتساءل عن المتغيرات التي تشهُدها كل هذه المناطق ، جميع هذه البلدان ، وان نسأل

انفسنا عما اذا كان الأمر لا يتعلق برد فعل وجهاء المناطق . من المؤكد ان اللغة المتداولة في فرنسا تبقى الفرنسية . ويمكن فتح المدارس امام اللغات في مختلف المناطق ، وان ننشيء كراسي استذة ، وان نطبع جرائد يخشى ان يتضاءل عدد نسخها . ان هذه الكيانات الاقليمية المحلية لا بد لها من ان تأخذ بالاعتبار ابن الشغيل المغربي الذي يريد البدء بدراسات الطب ، وابناء الشغيلة اليوغسلاف ، الذين بدأوا منذ ١٨ سنة دراساتهم في التعليم العالي واندمجوا في فرنسا الليبرالية التي كان آباؤهم يحلمون بها .

هنا ، ربما ، نرى ظهور انقسام في البلد الفرنسي : وجهاء المناطق ، اهل المدن ، المتحدرون من الفلاحين، اهل الارياف الذين كانوا بالماضي هم الاصل .

يمثل وجهاء المناطق استقراراً معيناً الى حد الجمود .

واللون السياسي يكتسب عند الولادة ، ابيض ، احمر مع مسالك « سياسية » موروثة كما الطقوس . نفس العائلات تتوارث البلدية والمسؤوليات المحلية كما تتناقل الاسهام في شتى الجمعيات الاقليمية وغالباً ما تختصر سياستهم في إفشال السلطة المركزية حتى يؤكدوا سلطتهم على وجه افضل . وهم غالباً ما يكونون مجرَّد مضخّمين للأهواء الاقل افصاحاً لدى قرائهم ، حتى العنصرية .

ان « البدو والبدو المتحضرّين » يعيشون في فرنسا منذ عدة اجيال ، وكان لهم ما بين ١٩١٢ و١٩٦٩ وضع حقوقي خاصPessima libertas .

للولاة سلطة قهرية تسمح باغلاق ولاياتهم في وجه هؤلاء المتشردين برفع يافطة معروفة « محظور على البدو » وهذا على الرغم من تعاميم وزارة الداخلية التي تدعو المعنيّين الى مزيد من التفهم .

فكان لا بد من صدور قانون عام ١٩٦٩ لأنهاء اكثر تلك التجاوزات مدعاةً للاسف ، ومنها فرض حملة « دفتر مواصفات بشرية » جواز سفر داخلي حقيقي كان على « البدوي » ـ وهو غالباً ما يكونُ عاملاً موسمياً ـ ان يبرزه عند كل محطة .

الا ان عالماً جديداً يوشك على الولادة ، بل ان انسانية جديدة توشك ان تولد .

فاذا كان ممتنعاً في نهاية القرن التاسع عشر ، وعلى بعد بضع مئات من الكيلومترات

عن سواحل اوروبا ، اقامة مستوطنة من الطراز الاميركي في المغرب ، فلا يزال ممتنعاً في القرن العشرين ، على مسافة ساعتين بالطائرة من مرسيليا او من باريس ، استيلاء امارات-عربية .

ان كل عامل مهاجر عائد الى بلده الاصلي يخلق صدمة لا يزال من المبكر جداً تحديد اثرها . لكننا لا نستطيع التقليل من اهميّتها ، وماذا نقول عن الشبان الصغار الذين صار التغرّب مصيرهم .

ان الديمقراطية الليبرالية حاضرة في فكرهم الى الابد ، وطرق معيشتهم تزداد وثوقاً جيلاً بعد جيل .

فاذا ولدت اوروبا تحت انظارنا من خلال مؤسسات لا تزال غير واثقة من نفسها فاننا متأكدون انها قد صارت مختارةً من جانب اولئك الذين استداروا نحو الغرب ، اولئك الذين هم اقليات يصعب على عالِم الانام (الاتنولوجي) ان يرسم حدودها ، اقليات سيكتشف غوّاصو المستقبل آثارها بعد الاديسلبية ، الهوبونتي ، الكاغو والسارازان .

وربما فيما يتعدى اوروبا . هناك اورفريقيا Eurafrique توشك على الولادة : انها بذرة امل خجولة الان ولدت في طمي المفاهيم الشائعة والاحتقارات ، وان امبراطورية ستأتي لا يمكن لغير الديمقراطية الليبرالية ، ديمقراطيتنا ، ان تسود فوقها .

فاذا تمتمت المتحدات الفلاحية عندما ذكّرت الكنيسة بمساواة الجميع امام العبادات واذا كان الملوك قد حاربوا المفاهيم الشائعة القديمة حتى يبقى الامن العام سالماً ، فأننا ندرك في اي منظور تاريخي مواجه للاقليات ترتسم ديمقراطيتنا الليبرالية ، إبنة المحبة التي صارت قبولاً للآخر . وحارسة هذه « الطمأنينة العامة » التي ارادها الملوك مع مجد الله .

حول القرار السياسي الخارجي : التخطيط والديمقراطية

شارل زور غبيب

التخطيط والسياسة الخارجية

حظي الحدث بأهتمامات جريدة الرأي هذه Le Canard enchaîne ، التي صارت مؤسسة وطنية ، في عددها الصادر في رأس سنة ١٩٧٤ . « كان ميشال جوبير يستشرف بان الوزارة الفرنسية للشؤون الخارجية كانت بحاجة الى ترميم جدّي . وهكذا انشأ كومندوس من الاداريين الشبّان . اعادة نظر في كل شيء : من البحث عن افكار الى حساب كلفة الحقيبة الديبلوماسية . حتى جرت محاولة لوضع لوحة مقارنة بروائز ذكاء السفراء المحتملين . . . » ، هكذا علّق جان مانان ، بينما كان فيليب تسوّن ، المأخوذ بسخرية لاذعة ، يضخم الصورة كثيراً : « هكذا ، ونحن نجهل الأمر ، يوجد في خبايا الكي (الخارجية الفرنسية) آلة ضخمة مع اكداس من الازرار والاشارات . يتكوكب حولها بعض البوليتكنيكيين ومهندسي المناجم . وفي كل صباح يعبيء هؤلاء التكنوقراطيون الشبان القذيفة بالتقارير الضخمة التي كتبها بالامس الدبلوماسيون الفرنسيون من ارجاء العالم حول الوضع الدولي . طوال النهار يتركون الآلة تحمى وهي تعلك الورق وتهضمه وتلفظه في المساء على شكل ملاحظة توقعية تعرّض فوراً على الوزير » .

كان النموذج المذكور هو « مجلس الامن القومي » NSC في الولايات المتحدة . وهو جهاز استشاري مولج باسداء النصح للرئيس حول المسائل الكبرى في السياسة الخارجية والدفاعية . وفي عهدي كندي وجونسون كان المستشار الخاص لشؤون الامن القومي » ـ على التوالي فيك جورج بوندي ووالت روستوف ـ يضطلع بدور تنسيقي واستنتاجي بشكل خاص ، يساعده في ذلك فريقٌ محدود ، قريب ، بوظيفته ، من « حكومة »

فرنسيَّة . لكن ريتشارد نيكسون وهنري كيسنجر وسّعاً كثيراً من صلاحيات « المجلس » وطوّرا وسائله : فمن الآن وصاعداً ، لم يعد الأمر يتعلق بتحقيق خلاصة الآراء في الاجهزة الوزارية . بل بوضع الخيارات الممكنة بشأن كل مسألة كبرى امام الرئيس ، انطلاقاً من دراسات تحليلية دقيقة ، وهذه الخيارات مرفوقة بفوائدها وعواقبها على المدى الطويل .

ان استعمال مسار مساعد على القرار في الولايات المتحدة ، ومختلف تماماً عن الاساليب الدبلوماسية والعسكرية التقليدية ، انما يلبّي شبكة ضرورات جديدة : فقرارات السياسية الخارجية تمثل جزءاً اساسياً من دور الرئيس ولها نتائج عميقة بالنسبة الى الولايات المتحدة : فلا بد من تقويم دقيق لعواقب الخيارات الدبلوماسية والعسكرية على المدى الطويل ـ يكفي ان نذكر مثال اختيار جهاز اسلحة ، ان مسائل السياسة العسكرية والخارجية تؤثر في بعضها البعض اشد التأثير ، فيغدو حيوياً تحليلُ هذه التفاعلات قبل الانتقال الى القرار ـ مثال ذلك أثر زيارة ريتشارد نيكسون لبكين على المحادثات مع السوفيات حول الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، التي اثرت بدورها على تطور النزاع الفيتنامي .

مما لا شك فيه ان فرنسا لا تتحمل مسؤوليات مماثلة لمسؤوليات الولايات المتحدة على صعيد « السياسة الخارجية الكبرى » . . لكن العلاقات الاقتصادية الدولية تطرحُ على القادة الفرنسيين نفس النوع من المسائل التي توجب على الاميركيين مجابتها في المجالين الدبلوماسي والعسكري . فمنذ نهاية سياسة الحماية وبداية فتح الحدود ، يضغط المحيط الدولي بقوة على الخيارات الصناعية والطاقوية والزراعية في فرنسا . وغالباً ما يكون للقرارات المتخذة عواقب مديدة ، لا تكتنه دائماً بالحدس الخاص برجل السياسة ، فتستدعي دراسة وافية . ان كل عمل في قطاع معين ـ عملة ، مبادلات تجارية ، استثمارات اجنبية ـ يؤثر على الاعمال الاخرى ، اما لتعزيز فعالية المجهودات المبذولة ، واما لمقاومتها ، هكذا تظهر ضرورة نقل الاوالية الاميركية للمساعدة على التقرير الى السياسة الاقتصادية الخارجية ، وضرورة انشاء مركز في فرنسا لتحليل استراتيجي للعلاقات الاقتصادية الدولية بغية تعزيز المواقع الفرنسية والاوروبية في المجابهة الاقتصادية مع الولايات المتحدة واليابان .

لنضعْ هرمية أهداف طويلة الامد متوافقة فيما بينها . ولنقدّم للحاكم تشكيلة من الاستراتيجيّات البديلة التي تسمح ببلوغ هذه الاهداف . ومن وضع السيناريوهات للمجابهة التجارية المسمّاة « حلبة نيكسون » مع الولايات المتحدة واليابان ، الى تحاليل منظومة اشباع الحاجات الاوروبية الى الطاقة ،ومن إعداد الحوار بين الشمال والجنوب الى اعداد الخطة الفرنسية لنزع الاسلحة (وهي تتخطى الشواغل الاقتصادية الصرف . . .) ، لا شك في نجاح مركز التحليل والتوقع في وزارة الشؤون الخارجية C.A.P ـ لأن هذا هو مجالها . ولقد استطاع هذا المركز ان يعزّز بأعماله الثقة بالمقترضات الفرنسية ، وثانوياً ، اذ نظّم تعاوناً عريضاً بين الجامعيين والدبلوماسيين المحترفين ، سمح بتجاوز الانقسام المألوف ، الى عشائر وجهات منغلقة على نفسها ، في جهاز الدولة والمجتمع الفرنسي » .

تبقى جوقة المشكلات التي تثيرها ممارسة التخطيط ـ او التوقع ـ في السياسة الخارجية .

كيف يمكن التوفيق بين سيرورة « المحلّل » وسيرورة الديبلوماسي ـ وبالاخص بين سيرورة « المنظر » الذي يكون غالباً من اصل جامعي وسيرورة « الممارس » ؟ ان بعض تيارات العلم السياسي الراهنة ، التي تسودُها اسطورية التنظير والهواجس الطرائفية ، تنحرف بكبار جهابذتها واساطينها الآخرين عن وقائع عالم سياسي لا يتقبل بسهولة « التكميم » او « المنهجة » . وهذا الانسحاب يدعو للاسف على قدر ما يعتبر علم العلاقات الدولية ، ككل علم سياسي ، علماً تطبيقياً ، وعلى قدر ما يكون التناظر مع العلوم الدقيقة، التي يستند اليها كثير من المنظرين ، تناظراً غير صحيح ، لان المتغيرات التي تتدخل هنا هي متغيرات لا متناهية ، وبقدر ما لا يكون التمييز النوعي بين بحث « صرف » وبحث تطبيقي ، باعتبارة ادنى منه لأنه مجرَّد استقصاء اعتباراً من قوانين ونظريات ، متكيفاً مع حقل العلاقات الدولية ، المتميز بالشكوك والتقلبات . ان بعض الدراسات الحقلية الفاردة (مونوغرافيا) « الاختبارية » اذ تفكك مسار التقرير السياسي الخارجي ، تبدو باطلة بطلان ذلك الشعور باللانهاية عند الشاطيء الغربي لبحيرة فيكتوريا ـ ينانزا الذي كان يتباهى به ديبلوماسي من القرن الماضي ـ لنوربوا لبروست (Le NORPOIS - proust) . . . ومما يؤمل هو ان عدداً من المنظرين والخبراء الجامعيين ،

يبدّلون موقفهم ويقلعون عن هذا الانسحاب من العالم الواقعي ، فيقبلون التعاون مع الممارسين ـ اي المساهمة ضمناً في قيادة افضل للسياسة الخارجية في بلدهم ، وهذا ما يمكنهم ان يفعلوه دون ان يفقدوا استقلاليتهم . ستكون مقاربتهم مفيدة اذا استعملوا مدارك يفهمها الممارس ، واذا كانت هذه المدارك ، ناضجة بشكل كاف لتغطية جميع عناصر المسألة المعنيَّة ، واذا تحرّروا من الدوغمائية فتنفتح مقاربتهم على مجابهة الواقع الذي يمكنه ان يفجر تناقضاته ويستدعي اعادة النظر بأمره .

يعود الى الممارس امر الانقطاع عن اقتناعه بلا جدوى كل مقاربة نظرية او عاقلة ، وعن خوفه ايضاً من سلطان المخططين وتأثيرهم على سلطته التقريرية بالذات ، ان الدبلوماسي هو بالدرجة الاولى تعميمي ، ذو معرفة اسلوبية جوهرياً ، يهتم بـ « الكيف » اكثر مما يهتم بـ « لماذا » المسائل التي يتوجب عليه ان يعرفها . ان اسلوبه العملي هو نقيض الفكراني ونقيض ـ الفعالية وسوف يميل الى ان ينقل لخلفائه سياسات لم توضع ابداً موضع الشك او موضع التحديد المتجدّد ، لكن حتى في عالم ثوري ، يعتبر الحلول المتدرّج لمفهوم الاستقلال المتفاعل محل مفهوم الامن القومي محدداً لدور هام للتخطيط والتوقع . يضاف الى ذلك ان انتظار الشركاء والاخصام ـ الدول او مجموعات الدول ـ لردّ مناسب للمقترحات وللتحديات التي اطلقوها في المناخ شبه البرلماني للمنظمات الدولية الكبرى يجبرُ على صياغة « مشاريع » حقيقية ـ ولو لغاية تكتيكية ـ ويستبعد الشكوكية المميزة والتأملات المغالية في تناقضات الحياة الدولية . ان الديبلوماسي « الكلاسيكي » الذي يتثبَّت بقوة ، في جلسة عمل لمركز التحليل والتوقع CAP ، بأن « النظام الاقتصادي الدولي الجديد » ليس الا شعاراً فارغاً ، اخترعه ممثلو العالم الثالث المفاجئين ايضاً وضع سياسة فرنسية بأتجاه الجنوب . . . لا شك ان الديبلوماسي التعميمي مفيد في وظيفة التفاوض . خاصة عندما يكون في مركز بالخارج . لكن اشغال المفاوض تتجه نحو الانخفاض بالنسبة الى اعمال الادارة المركزية التي صارت بحاجة الي الديبلوماسي ـ الخبير . الذي يلاحظ، يحلّل ويرصد الوقائع الدولية التي تدخل في نطاق اختصاصه ـ وهذه ضرورة تزداد ايضاً بسبب خصوصية بعض القضايا مثل قضايا التسلح النووي ، التثميرات الدولية او النمو الاقتصادي في مجتمع دولي مختلف . الحقيقة ان نموذجاً جديداً للديبلوماسي هو في طريقه الى الظهور : ان بعض ديبلوماسيينا الكبار ـ جان لالوا ،

فرانسوا دي روز ـ هم في الآن ذاته من كبار الخبراء . . . وان هذا الظهور سيزداد بسبب الانفتاح الفكري للجيل الجديد وبسبب وجود المدرسة القومية للادارة (رغم ان التعليم الدولي لا يزال فيها محصوراً جداً . وقريباً جداً من سجالات الحوليات Annales في العشرينات . . .) ولن تكون الطفرة متحققة تماماً الا عندما تتخطى التناقض الاساسي بين الموقف التراتبي ودرجة التخصص ، وعندما تنتهي التبعية التقليدية للخبراء تجاه التعميميين ـ وهو سبب جوهري للنظرة المحافظة الى المجتمع الدولي .

فما هو التأثير المباشر للمخططين على القرار السياسي الخارجي ؟ في الماضي كان هناك نكتة رائجة في واشنطن تقول : لا يؤثر المخططون الا عندما لا يخططون . هل هي نكتة ام محصّلة ؟ هناك تجربة اميركية اخرى ، تجربة المجموعة السابقة للتخطيط السياسي في نظارة الدولة ، تدعو الى طرح المسألة .

ان الـ « Policy Planning Staff »، المؤسس في ايار (مايو) ١٩٤٧ على يد الجنرال مارشال ، سكرتير الدولة ، والذي قاده جورج كنان Kennan ، كان قد واجه مباشرة اخطر مسألة آنذاك : فكان مطلوباً منه ان يصوغ ، خلال اسبوعين ، اقتراحات حول وسائل اعادة بناء الاقتصاد الاوروبي . هكذا كان على جورج كنان وفريقه ان يقوموا بعمل محدد قوامه وضع خطة مارشال . قبل ان يطلب اليهم معالجة قضايا اخرى اساسية آنذاك : حصار برلين ، مستقبل المانيا ، توحيد اوروبا ، ارساء قواعد الحلف الاطلسي ، تطور اليابان ، الصين ، جنوب شرقي آسيا . . . اذن كان فريق التخطيط السياسي يلعب دوراً متميّزاً ، بفضل المساندة التامة التي كان يظهرها له وسكرتير الدولة ، لكنه كان ميّالاً الى التصرف تسلطة « عملياتية » تشارك بنشاط في حل المسائل المباشرة جداً ، وتتناسى كلياً التخطيط على المدى الطويل . ان ابدال الجنرال مارشال في كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ بـ دين اتشسون على رأس سكرتارية الدولة سمح لاجهزة الوزارة بان « تثأر » لنفسها : فحصلت على اناطتها بالاطلاع على تحليلات فريق التخطيط قبل رفعها الى سكرتير الدولة (لوحظ رد فعل مماثل في الكي دورسيه ، بعد ذهاب ميشال جوبير) . خاب امل جورج كنّان فاستقال في خريف العام ١٩٤٩ . وبعد ١٢ سنة ، مع حلول ادارة كندي ، لم يكن اسلافه القدماء يتمتعون بثقة سكرتير الدولة : فهذا الاخير ، دين راسك ، غير مقتنع صراحةً بفائدة استشارة المخططين في مسار وضع القرار واصدر حكماً

سلبياً على نوعية اعمالهم . رفع مرتبة مؤسسة لجعلها غير هجومية : هذا العلاج ليس فرنسياً فقط . سنة ١٩٦١ تحول الـ « Staff » الى « Council »؛ وهذا يديره سكرتير دولة مساعد من الآن فصاعداً ، ونفوذ المجلس هو لا شيء ، وله كل الحرية في النظر بمسائل متوسطة ، وبعيدة المدى ، وفي عام ١٩٦٩ جرى الغاء « المجلس » بوصفه كياناً مستقلاً .

ان هذا الانحلال وهذه النكسة لهما دلالتهما ، فلا يمكن لوحدة خاصة بالتخطيط السياسي على المدى الطويل ان تعمل بنجاح الا اذا اضطرت لان تلعب « اللعبة البيروقراطية » داخل النظام التقريري السائد ـ نظام وزارة الشؤون الخارجية ، ولكي يحظى المخططون بأذن الوزير الصاغية عليهم ان يتنافسوا الوحدات الادارية الاخرى : وبما انهم لا يملكون السلطة ولا المسؤولية الصادرة عن مرتبة معينة ، فسوف يتوجب عليهم ان ينعطفوا شطر المسائل المباشرة لكي يكونوا اكثر قدرة على المنافسة .

ان الشروط اللازمة لتخطيط حقيقي ـ هذا المجهود لأجل الرقابة او الحد من الضياع في السياسة الخارجية ـ تبدو لنا قابلة للانحصار في شرطين . من جهة الاستقلال البنيوي : لا يجوز لفريق التخطيط ان يرتبط بأدارة « عملياته » مثل وزارة الشؤون الخارجية ، وانما يجب ان يرتبط مباشرة برئاسة الجمهورية . وهكذا يمكنه ان يحرز السلطة اللازمة لقيامه بوظيفته الاستشارية هو بشأن الحلول المنشودة ، تحت ستار التدخل في المسار التقريري الملموس . ومن جهة ثانية ، سيرورة فكرية نقدية : فالمخططون الذين يعتبرون ان اسهامهم هو فكري صرف ، سيتوجب عليهم الاهتمام بـ « لماذا » وليس بـ « كيف » ، والتبني لمنظور استراتيجي وليس لمنظور تكتيكي ، والتركيز على دور تجديدي حتى يعيدوا النظر في المواقف الجاهزة ويبحثوا باستمرار من مقاربات جديدة . سيرورة نقدية وليس وضع فلسفة سياسية ، واطار مفهومي اساسي ـ لا يمكنهما ان يعودا الا للسلطة السياسية . واخيراً لا شك ان الصيغة الاكثر طموحاً يمكنها ان تتعينً في تراتب للجماعات وللادوار التخطيطية ، موازٍ للتراتب الذي اقترحه روبير روتشتاين R. Rothstein على الادارة الاميركية سابقاً[1] . وبامكان نظام تخطيطي كهذا ان يتضمن : فريق دراسات استراتيجية

[1] ـ Planning , Prediction and policymaking in Foreign affairs, Bostan, Little, Brown and Co. 1972. particulièrement p. 89 - 109

في الاليزيه ، يستخلص آفاقاً جديدة ويقترح توجهات جديدة على المدى الطويل ، وفرق تحليل على المدى المتوسط ، داخل ادارات الكي دورساي ، تساهم في وضع ردود فعل على بعض الاحداث التي تستلزم معرفة ميدانية دقيقة للمنطقة المقصودة ، ومجموعة تخطيط خاصة في الكي دورساي ، تدرس نتائج السياسات الراهنة ـ وسيط تحليلي مثالي بين مختلف الادارات .

السياسة الخارجية والسياسة الداخلية

ان عبادة الاسرار لا يمكنها ان تفاجأنا لدى حكام مصابين بالحنين الى دبلوماسية على منوال القرن التاسع عشر ، قوامُها واقعية سياسية ومناورات وراء الكواليس ـ دبلوماسية رائدها الدائم هو موريس كوف دي مورڤيل ، الذي نجح ، في الماضي ، تحت ستار « مذكراته » في اخفاء البلادة المدهشة لهذه السياسة الخارجية العادية جداً التي كان يديرها في عهد الجنرال ديغول . فهل يعتبر صمت الرأي العام شرطاً مثالياً لعمل كبير في العالم ؟ في المجتمع الدولاني التقليدي الداخلي ، كان عدم الاتصال بين الاوساط السياسية الداخلية والدولية امراً ملحوظاً ، اذ ان الوسط الداخلي يقوم على المصلحة والتجربة التاريخية القومية ، والوسط الدولي يقوم على التوازن والهندسة السياسية . ان تتوقف حالة الحكم على ارتباط الرأي العام به ، وان يكون الحكم مراقباً « جدا » من قبل المحكومين ، فسوف يتعرض للخطر حسب الظروف بحيث انه قد يجد نفسه مشلولاً بـ « المحظورات » التي افرزها الوعي القومي ، او بالعكس بحيث انه لا يعود يسيطر على فعله الذي « سيزدان » تحت وطأة الحماس الشعبي ـ باخطاء مميتة من طراز خطأ ميونيخ سنة ١٩٣٨ . . .

لكن اليست السياسة الخارجية ، بحسناتها وبسيئاتها ، حصيلة اللعبة السياسية الداخلية ؟ الا تزداد وثوقاً اذا اكتسبت بعض الشفافية في نظر المحكومين ؟ ان البرهان المضاد نجدُه واضحاً منذ بداية الجمهورية الخامسة : ان مذكرة الجنرال ديغول في ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٨ القاضية بانشاء قيادة ثلاثية داخل الحلف الاطلسي ، جوبهت بنظرة سلبية في فرنسا ، وكان الكشف عن مضمونها من اعمال احد الشركاء . . . على شكل « تهريبة » افادت منها جريدة دوسلدورف Der Mittag . ونضيف ان وعي المحكومين ، في المنظور الخاص بالسياسة الخارجية « العالميّة » ، لمتطلبات « المجتمع

الدولي الآخذ بالتكون » يمكنه ان يدعم بفعالية جهود الحاكمين ؛ « فالعالموية الثالثية » المميزة للرأي العام السويدي سمحت لقادة ستوكهولم بانتهاج « سياسة تجاه الجنوب » تقدمية (بدءاً من التخلي عن تسديد الديون من جانب الدول الاكثر فقراً) .

الحقيقة ان الرأي العام الفرنسي لا يعلن موقفه الصريح من القضايا الدولية : تدل الاحصاءات على « ارتياحه » في هذا الميدان ، وعلى تباطؤ تطوره . . . وفي الآن ذاته تكشف السهولة التي يمكن للحكام استعمالها في تعديل مواقف الرأي العام . فالاعلام ضعيف جداً ، والاخطاء فاحشة ، والاهتمام شبه معدوم ، وعدد كبير من الامتناعات عن ابداء الرأي في قضايا السياسة الخارجية : هذه هي استنتاجات الباحثين . لكن اذا حدث تهديد ضد « سيادة الجماعة» ، يظهر مجدداً الشعور بالانتماء الى الجماعة القومية : الرأي العام يتردد ،يتحرك، يتغير ، وعندما يطرأ حلّ معين ، يتقبّل الامر الواقع ، يعود الى صمته ، وجموده المألوف . وبالتالي لا بد للحكام من ان ينتظروا « اكتمال التبدل » في الرأي العام على ضوء الاحداث وبمرور الزمن . استمرار الظاهرة من خلال الجمهوريات : سنة **١٩٣٨** اشترك الفرنسيّون في « تسوية » ميونيخ (بنسبة **٥٣**٪ من الاشخاص المستجوبين مقابل **٣٧**) ، ثم سنة **١٩٣٩** امام اليقين شبه التام بنشوب الحرب اعلنوا بكثافة عزمهم على مقاومة كل اعتداء الماني جديد (**٧٦**٪ مقابل **١٧**) ؛ وفي سنة **١٩٤٥** ، وقفوا الى جانب الأمر الواقع في الهند الصينية (**٦٣**٪ مقابل **١٢**) ثم سنة **١٩٤٩** ايدوا ضم الهند الصينية للاتحاد الفرنسي U.F (**٦٨**٪ مقابل **١٢**) ؛ ليتمنوا بعد ذلك باربعة اعوام ، وفي مواجهة تدهور الوضع ميدانياً ، وقف الحرب بالتفاوض وحتى الانسحاب الصرف (**٦٠**٪ في شباط (فبراير) **١٩٥٤**) ـ الخضوع للواقع حلّ محل الرغبة الاولية التي كانت تنشدّ بخاصة الى رد فعل عاطفي . وفي مرحلة ما بين الجمهوريتين الرابعة والخامسة ظهر نفس التطور بخصوص الجزائر ، من رد الفعل الاولي للابقاء على الولايات الجزائرية ضمن السيادة الفرنسيّة الى القبول بنيلها الاستقلال : في اذار (مارس) **١٩٥٧** صار القائلون بالأمر الواقع اقلية ، للمرة الاولى ، في مواجهة انصار « روابط اقل التصاقاً » (**٣٤**٪ مقابل **٣٥**) ؛ لكن اعتباراً من صيف **١٩٥٨** ظهرت اطروحة (منح الاستقلال عاجلاً او آجلاً) واخذت تزداد (**٤١**٪ من الفرنسيين مقابل **٣٦**٪ في آب (اغسطس) **١٩٥٨** ، و**٥١**٪ مقابل **٢٩**٪ في شباط (فبراير) **١٩٥٩** ، و**٥٨**٪ في آب **١٩٦١**) .

ان الرأي العام يتخلى عن السياسة التي كان يساندها ، للحكام الذين لم يبلغوا « سقف المقاومة » الذي تنقلب المواقف انطلاقاً منه . وهذه التقلبات نادرة : فالرأي العام راسخ في بعض الخيارات الاساسية ، وتعود للحكام مسؤولية الاختيار . ففي ظل الجمهورية الخامسة كان المحكومون ينقادون دائماً لـ « الحظ » الذي تحدّده السلطة ، حتى وان كان هذا الانقياد متأخراً احياناً ، كما هو الامر في حال الانسحاب الفرنسي من المنظمة الأطلسية المتحدة ، وحال تعديل الموقف تجاه اسرائيل ، والمواقف المعلنة بشأن كيوبك Québet ـ حتى اذا ظهر في ظروف انتخابية دقيقة ، انه بامكان جماعات ضاغطة حسنة الانبناء ، ان تسجّل انتقاماً ثانوياً : ومثال ذلك يوم ١٥ اذار (مارس) ١٩٧٨ ، التصريحات العجولة للحزب الجمهوري التي اعتبرت « من غير المقبول » بقاء مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في باريس .

ربما تكون هذه السلبية في الرأي العام الفرنسي عائدة الى وعي معين : وعي حدود قوة وسطى كقوة فرنسا في نشاطها الدولي ـ فهي بخلاف الحرية التي يتمتع بها « الكبار جداً »على الصعيد الدولي وبخلاف الحضور الالزامي لدولة صغيرة معينة يرتبط مصيرها القومي ارتباطاً صحيحاً بالظروف الدولية . . . لكن الرأي العام مصنوع ، جزئياً ، بواسطة الصحافة ووسائل الاعلام التي ما خلا بعض الاستثناءات الكبرى ، تخلق عادات وتعزّز اساطير اكثر مما تظهر الوقائع الكونية . هل هي عبوديات نظام ذي مَيْل رئاسي ؟ في ظل الجمهورية الرابعة ، كانت الصحافة هي الاعلامي المميّز ؛ فقد كانت تسردُ القرارات المتخذة والمساجلات الاولية ايضاً ، وكانت تلعب دوراً هاماً في المناقشات الكبرى حول السياسة الخارجية ، وبادىء بدء في اهم مناقشة بينها ، مناقشة المتحد الاوروبي للدفاع C.E.D ـ وفي هذا المجال جرى تغييب نقطة جوهرية : اذا كان مشروع الـC.E.D قد فشل ، فقد كان الحل البديل الالزامي هو اعادة بناء جيش قومي الماني وليس الابقاء على عدم تسلّح المانيا الاتحادية . وفي المقابل كيف يمكن ، في ظل الجمهورية الخامسة ، اعادة رسم مسار التقرير الدبلوماسي ، اذ لم يكن باعادة النظر في الاواليات العقلية للرئيس ؟ .

ان التشديد ، خلال كل استفتاء قومي ، على الوزن الصغير للسياسة الدولية في قرارات الناخبين الفرنسيين . وبالاخص على تأثيرها الواقعي في حياة الافراد اليومية : يجعل الملاحظة تدور في حلقة مفرغة . فاذا كانت السياسة الداخلية ، من عدة جوانب ،

لم تعد الا « الوجه المرئي » لسياسة الدول الخارجية ، فان الملفات الدولية باتت مجهولة لدى المواطنين العاديين ، واصبحت هي « الامر الخاص » بالحكام ، وبوجه عام بالطبقة السياسية .

يبدو ان زعماء الاغلبية كزعماء المعارضة هم اكثر « تطوعاً » مما هم اكثر « منهجة » - فهم يقدّرون تقديراً ناقصاً اثر النظام الدولي ويفضلون بنفس الوقت ، السياسة الداخلية ، يضاف الى ذلك انه يربط بينهم اقتناع قديم جداً بعدم كفاءة الجسم الانتخابي للنظر في موضوع السياسة الخارجية - لكن الديمقراطية اليست تربيةً اولاً ؟

وبالتالي لن نفاجأ من كون النقاش الديبلوماسي « مخفياً » بانتظام ان استفتاء ٢٣ نيسان (ابريل) ١٩٧٢ ، الذي كان موضوعه اوروبياً صرفاً - توسيع المتحدات والاسواق - جرى قبله من عدة جوانب على الصعيد السياسي لاغراض السياسة الداخلية . بعد سنتين ، اشتكى كلود جوليان Claude Julien من « الغياب الكبير » للسياسة الخارجية في الحملة الرئاسية عام ١٩٧٤ ، وهذا ما سيلاحظه جاك امالريك J. Amalric في انتخابات ١٩٧٨ التشريعية . . . ان المساجلة الكبرى المتلفزة المتناقضة يوم ١٠ اذار (مارس) ١٩٧٤ - الاولى في تاريخ الانتخابات الرئاسية - هي ذات مغزى خاص . البثّ سينتهي . خرجت مديرة القناة الثانية من دورها في الحرص على الوقت ، لتدعو فجأة المرشحين لمعالجة السياسة الخارجية . وتلا ذلك تصريحان صغيران محدودان بحدود المسائل الاوروبية . . . فهل من جوهر القضايا الدولية استبعاد « ديمقراطية الـAgora » هذه التي انبثقت فجأة امام انظار ثلاثين مليون فرنسيّ ؟ ان السوابق الاجنبية تثبت العكس . في سنة ١٩٦٠ كانت السياسة الخارجية للولايات المتحدة في صلب المقابلة المتلفزة بين جون كينيدي وريتشارد نيكسون - الاولى في تاريخ « الانتخابات الرئاسية » الاميركيّة ، فمنْ قضية كوبا الى قضية U-2 ، انتقل بطلا الحزبين الكبيرين من نفوذ الولايات المتحدة المتهافت الى التجسس في العلاقات بين الشرق والغرب ، قبل ان ينتهيا الى صدامهما العنفي الاول : الدفاع عن Quemoy و Matsu . وفي سنة ١٩٧٢ كان السجال حول « السياسة تجاه الشرق » بين زعماء التحالف الاشتراكي - الليبرالي ، ويللي برانت ووالتر شل ، وبين زعماء المعارضة المسيحية - الديمقراطية ، رايز بارزل وفرانتز - جوزيف شتروس ، قد ظهر كأنه نقطة الحسم في حملة تجديد البوندستاغ Bundestag .

اذن لحكام الجمهورية الخامسة حرية تصرف كبرى تجاه رأيهم العام القومي . وفي المقابل ان حريتهم محدودة جداً على صعيد الرأي العام الدولي - او بالاحرى مشروطة بالقيم التي ينتجها ، وبالشرعية التي يفرزها . فالرأي العام الدولي ، المولود من توافق مواقف الحكومات المسجل في الامم المتحدة ، وحتى من الوفاق ، العفوي ، او الشديد « التناسق » بين الآراء العامة القومية ، ليس كياناً اسطورياً ، بل هو ، على حد تعبير مارسيل مرل Marcel MERLE «حصيلة توترات جدلية تفصح عن ذاتها . . . بين مجتمع الحكومات ومجموع القوى المكافحة لاجل تغيير في النظام الدولي » . وحتى اذا لم تكن المسالك متوافقة دائماً مع المباديء ، فان مواضيع تظهر - حق الشعوب في تقرير مصيرها ، حق الانماء . . . - ، وان تحديداً ذاتياً يتأكد تدريجياً . فهل هو تحديد ذاتي يمكنه ان يكون المصير المشترك للقوى الصغرى والوسطى ؟ كذلك يتوقف تأثير الرأي العام الدولي على وجود حد ادنى من الصلة ، من التواطؤ مع الرأي العام القومي المعني مباشرة ، لقد قامت عام ١٩٧٣ حملة دولية ضد استئناف التجارب النووية الفرنسية والصينية في الجو : فأثارت سجالاً حاداً في فرنسا وادّت الى تخلي الحكومة الفرنسية مستقبلا عن اجراء التجارب في الجو ، اما زعماء بكين فقد ظلوا ، خلافاً لذلك ، غير متأثرين كلياً بالاعتراضات الخارجية .

مسألة الشرعية الديمقراطية

في ١٥ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥ اعلن السيد جان بروغليه ، سكرتير الدولة لدى الوزير الاول ، اعلن امام الجمعية الوطنية الموقف « التقليدي » لفرنسا في موضوع الاعتراف « ان الحكومة الفرنسية ، شيمة حكومات اخرى ، تعتبر انه لا داعي للاعتراف بالحكومة الجديدة . . . وهذا الموقف يقوم من جهة على مبدأ استمرارية الدولة الذي يؤكد على ان التبدلات الداخلية لا اثر لها على الوضع الدولي للدولة ، ومن جهة ثانية يقوم على الاعتراف الجاري سابقاً » .

فهل هذا الموقف « تقليدي » حقاً ؟ لا يبدو كذلك . ففي العام ١٩٣٩ كانت حكومة باريس لا تزال تعتقد انه يجب عليها الاعتراف قانونياً بالطغمة العسكرية الاسبانية للجنرال فرانكو ، ولا تقدم الممارسة الفرنسية اي اعلان للمبدأ الذي اعلنه السيد دي

بروغليه . بالاضافة الى ذلك يمكن ان نلاحظ نفس الاقتناع بلا جدوى كل اعتراف شكلي في التعميم الذي كان لامارتين وزير خارجية الحكومة المؤقتة قد وقّعه في ٥ اذار (مارس) ١٨٤٨ . « لا تحتاج الجمهورية الفرنسية الى الاعتراف بها لكي توجد انها ارادة شعب شعب كبير لا يطلب اسمه الا من نفسه » .

وبالواقع ، ان عدة اوساط معارضة ، اذ ادانت « واقعية » الحكومة الفرنسية ، انما تبدو مهتمة بالحاق قيام علاقات دبلوماسية مع نظام جديد بأحترام القادة الجدد لـ « حد ادنى ديمقراطي » : انها استجابة كريمة ، فهي تعبر عن طموح قديم جداً الى اقامة شرعية ديمقراطية .

لاول مرة اعرب الدكتور توبار Tobar وزير خارجية الاكوادور ، عن عقيدة الشرعية الديمقراطية يوم ١٥ اذار (مارس) ١٩٠٧ : ان الحكومات الواقعية ، الناتجة عن انقلاب على الدستور لن يُعترف بها طالما انها لم تحظ باعتراف ممثلي الشعب المنتخبين بحرّية . وفي ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٠٧ الهمتْ عقيدة توبار معاهدة السلام الاميركية الوسطى التي وقعتها كوستاريكا ، غواتيمالا ، نيكاراغوا ، الهندوراس والسلفادور . . وبشكل خاص تبنَّاها يوم ١١ مارس - اذار ١٩١٣ الرئيس ويلسون في خطابه في موبيل : « الحكومة الصحيحة ترتكز دائماً على موافقة المحكومين . . . واننا نبذل قصارانا لجعل هذه المبادىء قاعدةً لعلاقاتنا مع الجمهوريات الشقيقات . . . » . ومن ثم ، جرى تطبيق عقيدة ويلسون على ١٠ انظمة عسكرية او ثورية اميركية لاتينية . . حتى ٦ شباط / فبراير ١٩٣١ ، حيث تخلى عنها ناظرُ الدولة ستيمسون Stimson . الا ان نفس المعيار ستعتمده الاورغواي في فترة ١٩٤٣ - ١٩٤٥ ، وكذلك فنزويلا من ١٩٥٩ الى ١٩٦٨ في عهد الرئيس بتانكور Bétancourt ، ثم تجدَّد ظهورها ، في ادارة كيندي ، بشأن علاقات الولايات المتحدة مع اميركا اللاتينية لكنها اندثرت نهائياً مع **التحالف لاجل التقدم** .

انها عقيدة فاتنة جداً ، لانها تعكس على المجتمع الدولي مثال حكومة لـ ديمقراطية ، غير انَّ محاولة الشرعية لا تنطبق على الوضع الراهن للبنى الدولية . ففي مجتمعنا المختلف المتناقض ، يفصح فعل الاعتراف عن التخطي الضروري للتناقضات بين الدول ، وبالعكس يعتبر فرض اي مبدأ شرعية من الخارج كانه انتهاك للسيادة . يضاف الى ذلك

ان القائلين بمبدأ الشرعية الديمقراطية يتجاهلون على ما يبدو والدلالة الحقيقية للاعتراف : ان الأمر يتعلق بفعل اعلاني ، يلاحظ وجود واقعة . دون ان يخلقها ـ ولو كانت حالة الواقع ، كما لاحظ ذلك بول ريوتر Paul REUTER في كتابه **المؤسسات الدولية** ، تصبح بذلك « حالة قانونية سترتب عليها سلسلة كاملة من الموجبات كأنها صادرة عن مصدر مستمر » .

يضع القائلون بمبدأ السياسة الواقعية Realpolitik معيار الفاعلية مقابل معيار الشرعية : فاذا تحققت الفاعلية السلطوية للحكام الجدّد فانها تخلق واجباً اعترافياً ، يترتب عليه الاعتراف آلياً ، ويجري الاعتراف بالانظمة « لأنها موجودة وليس لأنها محبوبة » .

ان عقيدة الفاعلية هي من اصل اميركي لاتيني مثل عقيدة الشرعية . في **٢١** ايلول (سبتمبر) **١٩٣٠** اعلن استرادا وزير خارجية المكسيك : « لا تنظر المكسيك في نقطة منح الاعتراف . فهي تعتبر ذلك ممارسة مهنية تلحق الأذى بسيادة امم اخرى وتجعل من الشؤون الداخلية لهذه الأمم موضوعاً لتقويمات في معنى او في آخر من جانب حكومات اخرى » . وضمناً التحقق بعقيدة استرادا Estrada ، فرنسا حالياً ، وبريطانيا على نحو براغماتيكي اكثر ، وتمنى مجلس الشيوخ الاميركي ، ازيري حكومة واشنطن تأخذ بنفس الموقف ، كما يدل على ذلك قراره رقم **٢٠٥** تاريخ **٢٥** ايلول / سبتمبر **١٩٦٩** . . .

لكن مبدأ الفاعلية وحده حل يؤسس وحده الممارسة الفرنسية في موضوع الاعتراف ؟ وهل تستبعد السياسة الخارجية الفرنسية استبعاداً كلياً لاعتبار عناصر الشرعية ؟ في **١٥** ايلول / سبتمبر **١٩٥٠** خرجت باريس من « واقعيتها » لتلاحظ ان حكومة الجمهورية الاتحادية هي الحكومة الالمانية الوحيدة « المكوَّنة شرعياً » . وبالتالي هل صحيح ، في حالة جمهورية المانيا الديمقراطية ـ كما في كوريا الشمالية ـ ان الاعتراف بالنظام يجب ان يتضاعف بالاعتراف بالدولة . ان موقف باريس تجاه نظام بكين ذو دلالة اوضح : فطوال **١٤** سنة تجاهلت فرنسا الحكومة الفعلية لدولة معترف بها سابقاً . . .

من جهة ثانية ، اليس الاعتبار الحصري للفاعلية يتناقض مع تشريعات الامم المتحدة ؟ ان المنظمة العالمية اذ نسجت تدريجياً شرعيةً دولية جديدة ، انما تحرّم الاعتراف بالانظمة التي تسيطر عليها اقلية عنصرية او التي نشأت عن انفصال مدعوم من الخارج ،

وهي تدعو الى الاعتراف بحركات التحرر الوطني المكافحة ضد القوى الاستعمارية - والبرهان على ذلك الاعتراف « مسبقا » بغينيا - بيساو .

من الضرورة بمكان تحديد عقيدة الاعتراف الفرنسية . فحكومة باريس عندما تذكر معيار الفاعلية لا تفعل ذلك اطاعةً لواجب دولي وانما بموجب الاستنساب السياسي وحسب . وهذا الشاغل الاستنسابي هو الذي يجب تخليصهُ من كل مدافعة ، فهو الذي يفترض به ان يحكم مقاربة مسألة الاعتراف .

في الواقع ، لا بد لعلاقات فرنسا مع الانظمة الاجنبية انْ تُقام بموجب المصالح المتصارعة - مصالح محض قومية ، سياسية واقتصادية ، ولكنها مصالح يجب على فرنسا ان ترعاها بوصفها عضواً في المجتمع الدولي ، على الصعيد الانساني مثلاً . فالاعتراف هنا ليس الا شرطاً لاقامة العلاقات ، وحدها ذاتُ معنىً كثافة العلاقات . مثال ذلك ، في حالة نظام ينتهك علانية وصراحة اخلاقية الامم الغربية مثل نظام سانتياغو في التشيلي ، لا يعتبر الابقاء على علاقات ديبلوماسية فضيحة ، اذ انه خلافاً لذلك اتاح الفرصة ، بفضل العمل الشجاع للسفير دي منتون ، لانقاذ كثيراً من النفوس البشرية ، والفضيحة تكمن في الحفاظ على مستوى معين من العلاقات السياسية والاقتصادية . . .

في المقابل ، في بعض الحالات الفاصلة . يمكن لمجرد الحفاظ على العلاقات الديبلوماسية ان يسيء ، مستقبلاً ، الى المصالح القومية : تشهد على ذلك الخلافات التي نشأت ، داخل ادارة الشؤون الخارجية بالذات ، حول موضوع كمبوديا ، هنا ، الممارسة الحالية للاعتراف الضمني والآلي بحكومات دول معترف بها سابقاً تجمِّدُ المسار الدبلوماسي ؛ ومن شأن الرجوع الى صياغة صريحة للاعتراف بالحكم - وهو اعتراف لا يعود يعتبر الزامياً - ان يعيد الى السياسة الخارجية الفرنسية مرونة اكبر .

اخيراً ، في مجتمع دولي دائم التحوّل والتطور ، ربما يكون مفيداً ان نلاحظ صعود قوى ليس لها بعد صفة دولانية او حكومية ، وهذا يعيد للذاكرة بان الاعتراف يمكن ان تكون له اغراض اخرى غير الدولة او الحكم . لقد كانت فرنسا واعية لذلك في الماضي ، عندما اعترفت بان الاتحاديين الجنوبيين « هم متحاربون » في ٩ حزيران (جوان)

١٨٦١ ، واعترفت سنة ١٩١٧ بان اللجان القومية التشيكوسلوفاكية والبولندية « هي امم » . وان انبعاث هذه الاعترافات « الصغرى » النْ يكون عاملاً منشطاً لديبلوماسيتنا ؟

الاقليمية ، القومية ، الدولة والديمقراطية

آني كريجيل

تعاني الدولة اليوم من هجمة رفضٍ متعدد الاشكال . فهي تارة تُعارض بالمجتمع المدني الذي التجأت اليه كل الابداعية التاريخية ، شرط ان تتمكن من الخلاص من شباك « الاجهزة الايديولوجية للدولة » . وهي تارة تحظى بنوع من التسامح المؤقت . شرط ان تنقطع هذه الدولة عن الاضطلاع بدور حامل « الرأسمالية الاحتكارية » وان تتقبل لاحقاً ، بعد القطوع الثوري ، البدء بمرحلة زوالها . لكن واحداً من اشكال الرفض الاكثر عنفاً هو ذلك الذي يتناول المقياس الذي على اساسه بنيت الدولة الحالية ، لا سيما مقياس الدولة القومية . حتى انه يجري التذرّع بكون حقل العلاقات الدولية قد بلغ درجة من الانبناء ارفع من الماضي للدفاع عن الفكرة القائلة اذا تطورت انظمةٌ بين اقليمية ، مثل متحدّ التسعة ، ليس هناك اي موجب حتى لا يتطور في المقابل نظام اقاليم ما دون الدولة ، اقاليم ساعية لتصبح « دولاً جديدة » . ان هذا الرفض « الاقليمي » هو الذي ارغب في درسه هنا ـ ومن الوجهة الدولانية : فلا اللامركزية الادارية ولا مركزية السلطات ولا الاتحادية الداخلية مطروحة للبحث هنا وانما المطروح للبحث فقط اشكال الرفض ، الحكم الذاتي ، او الانفصال بشكل ادقّ الرامية على صعيد اقاليم مندمجة قديمة ، الى تكوين كيانات دولانية مناطة بالسيادة والاعتراف الدوليين .

الى اي حد يمكن الشك في المقياس الذي تقوم على اساسه الدول ؟

ان القضية تستدعي تحديداً لنمط الشرعية الذي ينتسب اليه تشكل الدول في اوروبا وحصراً في اوروبا الغربية . لهذا ، جرت محاولة جادّة لتحديد استنادات مادية كفيلة بأن تأخذ بالاعتبار التوسع الكافي ظاهرياً لبلد كفرنسا . وهكذا لوحظ ان تقنيات الاتصال كانت في القرنين الثالث عشر والرابع عشر قد حدَّدت ابعاد النطاق المكاني الذي ظهرت

فيه الدول الاولى في اوروبا الغربية اواخر القرون الوسطى بوصفه مبدأ عالمياً لتنظيم السلطة السياسية داخل مجتمع معين .

بما ان السلطة الملكية آنذاك لا تستطيع ان تقيم شرعيتها ضد النظام الاقطاعي للاسياد ، فانها في الآن ذاته لا تستطيع الحصول على الموارد الضرورية لهذه السلطة الشرعية الا اذا تكفّلت باقامة وتسيير ادارة تؤمّن ما لا تؤمّنه او لا تحسنه تأمينه السلطة الاقطاعية : امن الاشخاص والممتلكات والسلام الاهلي . والحال لكي تكون ادارة « المالية والشرطة والعدل » فعّالةً ، كان لا بد من الاقتدار على اجتياز معقول زمنياً للمسافة الممتدة بين المركز ـ البلاط حيث يتغير غير الملك وضبّاطه لانه لا يمكن لـ « المكاتب » ان تكون في حالة ارتحال دائم ـ وبين الاقاليم . وفي الواقع هناك فيما يتعلق بفرنسا وانكلترا كثير من الحقيقة في هذا الوصف للقواعد التي تأسست عليها هاتان الدولتان ـ انها بشكل عام قواعد ظهرت كانها نهائية بحيث ظهرت في منظور الماضي كأستجابة لجوهر ما بينما لم تكن سوى نتاج لقدرات العصر على صعيد حركة البشر والممتلكات والأفكار . في المقابل هذا النوع من الاعتبارات لا يلقي اضواء قط على انقسام المانيا .

كذلك على مستوى معين من الشمول . لا بد لتشكل الدولة من النظر الحذر اليه بوصفه نتاجاً لظروف عشوائية ، نتاجاً بلغ درجة معينة من التوحد والثبات على الرغم من كونه قابلاً للاصلاح والتبدل اللامتناهيين في ظروف اخرى : ودون السقوط في التاريخانية الصرف ، ليس من الممكن هنا التهرُّب من تاريخ الدولة واشكال الدولة ومراحل تكون الدولة . فكل دولة في مرحلة معينة من تاريخها تتكون من نواة او نواتين ثابتتين . . . وهذا ما يفسرّ من جهة ثانية الظهور المبكّر لفئة من المثقفين هم نتاج محض للدولة وهم في الآن ذاته منتجون للدولة : المؤرخون في نهاية القرون الوسطى ، الحفظة الاوائل في العصور الكلاسيكية الكبرى ، المؤرخون في العصر الرومانسي لحركة القوميات في القرن التاسع عشر ، كل هؤلاء لم يلعبوا دورهم مع هذا فقط لانهم كانوا يشكلون مع الفولكلوريين والاتنوغرافيين قاطرة « رواية الاصول » التي تتباهى بها كل امة ، بل لانهم وحدهم كانوا يعلنون ، يرافقون ، وينتبهون لتكوين الدولة اي لملكية جماعية لا تتجزأ .

والحال اذا كان هذا هو نمط الشرعية الذي تقوم الدولة عليه ، ونعني العُرف ، فان موقفين ممكنان بوجه عام يجدان مبرراتهما في هذا الجانب البراغماتيكي ايضاً ، النسبي ،

الملموس ، للتوصل الى نمط آخر من الشرعية ، نمط اعلى من الاول نظراً لانه ينتمي الى مصلحة او مبدأ متحرّر من كل ارتهان للظروف ، لا يصح عليه الاستثناء ويتحدّى تقلبات الزمان والمكان . وهذان الموقفان هما ، تناقضياً ، الرفض القطعي والمطلق لاخذ الدولة كما آل بها الحال ، ومن جهة ثانية التوكيد القطعي والمطلق ايضاً على عدم تبديلها جذرياً .

ان الموقف الاول ، موقف رفض كل شك اولي بتكوين الدولة المثبت عُرْفاً ، ليس مجرد بُعْد من ابعاد المذاهب المحافظة . اننا نعرف خلافاً لذلك ان الشيوعيين الروس . مثلاً ، كانوا يأملون دائماً ، وبالواقع صح املهم حتى بالسلاح ، في الابقاء على الاطار القديم لامبراطورية القياصرة كاطار للدولة السوفياتية : ان استمرار العلاقة بين روسيا ، القوى الاستعمارية القديمة ، ومستعمراتها القديمة ، كان في كل حالٍ محدوداً ، اولاً ، بواقع انه لم يتناول سوى وجهها الداخلي . كذلك الشيوعيون الفرنسيّون ، كانوا لامد طويل ، وعلى منوال الاشتراكيين الاوروبيين ، يقولون بان قوة صراع الطبقات في المتروبول سيتوصل الى تحرير البيروليتارية الفرنسية والشعوب المستعمرة في الامبراطورية بحيث ان هؤلاء واولئك معاً سيكتشفون مصلحة مشتركة في انشاء دولة اشتراكية مشتركة فينعمون بامتياز قياسي تضمنه ابعادُ الأمبراطورية الفرنسية القديمة .

وبالتالي يمكن لرفض الشك في جهاز الدولة ان يجيب عن حسابات مختلفة : لكن اساسه بوجه عام هو الاقتناع بوجود مصلحة عامة اعلى من كل المصالح الخاصة من النسق الفردي او الجماعي . هذه المصلحة العامة هي مصلحة الحفاظ على السلام ، فاذا كانت غائية الدولة هي حقاً السلام ، السلام الاهلي في الداخلي ، والسلام المحضر في الخارج ، واذا كانت الدولة وحدها هي التي تملك الموارد والوسائل الكفيلة بمنع الحروب الاستنزافية الخاصة ، الحروب القبلية ، حروب النهب والسلب ، عندئذ ، يكون ثمة موجب لوجود الدولة كافياً لتبرير سلطتها . ونكتشف هنا ما اكتشفناه في معظم الدول - الامبراطوريات ، واولاً في اشهرها ، الامبراطورية الرومانية : مبرّر وجود الامبراطورية هو السلم الروماني . وهناك فكرة جعلت منها البابوية الوسطوية اساساً لتفاهمها وتوافقها مع الامبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة : هي فكرة سلام الله بكل المسيحيّة ، وهذه ايضاً هي الفكرة التي نكتشفها اليوم في افريقيا حيث ان رسم الحدود

الموروثة عن المرحلة الاستعمارية يرتدي طابع القداسة . وهذه بشكل خاص هي الفكرة التي تشكل مفتاح العقد في الامبراطورية السوفياتية بأوسع معنى للكلمة : مفكرة « السيادة المحدودة » تنجم عنها مثل حق متحد الدول الاشتراكية في التدخل ضد احد اعضائه الذي تكون اضطراباته الداخلية وسياسته الخاصة مدعاة لاعادة النظر في الحجم الحالي للمعسكر الاشتراكي . وهذه في الاخير هي الفكرة التي تنتمي اليها نفس الامبراطورية السوفياتية في كل ما يتعلق في سياتها بالحفاظ على المكاسب . وهذا يؤدي الى فكرة اخرى ـ فكرة توجّه الاشتراكية نحو العالمية ـ وكل ما يتعلق بالبحث الحاد عن التوسيع والتغلغل في المجال العالمي .

رفض مقياس الدولة

وحق الشعوب في تقرير مصيرها

اذا لم نستسلم لعشوائية مقياس الدولة الموضوع بهاجس هذه القيمة العليا ، السلام ، فاننا سنجد مخرجاً آخر : اعادة تفصيل اراضي الدولة وفقاً للابعاد التي يبدو الشعب ، الوحدة البشرية ، الشرعية الوحيدة ، انه وحده قادر على توفيرها . عندئذ تكون الدولة مبدئياً هي الدولة ـ الامة ، او كما اقترح خروتشوف تسميتها في العالم الشيوعي باسم الدولة في مرحلة متقدمة من الاشتراكية الدولة المتحررة من كل حصرية طبقية ، دولة الشعب بأسره .

ان مبدأ حق الشعوب في امتلاك مصيرها وتقريره بنفسها ، لا يزال واقعاً وصراحةً هو اساس النظام الحديث للعلاقات الدولية . فقد كان وراء التعديل الرائع الذي شهدته اوروبا واميركا اللاتينية في تكوينها الدولاني خلال القرن التاسع عشر ، وهو لا يزال يحرك التعديل غير المكتمل بعد الذي شهدته في القرن العشرين افريقيا وآسيا وفقاً للنموذج الاوروبي وضد اوروبا .

ومع ذلك لم يصبح مبدأ حق الشعوب صافياً وصلباً كالبلّور . فكما ان تعريف حقوق الانسان والمواطن لا يشكو من اي التباس بخصوص تحديد المستفيد ـ الفرد ، الشخص ـ كذلك فان تعريف حقوق الشعوب يشكو اولاً من شكوك تتعلق بتحديد الوحدات المستفيدة . ان ممارسة لغة مشتركة لم يكن ، لوقت ما ، سوى وسيلة مناسبة

للاعراب عن شعور بالانتماء : لكن مهما تكن قوية لدى الفرد معرفته باللغة الامم فاننا نعرف جيداً الآن ، في عصر شمولية التعليم المدرسي وتعميم وسائل الاتصال الجماهيري ، ان اللغة يتعلمها الفرد ويفقدها ، بقطع النظر عن كون مستويات اللغة لا تتعادل في الممارسة الدولانية . اذن هناك حظ متضائل بان يتطابق تاريخ اللغات مع تاريخ الشعوب والدول .

ان الفكرة القائلة بان شعباً ما يمكنه ان يجد اساس هويّته في متحده الاثني الاصلي ، احرزت نجاحاً خيالياً في العودة الى الينابيع الملحمية او الاسطورية . لكن لا شيء يمكنه ان يجعل هذه المسيرة غير معرضة لاسوأ انحراف يتهدد جماعة بشرية : العنصرية حيث ان الفرق الاثني يؤخذ كمؤشر جمعي لخطيئة اصلية لا اصل في الخلاص منها . فلا شك البتة في ان الاطراءات الرومانسية الالمانية الساحرة للخصوبة البشرية في الغابات الجرمانية قد ساعدت لاحقاً على تفتح مَرَضٍ مُرعب لم يتنبه له اولئك الرومانسيّون .

على كل حال ، اذا كان مفهوم الأثنيّة هو اكثر حياداً من مفهوم الشعب ، لأنه ذو استعمال علمي اكثر ، فانه مع ذلك يواجه نفس العقبات : اذ ان المعطى الموضوعي يتخفض بنفس الطريقة التي تجعل من الوحدة الاثنية شيئاً آخر اكثر من مكسب حديث نسبياً ، اعيد تركيبُه بشكل واسع فيما بعد ، مركب غالياً وذو صبغة ثقافية هشّة ، نرى ذلك واضحاً في نوع الحماقة التي يحاول بواسطتها اليوم ترميمُ « الروايات الاثنية » الموجهة لتقديم نوع من الرابط ـ الواصل بين جماعات موسومة بأنها « اقليّات اثنيَّة » وبالتالي ملزمة بـ « الاستيقاظ » من لا مبالاة ظاهرية تجاه بقائها الذاتي .

وبما اننا لا نعرف تماماً ما الذي يأذنُ بتحويل سكان الى شعب فاننا نفهم ان هذا التحويل قد اصبح احد اغراض الاستخدام الرائجة في العالم السياسي ، فعلى نحو متناقض يبدو ان سكاناً صاروا اليوم مهددين على قدر ما يستخدمون كما يستخدم غرض في صراع يتجاوزه ، وعلى قدر ما يفرض عليهم ان يتحولوا الى موضوع للحياة الدولية . لقد اجرت اوروبا المركزية تجربة كهذه في النصف الاول من القرن العشرين : فالشعوب التي تحرَّرت من « نير » الامبراطورية النمساوية ـ الهنغارية ـ وهو نير يتذكرونه به بحنين معين من كراكوفيا الى بودابست ، ومن براتيسلاڤا الى لوبيانا ـ ، والتي مكنها انتصار الحلفاء سنة ١٩١٨ من الارتقاء الى مصاف الدول القومية لم تتمتع الا باستقلال وهمي حتى وان

ظلت تصنف كدول قومية في احصاءات عصبة الامم S. D. N ثم الامم المتحدة O.N.U . فقد اخضعها هتلر اولاً ، ثم سقطت بعد ذلك في القبضة الستالينية ولا تزال الآن ممسوكة بقوة من خلال مؤسسات حلف وارسو . وعلى نفس المنوال ، في الثلث الاخير من هذا القرن ، تعلمت افريقيا بأسرها وعلى حساباتها ان اعتراف المتحد الدولي لا يكفي لاعطاء اللحم والعضلات للدول القائمة فوق وقائع غير مناسبة .

الحقيقة انه يجب القول ان الثورة الفرنسية ما كادت تعلن حق الشعوب هذا ، بوصفه المبدأ الجديد في القانون الدولي ، حتى اظهرت بنفس الوضوح من يخدم هذا ولماذا يستخدم . انها بالضبط ساعة انتقال سياستها الخارجية من الدفاع الى الهجوم . من الدفاع عن الوطن المهدد الى تصدير الثورة المسلّحة . ان حق الشعوب هو اذن رافع لسياسة تهدف نظراً الى اسقاط الملوك ، وتخدم في الممارسة مجد المصالح الفرنسية . ومن حسن حظ طهارة المبدأ ، تمكن الملوك من قهر نابليون : وهكذا نجا منه مجدداً حق الشعوب .

الديمقراطية كمبدأ للواقع

لم يكن حق الشعوب في تقرير مصيرها يشكو فقط نوعاً من انعدام التعريف الداخلي بسبب الشك الخاص بالخواص التي تشكل ، على نحو ثابت ، شرعية الشعوب ومصداقيتها . ان ماركس الذي اعتبر مبدأ حق الشعوب خاصاً بـ « الديمقراطية الثورية ـ اي بتراث الثورة الفرنسية ـ كان من جهة ثانية قد اقترح معايير اخرى او متمّمة : مثل التمييز بين « امم تاريخية » و« امم غير تاريخية » . ان « الجنسيات » التي كانت في سياق القرن التاسع عشر الاوروبي ، تدل على اثنيات او حتى على شعوب بدون دولة نظراً لانها كانت مندرجة في دول ـ امبراطورية ، كانت تقع في نظر ماركس على مفترق حيث يمكنها ، اذا كانت تملك الاستعدادات اللازمة (وبالاخص القدرة على المدافعة بفضل وجود ارستقراطية عسكرية بداخلها) ، ان تدّعي الارتفاع الى مركز دولة قومية ، ولكن حيث يمكنها ، اذا كانت محرومة من تلك الاستعدادات (مثلاً لأنها لم تكن سوى مجتمعات فلاحية بدون وسائل دفاعية ولا احتياطيات تقدُّم) القبول فقط بانصهارها في وحدات دولانية اوسع قادرة على تأمين امنها وتطورها .

مهما يكن الامر ، فان حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وهو مبدأ غامض بذاته ، انما يشكو ايضاً من الالتباس في النماذج التي يمكن بموجبها اظهار الطابع المناسب لتطبيقاته

العملية . وبالتالي قلما يهمّنا جوهره المجرّد اذا كان تحقيقه الملموس لا يشكل قضية على الاقل . ولكن الامر ليس كذلك . ومثال ذلك انه لتجنّب لجوء فاضح جداً اي هذا البرهان المشكوك به ، الذي هو اللجوء للقوة ، جرى اختبار اشكال لطيفة مثل الاستفتاء العسكري . لكن هذا الاستفتاء ليس في معظم الحالات سوى تتويج - او تمويه - لما حسمته القوة من ذي قبل . ان هذه العلاقة الضمنية بين الحرب والاستقلال القومي نجدها ، خلال مرحلة تصفية الاستعمار ، وفي صميم الشعور بان الاستقلال « الممنوح » هو ضربة سيئة ، مهنية ، او انها مشوبة بشبه اللاواقعية .

الا انه في اوروبا ايضاً ظهر اكتمال حاسم في السبعينات الحالية عندما صار دخول عدد من البلدان المرشحة للمتحد الاوروبي مشروطاً بتبنيها النظام الديمقراطي . فهذه العلاقة التي اعلن عن ضرورتها بين التشكل البيندولاني interétatique الذي هو السوق الاوروبية المشتركة وبين هذا النظام للسلطة البيندولانية التي هي الديمقراطية بالمعنى الغربي للكلمة ، توفّر القطعة الناقصة لكي يبدأ حق الشعوب يمتلك منهجاً يسمح له بتجريب نفسه بالملموس .

مقابل جميع الاعتراضات العشوائية المبدئية على ما يمكن ان يكون عليه او ان لا يكون عليه « المقياس الصحيح » للدولة ، صارت الشورى الديمقراطية هي العقبة التي تتكسرً عليها طموحات او استخدامات اقليات فاعلة ، مشوبة او مشبوهة . لقد رأينا مؤخراً كيف ان الممارسة المجردة للديمقراطية الانتخابية نفس فجأة مزاعم القوميين الغاليين او الايكوسيين في التعبير الصحيح والحصري عن تطلعات سكان بلاد الغال او ايكوسيا الى الحكم الذاتي او حتى الى الانفصال عن انكلترا ومهما تكن نتيجة الشورى الاستفتائية في الكويبك حول بلوغ **لا بل بروفنس** نظام « سيادة - اتحادية » مع بقية كندا ، فان الطريقة الديمقراطية الطويلة جداً المتّبعة منذ **١٩٧٦** تظهر انه في الكويبك . ولأن الكويبك مطبوعة داخلياً بطابع الممارسة السياسية لاميركا الشمالية ، شاءت ذلك او ابت ، لا يمكن ان يوجد مقاربة اخرى غير المقاربة الديمقراطية ، حتى وان كان ذلك لنصرة فكرة دولة قومية على الطريقة الفرنسيّة .

ولاجل انكسار هذا الاكتمال الحاسم الذي هو غرباً التوافق بين المقياس الدولاني والديمقراطية ، انفلت من عقاله الارهاب ذو التبرير الوطنجي Nationalitaire . ان

اللجوء للارهاب في ايرلندا ، في بلدان الباسك ، في كورسيكا او في بريتانيا هو في الواقع ذو غايتين : فما هو مستهدفٌ ظاهراً هي الدولة المركزية « القمعية »/ البريطانية/الفرنسية/الاسبانية . ولكن ما هو مستهدف بالافضلية هي الديمقراطية التي لا يمكن رفضها علناً . الا انها هي وحدها تحول دون اي امل بتخريب جذري للنظام الاجتماعي او القومي .

لكي ينبغي للديمقراطية ان لا تسهم في تخريب نفسها ، كما في بلجيكا ، حيث ان تشويه طبيعة نظام الاحزاب وتحويلها الى احزاب لسانية « لغوية » يحول دون التعبير الصحيح عن الارادة الشعبية ووضع سياسة لا يمكن حصرها في الجانب اللغوي للأمور .

العائلات والمتحدات ، الاسس التاريخية للديمقراطية

بيار شونو

كان لا بد من وجود مؤرّخ للدفاع عن قضية الماضي ، الذكرى ، التواصل ، بكلمة للدفاع عن الذاكرة في هذه الندوة المخصصة لمجموع القيم التي تقع في صميم افضل ما في ذواتنا . للتاريخ مكانتهُ في التعليم الجامعي ، وهو بالضرورة له مكانته في هذه المقاربة ، قلّما تهمنا صفة الشاهد . فقد كان مأمولاً منه ان يكون ذا وزن أشدّ . لكنني دافعت كثيراً حتى لا ينحط التاريخ في مجتمعاتنا الى الدور المدني الذي يأتيه من كونه شاهداً على الذاكرة والتواصل . وبالتالي من كونه شرطاً للهوية المميّزة للتقدم ، فلبيت بذلك طلب الزملاء والاصدقاء .

اذن سأرافع عن الذاكرة البعيدة الغور ، ذاكرة الديمقراطية منذ الآف السنين كما نفهمها حقاً في ايامنا ، في مجتمعاتنا الصناعية . قليلة هي الكلمات التي لها ملامح عاطفية في لغتنا الحديثة . فعلى الديمقراطية ان تسجل الرقم القياسي في الخطاب العام . ذلك الذي يمرّ من خلال مُضاعف وسائل الاتصال . وككل الكلمات التي بلغت هذه الذروة الرفيعة من الاستعمال ، فانها اثقلت بالمعاني لدرجة انها لم تعد تتضمن شيئاً واضحاً في نهاية المطاف . ان كلمة ديمقراطية تعني **الخير الاكمل** ، في مجتمعاتنا الصناعية ، وذلك بدون **قداسة** ظاهرة ، واضحة ، معلنة ، بدون التباس . وهذا سبب اضافي لكي نتابع زمنياً المغامرة العجيبة لـ « الكلمة والاشياء » التي تتضمنها الديمقراطية . ان كلمةً بمثل هذا الغنى ، وهذه الخطورة ، وهذا الغموض ، وبالتالي بمثل هذا السحر ، لها بالضرورة ذاكرة عميقة ، وبعيدة جداً ، جداً .

قبل ان نستجوب الذاكرة ذاكرة الاخرين ، استمحكم انّ استذكر اوراق طفولتي ، بين متز وفردان ، في اللورين العسكري . المواطني والجمهوري حيث قضيتُ

اهم سنوات حياتي ، سنوات يقظة ضميري ، في المناطق التي استحالت الى ميادين قتال ، على طريق متزوفردان التي طالما عبرت معالم تاريخها الحاد تاريخ الصدامات الكبرى والانجازات العظمى ، لم تكن الديمقراطية هي الكلمة الاولى التي استثارت ضميري المدني الفتى . كانوا اولئك الذين ربّوني يقولون نفس الشيء بكلمات اخرى . كانوا يحكون عن فرنسا والجمهورية . كانت الجمهورية احدى اجمل الكلمات في طفولتي . اذن كنت جمهورياً في سن السابعة . انه سن الرشد.

الجمهورية وفرنسا . فرنسا ربما اكثر من الجمهورية . فلم تكن فرنسا السيدة الكبرى فقط ، بل كانت ايضاً الارض ، التربة ، المتحد الجغرافي ، التواصل المديد للبشر الذين كانوا قد ساروا على هذه الارض التي كانت تكبرُ من افقٍ الى افق . بين متز وفردان ، في لورين السواحل ، كان هناك النهر دائماً ، ثم ساحل اجدادي الكرّامين وفوق الساحل السفوح الشاسعة من الغابات والزراعات حيث يظهر من مسافات ساحرة ، بعيدة وقريبة ، الاعداء الذين كانوا يأتون لمنازعتنا تراب الوطن المقدس ، الارض التي ينام فيها الاموات . في هذه الطفولة المنغرسة تماماً في الحضارة التراثية التي صنعتنا في احسن تقويم ، كان هناك مادة لكل سياسة ولكل كرامة ، الأرض التي خرجنا منها ، الارض التي تحفظ ذاكرة الزمن الذي يمضي ببطء ، ارض المواطنين ـ الجنود الفلاحين .

وكان هناك **الجمهورية**[1] التي لا تنفصل ابداً عن فرنسا ، كما كانت في الماضي تتلازم المملكة والامبراطورية . وهكذا كان تراثان عائليّان يتوازنان ، موروثان وطني وجمهوري ايضاً ، اولهما ارضي فلاحي ، ثانيهما مواطني وشمولي . . . كانت الجمهورية تتردّدُ دائماً على لسان العم ، لوران وآريجوا ، الضابط المحترف ، الاكثر من اب بالنسبة اليَّ ، الذي كان قد ربّاني والذي خطفه الموت مني وانا في سن التاسعة ، كما خطف والدتي في طفولتي الاولى .

كانت هذه الجمهورية قادمةً من الانوار ، كانت قوة ، عدالة ، وكانت هي الحق في

---

١ ـ شرحت كل هذا في بداية : «La mémoire de l'eternité»

Paris, R. Laffont 1 ere éd , 1975, 300 p

الكرامة ، الاحترام ، السعادة ، لا شك انها كانت صادرة عن مكان بعيد جداً . وكانت ترمي الى فرض نظام عادل وشامل بعيداً ، بعيداً جداً . في فنز كان يوجد ايضاً جيش افريقيا . لم اشك ابداً في الدلالة العميقة للمسحة الوردية على ١٢ مليون كيلومتر مربع لفرنسا الكبيرة . فكنت اجول فيها بشكل ملموس يومياً . وكان الجزائريون ، المغاربة ،

، الاناميّون في قطار التجهيزات يعلنون بحضورهم الجسدي الواثق والمجيد نوجّه الجمهورية الفرنسية نحو العالمية . كنت اتصوّرها تحقق العدالة ، مثل سان لويس تحت السنديانة ، وتقطع سلاسل العبيد . وتلقّح مع باستور . لقد كنا نحن الآخرين اللورانيين ، في سنوات ذلك **المعرض الاستعماري** ، جمهوريين معتدلين ، على خطى جول فري Jules Ferry وبوانكاريه Poincaré وطنيون وجمهوريين ، فخورين بالانتماء الى امة كبرى لا يحدّها بحرٌ ولا محيط في اتجاهها نحو الشمس .

لقد لاحظتم ذلك . كنا نقول الجمهورية . انها كلمة قوية ، ترنّ وتهزّ . كان فلاحو هذا البلد يتكلمون بسهولة اللغة القديمة . ان Res publica هي كلمة علمية لكنها كلمة لاتينية ، كانت هي الانسب لعبقريتنا . لكننا كنا نثمّر في الجمهورية كل ما كان الآخرون ينتظرونه من الديمقراطية .

واذا كنت قد فرضت عليكم حكاية طفولتي هذه ، ضارباً بعرض الحائط كل تحفُّظ ، فذلك لأن الديمقراطية هي اكثر من فكرة ، انها طريقة حياة ، تجربة وجود ، وهي تضرب جذورها في تواصل التاريخ وان تاريخ البشر الحقيقي يرتفع بطيئاً كذاكرة تستعبد نفسها ، مثل هيرودتش الذي يستجوب الكهول ويجري تحقيقاً هادفاً « الى المسؤول دون امحاء الاعمال التي اتاها البشر مع الزمن » .

ان الديمقراطية هي نمط معيشتنا في المجتمع ، وتنظيم حواضرنا وامننا . في هذا الرأس الصغير من اوروبا ، المتوسط المترجرج نحو الشمال ، في خط اولئك الذين كانوا منذ تسعة الآف سنة يزرعون اول حبة قمح ، ويسمعون منذ اربعة او ثلاثة الآف سنة رسالةً مدهشة من عالم آخر او من مكان آخر ، هزّوا في ماراتون اوتار ملك كبير لم يكن سوى طاغية يحكم عبيداً ، واستصلحوا ، منذ اقل من الف سنة ، تربة المسيحية اللاتينية ورفعوا فوقها ١٥٠٠٠٠ حامل اجراس ، فكانت الاجراس تحمل افضل من اصواتنا رسالة

متحد متضامن . ان الذاكرة التي تؤسس هويتنا هي افضل ضمانة لنا بمواجهة حيل اللغة .
فمنذ وفاة الجنرال فرانكو لم يعد هناك دولة واحدة من اصل الـ ٢٠٠ دولة الجالسة في **القفص الزجاجي** ، الاّ وتجلس تحت علم الديمقراطية . ان سويسرا (التي لا تتمثل في نيويورك) ، واوغندا الماريشال ـ الرئيس الدكتور عيدي امين دادا بالامس ، والاتحاد السوفياتي الستاليني بالامس ، البريجينيفي الآن . . . وان ايران ايات الله ، وجميع الدول الكلانية القائلة بشكل اعلى للديمقراطية . ان الاجماع على مستوى الكلمات هو موروث من التثاقف الاوروبي . لم يعد يوجد اكثر من ٢٥ دولة من اصل الـ ٢٠٠ ، يمكنها ان تمثل في نطاق المجموعة الصغيرة للمجتمعات والدول التي تحترم التراث . ويمكننا حتى ان نتساءل عن الديمقراطيات التي اسقطت من قانونها . من اعرافها الحق في الحياة منذ بداية الحياة . ليست الديمقراطية بشكل اساسي هي حكم الشعبDemos Kratein ، الكلمة المشتقة التي لا تعني شيئاً يذكر ، بل الديمقراطية هي نظام حقوقي ، يحترم القواعد المشتركة للخير العام ، وللتوازن المتناسق بين المصلحة المشتركة والقيمة السامية لكل ضمير من الضمائر التي تؤلف الجسم الاجتماعي والفردانية[٢] ، الاندماج والثبات[٣] ، الديمقراطية ، مثل الديمقراطية الزراعية ـ الرعوية ، الكتابة . . ان الحاضرة ، الرسالة العالمية للانبياء . . . قد ظهرت ذات يوم ، ببطء ، بتدرج متصاعد ، في المكان ـ الزمان ، فدفعت ، تجاوزت فقدمت وتأخرت ان الديمقراطية هي في صميم تاريخنا . فمن الايسر زرع تكنولوجيا من زرع طريقة حياة ، تفكير ، وجود وموت .

الكلمات والاشياء

تاريخ الكلمة

من الممكن دائماً وضع تاريخ كلمة ما والمعاني المتعلقة بها . ظهرت الكلمة في اليونانية ، في نهاية القرن السادس وبداية القرن الخامس . ولا اعرف اثراً لها في مكان آخر .

---

٢ ـ تكراراً لكلام لويس دومون

٣ ـ تكراراً لكلام ارثر كوسلتر

أ/ تظهر الديمقراطية اذن في صميم الحاضرة القديمة : انها مرتبطة بنوع من قيادة السياسة وتوجيه مؤسسات الحاضرة ، لكن الحاضرة بالمعنى البدائي ، والظاهرة التي اثارتها كلمة ديمقراطية منذ عشرين قرناً لاول مرة ظاهرة تفترض الحاضرة .

والحال ، فما هي الحاضرة ؟ لن اكرّر ما قاله فوستل دي كولانج . فالحاضرة هي اولاً علاقة اجتماعية بالمكان . اثينا والـ ٢٥٠٠ كلم٢ من الآتيك Attique شكّلتا قبل السرطان الروماني ، ولامد طويل ، اكبر حاضرة في المكان الذي ظهرت فيه الحاضرة ، فهل لاحظتم ان اتساع اكبر الحواضر الاغريقية يتطابق مع البلدان الصغيرة في فرنسا القديمة والبلدان المجاورة ، كان لاثينا اتساع بوڤيزيBeauvaisis في عهد بيار غوبير . وكان لأكبر حاضرة يونانية مساحة مقاطعةمقاطعجي Bailliage ، والمقاطعة هي مساحة متمركزة حول سوق ويكون اتساعها متوقفاً على قدرة بلوغ السوق انطلاقاً من اية نقطة من هذا البلد الصغير . . . سيراً على تخوم القوى البشرية التي تكون كبيرة ، فيكون السير صباحاً قبل شروق الشمس والرجوع مساءً مع حلول الليل .

ان الحاضرة ، منذ الاكروبول ، تدخل ضرورةً في حدود الافق ، ويمكن اجتيازها من اقصاها الى اقصاها بين شروق الشمس وغروبها . . . وبوقت اقل بكثير بالنسبة الى عدّاء الماراتون Maràthon .

لا بد من وضع الحالة الرومانية جانب[٤] . فروما هي تقريباً السرطان الذي خرج بالحاضرة القديمة من حدود التوازن ، شرط بقائها . في اواخر الملكية ، عند نهاية القرن السادس حينما بدأت المعجزة اليونانية ، كانت روما فوق مساحة ٩٨٣ كلم٢ ، تتصف بالمكانة المتوسطة للحاضرة . ولم تكن في بداية الحرب اللاتينية (٣٤٠) تتجاوز اثينا العملاقة تجاوزاً ملموساً ، انطلق التضخم من الحرب السمنيّة الثانية . وفي عام ٣٢٨ ، وعلى مساحة ٦٠٣٩ كلم٢ لم تعد روما حاضرة مثل سواها . فهي لن تشكل امبراطورية وحسب ، فهذا ليس استثناءً ، لكن بنيته الحاضرة ذاتها ستتضخم لتبلغ ابعاد امبراطورية ، واليكم المعالم : ٧٦٨٨ كلم٢ سنة ٢٩٦ ، في اثناء معركة سنتينوم

---

٤ - « Cf. NICOLET, les structures de L'italie romaine, PUF, 1977, P. 77 sq, et P.A. BRUNT, italian Manpower, Oxford, 1971 .

Sentinum ، ٢٧٠٠٠ كلم٢ بعد توحيد ايطاليا سنة ٢٦٤ ، ٣٧٠٠ كلم٢ بعد الحرب البونية الثانية ، ٥٥٠٠٠ كلم٢ بين غزو غالبا الالبية الشرقية وبين الحرب الاجتماعية ، ١٦٠٠٠٠ كلم٢ بعد الحرب الاجتماعية ، و٢٦٧٠٠٠ كلم٢ في عهد القيصر . . . قبل ان تختلط الحاضرة الرومانية مع الامبراطورية نفسها خلال الدستور الأورلياني في بداية القرن الثالث بعد المسيح . انه مجرد وهم حقوقي . فبعد مرسوم كراكالا وقبله ، ظلت الامبراطورية ، في العمق ، اتحاداً ضعيفاً جداً للحواضر المستقلة الى حد كبير . لم اذكر روما مطولاً الاّ لانها الاستثناء الذي يؤكد القاعدة . ان الحاضرة ، مهد الحضارة القديمة ، عندما تكون حية فانها لا تتجاوز ابداً المسافة التي يمكن للانسان بحجم جسده ان يقطعها في يوم واحد . ان اراضي الحاضرة ، تراب الاموات المقدس ، يمكن اجتيازه مشياً على الاقدام بين شروق الشمس وغروبها . وهنا بالذات الشرط الاول « للديمقراطية » بالمعنى الاول ، وهو النموذج الذي لا نزال ندينُ له .

داخل هذا المجال ، لا تُفوَّضُ السلطة . ان تفويض السلطة ، التمثيل ، هما من المسائل التي ستثار بين القرنين الثالث عشر والثامن عشر . ففي بعض مستويات ممارستها ، تعطى السلطة للقضاة . وفي روما ، يمارسونها باسم Senatus pupulusque Romanus (*) ، في اثينا بأسم L'Ecclesia (**) . من الواضح تماماً ان المجتمع في اثينا هو مجتمع تراتبي ، مثل الحياة ومثل بنية دماغنا . بكلمة مثل العقل[٥] . ان التفريق الاساسي . وحصراً الاساسي الوحيد هو التفريق فوق اراضي الحاضرة بين المواطنين اعضاء الحاضرة ، وبين الغرباء والعبيد ، ومهما تكن المؤسسة القائمة فاننا نجد في قاعدها L'ecclesia مجلس الشعب الذي يكون بالملموس الطبيعي مجتمعاً ، فيكون الشعب Demos هو المصدر وهو المجال الاجتماعي الذي تمارس عليه سلطة الحاضرة .

الحزب الديمقراطي هو في آن ، الحزب الذي يحصر المناقلات الوظيفية بالقضاة ، والذي يدافع عن المواطنية العريضة مقابل مواطنية حصرية .

---

* مجلس الشيوخ الروماني

** مجلس الشعب اليوناني

٥) راجع ما كتبه ارتير كوسلتر في : Janus, Paris, Calmann - Lévy, 1979, 348 p -

لم تكن الديمقراطية القديمة تعني ابداً ما نعنيه نحن . فلم يكن يوجد مثال لحاضرة قديمة (الا عندما تقع كارثة الاستبداد) يستبعد كلياً حضور الشعب Demos ، الحضور الجسدي وسط مؤسسة المواطنين المجتمعين في الاغوار (Agora)(***) او في الاكروبول في حالة الخطر . جميعة ارباب العائلات ، اولياء العائلات الواسعة نسبياً ، زعماء الاسر والبيوتات . ويغريني القول ان الحزب الديمقراطي يفرض نفسه في الحاضرة ، وعندما تمحي داخل الحاضرة بنية اعرق بنية العائلات الكبيرة ، الشديدة التراتب ، من حيث مؤسساتها وشبكاتها .

ان ارث الحاضرة الذي اسأت المنشأة الرومانية رعايته لم يصمد امام الانيهار السكاني الذي قضى منذ نهاية القرن الثاني على روما الامبراطورية وارث الثقافة القديمة . الهاوية عميقة لكن الابادة ليست كلية . هناك جزء من العبرة السياسية للحاضرة القديمة مستمر في « مخطوط » يتخطى النسيان . . . لانه بين الحواضر المنحطة ، هناك حواضر باقية . . منحلة الى متحدات فلاحية ، اجتازت الصحراء الكبرى للنكوص الانساني ، وبالتالي النكوص الثقافي امام الغزوات والقرون الوسطى البعيدة . ان الـVilla ، المزروعة القديمة ، في اواخر الامبراطورية والممالك البربرية والنهضة الكارولنجية البليدة . هل ازالت كلياً تلك الاجنة للحياة المجتمعية ؟ كلا بالتأكيد ، فالمتحد السكاني هو احدى ثوابت الاجتماعية المتوسطية منذ العصر الرعوي ـ الزراعي ، ولم تكن الحاضرة سوى التعبير الافصح عن ذلك .

في الذاكرة الاجتماعية والثقافية للبشر في حوض المتوسط ، يشكل المتحد السكاني ، الشعب المجتمع فوق الساحة . . . الساحة العامة ، السوق ، ساحة الكنيسة ، ساحة الجند ، Plaza Mayor . . . الشعب الذي يعزّز دوران الثقافات ، وينظم دفاعه ، يمنح لقضاته سلطة متجدّدة دورياً . . الشعب المجتمع فوق الساحة العامة للحاضرة ، شعب القرويين في ساحة الكنيسة . . . والقضاء البلديَ المتواضع ، ان كل ذلك يشكّل ابسط واوثق كتابة عن الديمقراطية .

ب/ المتحد السكاني اجتاز العصور . ينبغي انتظار القرنين الثاني عشر والثالث

*** الساحة العامة في الحاضرة اليونانية .

عشر لكي يصبح مجدداً ، بعد اتحاده بالاسرة النووية ، القاطرة الصلبة والمنظورة للنسيج الاجتماعي والمؤسسة السياسية .

لنعد الى الكلمات

توارت الديمقراطية من المصطلح مع الجمهورية الرومانية ، فأنحنى الشعب امام الشيوخ والامراء . الشيخ نفسه انحنى امام الامير : الامبراطور الملك ، القيصر ومجلس المشيخة Curia .

الديمقراطية هي من نِعَم الحاضرة المجيدة . يجب انتظار نهاية الانوار حتى يكتسب الجذر اليوناني القديم حق الظهور في لغاتنا الشائعة المترقية الى مرتبة الكتابة الفلسفية . اذن خرجت الديمقراطية من ندمٍ دام قرابة الالفي سنة . . . وظهرت في مصطلح اواخر الانوار .

في قرن ونصف القرن ، حققت الاسرة الدلالية للديمقراطية غزواً مدهشاً جداً على الصعيد العالمي . ويعود غزو هذه الاسرة الصوتية للميدان الدلالي ، الى عاملين .

الاول هو الثورة الفرنسية . لم يعد هناك حاجة الى البرهان بعد فرانسوا فوريه والان بيزانسون[٦] . وحتى نفهم تحوُّل الكلمات ربما ينبغي استذكار تطور الاشياء .

ان الواقعة السياسية الكبرى للنسيج الانساني المتجدد تكوّنه في القرون الوسطى ، هي واقعة الدولة الاقليمية التي تشتمل على الاسر ، المتحدات ، والبنى - الجامعة الزعائمية والاقطاعية . ان الدولة الاقليمية هي ملكية بالضرورة تقريباً . فعلى الصعيد المحلي ينبغي البحث عن استمرار سياسة الحاضرة . الديمقراطية المباشرة للشعب المجتمع . خضعت المؤسسة الملكية لمتطلبات الخير العام . وتوجت **جمهورية** جان بودان . فالمهمة الكبرى للملك هي السهر على الحد الادنى من الامن العام ومن احترام الحق الطبيعي الذي يوفّر لرعايا الامير ، مواطني الجمهورية المسيحية ، الحريات التي تسمح باختيار طريق خلاصهم ، في الكنيسة . وبالكنيسة ، التي تحميها الجمهورية في ممارسة دورها .

٦- François Furet, penser la Révolution française, paris, Gallimand , 1978 Alain BESANçON, les Origines intellectuelles du Léninisme, Calmann- Lèvy, 1977

في الحقيقة ، هنا وهنا بالذات نشأ التوتر في تواصل الحق العام للدول المتنزلة من المسيحية اللاتينية بين ارث السياسة المسيحية بعد الف سنة من المسيحية وبين المطالبة بالأنوار .

بقدر ما يوجد تيار سياسي اكثري في فكر الانوار فانه يتجه الى فصل ، وعلى الاقل ، الى خلط اقل بين حق المدينة وحق الكنيسة او الكنائس ولنوضح ان هذه المطالبة بالفصل قائمة منذ نهاية القرن السابع عشر ، في انكلترا الطهرانية الجديدة ، على لسان روجيه ويليا Roger Williams ليس لصالح المجتمع الموحي بل لصالح الكنيسة .

حدث توتر داخل اجماع عميق حول بعض النقاط الصغرى . وهذا التوتر لا يدور حول الديمقراطية ، انما يدور حول علمنة Laïcisation متعاظمة نسبياً للحق العام . بين كيفيات تفويض السلطة . لقد تأرجح الفلاسفة بين التحالف مع اجهزة الدولة الملكية (الاستبدادية المتنوّرة) ، وبين تعزيز السلطات الوسيطة على الطريقة الانكليزية (مونتسكيو) والحلم اللاواقعي (روسو) بنموذج قبلي مستوحى من الكانتونات السويسرية ،دون الافصاح عن ذلك .

استند حزب « اصلاحي » الى المدافعة عن الحق العام ، لمكافحة السلطة الوزارية وتجاوزات الممارسة العادية للسلطة . فسعى هذا الحزب الى رسم صورة الخصم ، ووضع صياغة عامة للاصلاحات باسم المصلحة العامة ، مصلحة الشعب .

وعندما انطلق المسار الثوري ، ظهر حزب الاصلاح الذي سمّي خطأ ، بالثورة ، كانه حزب الشعب . وقد تداخل مفهوما الثورة والشعب ، حزب الثورة هو سلطة الشعب . اذن السلطة الثورية ديمقراطية . والديمقراطية المطروحة على هذا الشكل تتعارض مع كل شكل تمثيلي . ان الشعب « الثوري » يعلن تأييده للسلطة الثورية بالتصعيد الصريح . هكذا سارت السلطة البلدية في القرن السادس عشر . ان السلطة الثورية تتخاير والشعب الثوري (بعض الفروع الباريسية) يمارس حقه في التصعيد . الثورة لا تعدّ الاصوات ، انها تقطع الرؤوس ، مثلما كانت الشريعة الموسوية العتيقة تحظى الاحصاء ، لان الازلي يعاقب بالطاعون . كان الكسيس دي توكفيل Alexis de Tocqueville قد كشف الآلية ، وجاء البحث التاريخي ليكمل النموذج العملياتي تماماً . اننا نعرف الآن كيف انزرع في عصر المسيحية ، السرطان الايديولوجي والديكتاتورية

الثورية في ديمقراطية المجتمع القديمة غير المقنَّنة . ان التماهي الاسطوري للقيّمين على السلطة الاستبدادية مع الشعب المتجمّع ، بدون تمثيل مؤسسي ، يفسرّكون حزب الثورة المركزية ، الحصرية ، التوحديّة . . . قد اكتسب صفة الديمقراطية. ومنذالآن سيستعمل كل تيار ثوري ، كل سلطة ايديولوجية . . . المصطلح الديمقراطي .

العامل الثاني هو نجاح انظمة تمثيلية برلمانية في اوروبا تستند الى تأسيس معقول ومعتدل للاقتراع العام . ذا التوسع الاستعماري ، والحربان العالميتان الاولى والثانية ، شهدت انتصار الديمقراطيات . واكثر من ذلك ، انتهت الحرب الثانية بانتصار الديمقراطيات البرلمانية التمثيلية وبانتصار هدفها المضاد ، السلطة الايديولوجية الثورية ، وكما ان السلطة الايديولوجية تتكلم اللغة الديمقراطية ، فان تثاقف العالم الثالث المتحرر من الاستعمار بنموذجية الاوروبيين (الديمقراطي التمثيلي والاستبدادي الايديولوجي) ادى الى هذا الفيض اللفظي الذي يضع الاسرة الدلالية للديمقراطية في القمة الموضوعية لكل المصادفات التي لم يحسب لها حساب ابداً في امبراطورية الكلمات الكبرى .

الكلمات والاشياء
فيما يتعدى الكلمات

من الصعب جداً الفصل بين الكلمات والاشياء . فلا نبلغ الاشياء ابداً الا من خلال الكلمات . ولا بد من وضع تاريخ كلمة الديمقراطية . فهو سيعلمنا الكثير حول السلطان الخاص بالكلمات وحول مهارتها في تبدّل معانيها . فنقول الابيض والاسود احياناً في وقت واحد ، الكل ونقيض الكل .

أ/ لنعُد الى الوقائع . في حوض المتوسط ، بعد الثورة الزراعية ـ الرعوية الكبرى مع التحضرِ عاملِ كل اشكال التقدّم . ظهرت بنية اجتماعية ، في النطاق المكاني لحاضرة على قياس الانسان . وعندما نزع القشرة . ليست امبراطوريات الازمنة القديمة الا كونفدراليات حواضر . وفي الاطار السياسي للحاضرة . يمكن ان نقارن بين متحداتنا السكانية التي تنتظمها علاقات حقوقية . وبين تفويضات السلطات وبين مجموع الممارسات المؤسسية التي تسمح بتحقيق المقاربة الاولى لتوازنِ ذاتي الانتظام بين الاندراج والاثبات « holisme » الانتروبولجيين الانكليز الذي بدونه لا وجود لحياة اجتماعية ولا

لفرادة كلامنا الواضح . كانت الحاضرة مدرسية سياسة تعترف بعدم قابلية وعي سقراط الذاتي للانخفاض ، وعيه بانه انسان لكنه سقراط اولاً ، حتى وان لزمه ، اكراماً للاندراج السياسي والاجتماعي ، في اثينا ، ان يتجرّع في مساء عمرهِ كأس سموم الماضي .

لم يبق من تجربة الحاضرة القديمة سوى كلمة (متروكة للكتابة) وحياة مجتمعية لم نعد نعرف عنها شيئاً .

ان تاريخنا تاريخ مكسور . والهبوط السكاني من القرن الثالث حتى القرن الثامن (بنسبة ١٠٠ الى ١٢ . . . في الحوض الغربي للمتوسط) لم يترك شيئاً شفّافاً يتقطّر . ان كل تاريخنا يبدأ مجدداً مع بداية بناء العالم الممتلىء الذي تمَّ بين اواخر القرن العاشر ومنتصف القرن الثالث عشر . لن اكرّر برهاناً عرضته مؤخراً في مكانٍ آخر[٧] .

في الممارسة ، ان تكاثراً لا سابق له في عدد الناس ، هو الذي يتحكَّم بتشكيلة التبدّلات التي نجمت عنها المسيحية اللاتينية في العالم الممتلىء ، رحم مجموعة علاقات وتوازنات تتطابق مع هذا النمط من المجتمع السياسي الذي آل به الأمر الى ان يتحدّد تماماً في الاسرة الدلالية اليونانية للديمقراطية ان النمو السكاني ادّى الى مستوى اتصالات لا مثيل له . مستوى اتصالات يتوافق مع ٣٠ ـ ٤٠ نسمة في الكلم٢/ فوق ٢ مليون كيلومتر مربع ، مستصلحة بنسبة ٨٠٪ ومزروعة بنسبة ٥٠٪ ، مع افتراض وجود ١٥٠٠٠٠ الى ١٦٠٠٠٠ حامل جرس ، اذن فوق ارض مقسمة الى ١٥٠٠٠٠ متّحد سكّاني ، اي الى عدد مماثل من الحواضر الحقيقية الصغيرة . ان ما يميز الشريحة المستصلحة في شمال المتوسط هو وجود متحدات اقليمية اصغر بكثير من الحواضر اليونانية القديمة ، نجدها جزئياً في كومونات البروفنس الكبرى ، في لانغدوك وجنوب ايطاليا .

ان الحياة المتحدية التي قامت الى جنب شبكات الحماية الاقطاعية هي حياة متواضعة مثل الحاضرة ـ الصغيرة ذات المئة الى ٢٥٠ اسرة .

الحقيقة انّ هذه المتحدات الجزئية الصغيرة تقاس بمقياس الاسر . والاسرة مع الكومونة ، هي المختبر الاقطاعي الوسيط لافضل ما نحن عليه .

٧ ـ P. CHAUNU, depuis Histoire Science sociale, sedes, 1974, 438 p, à un Futur sans avenir, Histoire et population, Calmaun - Lévy, 1979, 330 p

لقد شرحت كيف ان الاستصلاحات الحديَّة لمجمل الاقليم[8] كانت قد ضربت التوازن العائلي القديم ، العائلة القديمة التي هي متعددة الاقطاب الى حد بعيد . ان الطفرة العظمى في القرون ١٢/١٣/١٤ هي انتقال اسرةٍ نَسَبيّة متعددة الى اسرة نووية امومية مهيمنة . لقد سمحت المصادر الاحصائية الانكليزية في القرن الرابع عشر بملاحظة الانتقال .

ان ضعف الشبكات النَسَبية الواقية قد شجّع توطيد المتحد . ان العائلات النووية والحاضرة الصغيرة للمتحد القروي لا يمكن فصلها عن صعود الدولة الاقليمية التي تنتقل من **دولة الاقطاعة**[9] الى **دولة العدل والمال** . الى دول عدالة ومالية ، هي ايضاً دولة قانون ، منطلقها قوة عامة ، قادرة على مساعدة المتحد المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالاقطاعة ، وعلى فرض احترام قرار العدالة بهذا الثمن تم الانتقال من الثأر . . . داخل الانساب الى دولة عدالة وماليَّة ، هي دولة قانون قادرة على فرض احترام قرار العدل التحكيمي . هذه الطفرة اساسية . فهي تتضمن انقلاباً في الحقّين العام والخاص . وتتضمن بالواقع اعادة ظهور حق المواطنية الفعلي فوق شاطيء حقوقي اوسع وافعل من ميدان الحاضرة القديمة ، ينطبّق ، فقط . على اقلية ضئيلةٍ من المواطنين . بين **الحاضرة القديمة** ومرحلة الحمايات النَسَبيّة الصرف ، العشائرية والاقطاعيَّة ، المرحلة البربرية ، هناك تراجع وانحطاط . **بين الحاضرة القديمة والدولة الاقليمية** في المتحدات والعائلات الامومية ، يوجد تقدم واضح فاكثرية رعايا الامير المسيحي يتمتعون تقريباً بنظام حقوقي درعائي واقعي مقابل العنف الفوضوي الذي كان في الازمنة القديمة امتيازاً للمواطنين وحدهم . ان رعايا الامير هم مواطنون يتمتعون بنظام الحق العام .

كانت الاسرة النووية هي مدرسة المسؤولية المشتركة . فكل الابحاث[10] التي اجريناها في علم السكان التاريخي تبينّ خلال خمسة قرون ، من الحادي عشر والثاني عشر

---

٨ ـ P. Chaunu, Histoire Science sociale, paris, 1974

٩ ـ P. Chaunu, Histoire économique et sociale de la France, t. I: L'Etat, PUF, 1977

١٠ ـ Cf-Un Futur sans avenir Histoire et population

خاصة من خلال ابحاث جاني ـ ماري غويس J.M. Gouesse حول تكوُّن الزوجين .

حتى السادس عشر والسابع عشر ، ظهور الزواج المتأخر عشر سنوات بعد البلوغ ، وهو زواج الاختيار الذاتي المستقل نسبياً . في سن يبلغ فيها الشريكان المقبلان حالة لا يبقى فيها اسلاف من شأنهم ان يؤثروا على القرار . وهذا النظام هو ايضاً النظام الذي يسمح بالحد الاقصى من التثمير التربوي . كل هذا مثبوتٌ ، وكله يدخل في نطاق الالف والباء ، نطاق المكسب الذين ندين به الى علم السكان التاريخي . في الحقيقة ان الاسرة النووية الاسرة المخفوضة الى مستوى عائلة امومية بنسبة ٨٠٪ هي مفتاح العقد في المنظومة الحضارية للمسيحية اللاتينية الغربية في العالم الممتلىء .

هذا النمط العائلي يضمن ادنى تفاوت بين الجنسين ، وتقاسم المهام داخل وحدة اسروية هي ايضاً وحدة استثمار اقتصادي ، استمرار التوارث التربوي للمكاسب وانتقالها من الجيل الراشد الى الجيل الصاعد . وحدة مرنة ، متحركة : ان متغير سن الزواج يضمن الانتظام الذاتي السكاني .فهذا النظام المرن يحفظ المكاسب ، ويكفل ميداناً مناسباً للتكيف وللابداع .

ونقطة ضعفه هي غياب الحماية الفعالة . لقد حافظت الارستقراطية على الاسرة الواسعة والتضامن الاسروي . انها تمارس حكم الانتقام . وتراجع بنية النَسَب في الوسط الشعبي لم يكن ممكناً الا بتوطيد المتحد وبتطور الدولة الاقليمية التي هي دولة عدالة ، مالية ، اذن دولة حق وشرطة .

العائلة الصغيرة ، مدرسة الاثبات ، تستدعي المتحد ، مدرسة الاندماج . ان الجمعية الملتئمة مرتين سنوياً بحضور ممثلي كل الأُسر (الذكور والاناث الاقتراع العام في القرية ، مع حضور نسائي لاسر الارامل ، في ديمقراطية مباشرة ، وديمقراطية مفوّضة من خلال المسؤولية البلدية القروية) ، الجمعية المولجة بالنظام والادارة وتوزيع الضريبة الملكية ، ومتحد السكّان هذه الجمعية تسمى «Commune», «Collecte», «Paroisse» . . لا تهم التسميات ، فهذا الكيان الجماعي المتواضع هو الكيان الاثبت ، الاهم ، الاشد استمراراً بين كل مؤسساتنا . فهو مع الاسرة النووية المؤسسة الوحيدة التي تحركت قليلا خلال الف عام لا توجد ديمقراطية في العالم الا هناك حيث توجد كومونات مسيرَّة ذاتياً ومجموعات من الاسرالأمومية . هذا الرحم المضاعف لم ينوجد ابداً الا في اوروبا اللاتينية . انه الشرط الضروري غير الكافي للقيام المديد لدولة القانون .

ب/ ان الديمقراطية المفهومة على هذا النحو ليست مرتبطة بحادثٍ عارض ولا بظرف خارجي يمكن زرعه في اي نظام ، انها ثمرة بناء بطيء وغير ملحوظ ، من جيل الى جيل ، خلال الزمن .

انها توازن بين توكيد وعي مستقل وبين الواجبات المفروضة على الجماعة . فكانت تلزمها الاسرة الصغيرة كمدرسة فردية للحرية والمجتمع كمدرسة للمسؤولية . ان الاسرة النووية هي التي كانت تعوز الحاضرة القديمة . فالحاضرة القديمة اشدّ وطأة ، اكثر تطلباً ، واعظم تخفيضاً للحرية الفردية من الحق والممارسة المتنزّكين من المسيحية .

ان ما يجعل الديمقراطية تفهم على هذا النحو ، ليست طريقة تعيين القاضي او تعيين اولئك الذين سيقولون الحق ويفرضون القانون ، بل هو وجود حالة حقوقية ، الاعتراف الحقوقي لحالة من الحرية ولممارسة معينة للحرية . واقدم الحريات هي حَرية التقرير داخل المؤسسة العائلية[١١] . القن حرٌ في التقرير بشأن استثمار قطعته ، ان حصة الحرية الفعلية لفلاّح قديم في القرن الثاني عشر ، لفلاح من القرن الخامس عشر ، اعلى مما هي عليه في مجتمع صناعي . فما يقيم الديمقراطية هو وجود حالة توازن بين الاثبات والاندراج .

ان طريقة اختيار النخب ، توزيع السلطات ، الخلقية بالتحسن ، هي نسبياً ثانوية ، فالديمقراطية اسبق بكثير ، انها تتعدى بطاقة الاقتراع . فهذه شرط ضروري في عصرنا ، لكنه شرط غير كاف اطلاقاً .

لقد تغيرّت على مر العصور طريقة تعيين القضاة وبنيان الهرميّات فتقدم الاقتصاد النقدي كان يميل الى تقويم كل اشكال تملك الوسائل والمنتوجات ، من خلال العملة الرمز والمؤشر المناسب . للمجتمع التقليدي طريقته في تعيين السلطة البلدية ، خاصة في المتحدات الاستشارية الكبرى في جنوبنا ، الذي هو نموذجي حقاً .

ان منظومة التعيين بالتفوق الساطع . الاعتراف الاجماعي ، باجماع الجسم ، عملت مطولًا . لنرَ القنصلية Consult او مجمع الكرادلة Consistoire في الكنائس المستصلحة (المؤسستان تنزعان الى التراكب في هذه الاقاليم ـ المتحدة البروتستانتية في

١١ ـ P. CHAUNU, La mémoire et le sacré, Calmaun- Lévy, 1978, 288 p. .

الجنوب الغالية على جانين استبEstébe، في النصف الثاني من القرن السادس عشر) . القنصلية والمجمع يتخايران ، لكن اعضاء المجمع يخضعون للجمعية التي لا يمكنها ان تعينهم لكنها تستطيع ان تسقطهم . ويمكن للجمعية ان تعطل وتلغي مشروع زواج خلال اعلانه كذلك هو الامر بالنسبة الى طبقة النبلاء . فهو نبيل بموافقة الجميع . من النبلاء وغير النبلاء ، ان هذه المنظومات للتعيين والرقابة والانتاج الذاتي للنخب يلزمه ، لكي يعمل ، اطاراً بقياس الانسان في حاضرة او في كومونة ، وبكلمة في كومونة حاضرة/ مشتركة .

لقد تطوَّرت طرق التعيين ، مع الانتقال من التمثيل الكوموني الى التمثيل القومي . لكن الديمقراطية الحقة تبدأ قبل تداول الكلمة بكثير . فاذا اعيد وضعها في الامد الطويل ، فان ما يشكل قاطرة الديمقراطية قد تعرّض بالذات لكسوف حينما دخلت الديمقراطية في فرنسا الى المصطلح السياسي ما بين ١٧٩١ و١٧٩٤ . ثم اعيد تكوينها بعد ذلك في هذا التواصل المنطلق من المسيحية اللاتينية السلفيَّة الى ديمقراطياتنا الصناعيّة .

توافقات ذاكرة بعيدة

تدلُّ التجربة على ان الديمقراطية هشَّة . فهي لا تُزدرع بسهولة . ولا تزدهر الا اذا فهمناجيّداً الطبيعة الصالحة لنموّها . الحقيقة انه لا يصنع شيء ضد الزمن ففي ضوء التاريخ ارى ثلاثة شروط ضرورية لازدهار دولة ديمقراطية في مجتمع يحترم حرية اعضائه .

- الشرط الاول فلسفي ،
- الشرطان الثاني والثالث تاريخيَّان .

لا يمكن ان يكون هناك مجتمع ديمقراطي بدون هذا التراتب لخلايا الاجتماعية العائلية والمحلية .

ان الديمقراطية كما تبدو لنا في تطورها المستقل حتى عن الاسم الذي أُعطي لها ، تضرب جذورها في اثينا والقدس . لقد سبق ان رأينا في اثينا مهد عقلنا . واهم هي السمة القدسيّة . ففي منطلق الديمقراطية الصحيحة ، الديمقراطية الليبرالية ، هناك تقسيم بين الوجودي والاجتماعي ، الاثبات والادماج ، المصير المحتوم للوعي الذاتي وحاجات الجسم

الاجتماعي . في منطلق الديمقراطية التي هي طريقة اخرى للتعبير عن الحرية ، هناك اذن ما سأدعوهُ **التقسيم العلماني** ، مع التراث الجمهوري في القرن التاسع عشر .

فلا يمكن وجود افراد داخل مجتمع ، وحرية بالنسبة الى الجسم الاجتماعي ، وتقدم من طبيعة الى سواها ، الا اذا تأسس على العقل حق الخطأ ، ولا يمكن وجود حق الخطأ الا اذا كان مصدر القدسية خارج كل ما يقع في نطاق التجربة الحسية والعقل المشترك . بكلمة ، لا ارى كيف يمكن تأسيس مجتمع حرية خارجي كلمات الكتاب المقدس الثلاث الاولى[١٢] . لانه في البداية خلق الله . . . وبعدما خلق الله ، رأى ان النور حسنٌ ، وهذا يعني ان الوجود بذاته لا يختلط مع الكون ، وان الكون لا يملك الوجود بذاته ، وبالتالي ان الخطأ المتعلّق بكل الاشياء الموجودة في الكون لابطأ القدسية ، وان الخطأ في السياسة ليس امراً منكراً . ان الخلق من العدم يعني التفريق بين ملكوتين ، لا توجد حرية مدنية ، اذن لا توجد ديمقراطية ، اذا لم يتعمق داخلياً هذا التفريق . فالديمقراطية المولودة في ثقافة مسيحية قدسية لا يمكنها ان تزدهر مطولاً منقطعة عن هذا الاصل الاساسي . اذن من المفيد ان تكون قد عسكرت ، في وضع نزاعي نسبياً ، كنائس حقيقية اقلية بالضرورة تقريباً ، تحافظ على خطاب التعالي والتفريق بين المكوتين .

ان التهديد الكوني الوحيد الذي يضغط على الديمقراطية هو تهديد داخلي . انه ناجم عن السرْطنة الايديولوجية . ان اسطورة الثورة ، ١٩٧٣ و١٩١٧ . ادَّت الى حذف الماضي . وباب الذاكرة يساوي تراجعاً عن الموروث . تراجعاً عن الكرامة والحرية . والحال فأن التسرطن الايديولوجي يتمّ عندما يتلاشى التفريق بين الملكوتين . ان الماركسية واحدية في جوهرها . واذا توصلنا بالسياسة اي الوجود بذاته ، فلا يمكن ان يوجد سوى حقيقة ثورية واحدة . وقد حدث للكنيسة ، المتناسية للتفريق بين الملكوتين ، ان استعانت بالذراع الزمنية لكي تحسم المنازعات الداخلية . وفي التقليد الخاص بالخلق من العدم ex nihilo ، تصبح الخيانة المؤقتة والصغرى استعانة مألوفة ، دائمة ، ضرورية ، في مفهوم احدي للكون . لهذا فان الـCoulag ليس عارضاً لكنه ثابت في منظور احدي

---

١٢ ـ طورت البحث في العلاقة القائمة بين الـBereshith bara Elohim والمجتمعات الحرّة في كتاب : La mémoire et le sacré وفي Pluriel ، الصادر سنة ١٩٧٩ في ٣٥١ صفحة .

وحصري للكون . ويمكن بالسرعة والعادات المكتسبة تكذيب القاعدة . فيأتي زمن تتجاوز فيه الديمقراطية المتطوعة عن جذورها البعيدة ، قواعدها التي قامت عليها . لقد تخلينا عن اهم حقٍ من حقوقنا كافةً : حق الولادة ، الحق في الحياة البريئة . ولا يمكن لالغاء عقوبة الاعدام ان تخفي انه انتزع من مئات الوف الابرياء ما يُعطى لحفنة من المجرمين .

لا يمكن وجود ديمقراطية بعيدة بدون ديمقراطية قريبة . وقبل خلط المنشأة والبرلمان ، لنتعلم مجدّداً الديمقراطية المحلية . اقدم برلمان يسمىً مجلس العموم . والكومونة عالم الأمة الصغير هي مع الاسرة مدرسة الاثبات والادماج ، التوتر الذي به نؤكد ذاتنا في مواجهة ذاتنا ، تحت انظار الموت وبمواجهة الآخرين ، ففي المتحد القروي استعدنا تعلُّم الحرية والمسؤولية من القرون الوسطى حتى ايامنا . وفي الكومونات القروية جرى في ظل ملكية تموز (يوليو) في القرن التاسع عشر اختبار الاقتراع شبه العام . وهذه التجربة تفسرّ تفوق الاقتراع الوحيد الصوت على الاقتراع للائحة . فالديمقراطية القديمة تعلم ان افضل البرلمانات هي البرلمانات التي يكون اعضاؤها ممثلين لكانتون ، المدينة ، لمجموعة بلدان وقرى . الاقتراع للاسم الواحد يوطّد الروابط الشخصية . يمنح للامير وجهاً . يفسرّ ، يدقّق ، يشخصن . ويبعد الوحش البارد للايديولوجيا التي لا وجه لها .

المتحد القديم هو متحدّ البيوتات . ليس الانسان مديناً فقط للتناسل الجنسي كمعظم الكائنات الحية منذ ٨٠٠ مليون سنة ، انه يولد غير ناضج ، ويظل كذلك طوال جزء من حياته ، و« انثى الرجل » تكون قاصرة خلال الاشهر الأخيرة من حملها . الخلية الامومية هي معطى فيزيولوجي . ومثل كل الكائنات الحية نملك هذه الذاكرة التوالدية التي تسمح لنا بأن نبني جسمنا ، ونجدّد بناءَهُ ، في كل نبضة من حياتنا . لكننا نملك ، فضلاً عن ذلك ، ذاكرة ثقافية . بدونها ، نكون افقر ، واعوز من اي حيوان . ان التناقل المتجدد المضاعف للحياة ، الحياة البيولوجية والحياة الثقافية ، يبدأ في البيت . انه العمل المشترك بين Ish و Isha المنحنيين فوق مهد الصغير ، فعل اللحم والروح . الذي يعطيه بنسبة ٨٠٪ القانون التناسلي في اللحظة الاولى من الحمل « وفعل الحرية التي تبني ذاتها ، مع ذلك ، على مرور اللحظات ، فعل « الزمن الهارب بدون تصحيح »[١٣] .

١٣ـ O. Costa de BEAUREGARD, Le second principe de la science du temps, Paris, Le Seuil, 1963

بقدر ما يتغلب الاثبات على الاندماج في نظامنا الاجتماعي ، وتتغلب الفردانية على «Le holisme» ـ وهذا هو المتحدر الطبيعي للديمقراطية ـ يكون دور الخلية الامومية اعظم . فلم يكن التثمير العاطفي في البيت الملاذ قوياً ابداً كما هو قوي الآن في المجتمعات الما بعد صناعية .

ان هذا الارهاق هو الذي يتهدد اليوم بتفجير الخلية الاسروية فالاسرة المخفوضة الى اقصى حد ، المصغرة الى اصغر قياس ، لم يعد يمكنها ان تواجه المتطلبات المنتظرة منها . فقد ظهرت منذ عشر سنوات عاجزة عن تجديد تناقل الحياة .

فاما ان ينهار بناء الديمقراطيات الما بعد صناعية تحت عبء الاثقال التي تضغط عليها من القمّة ، واما ان هذه الديمقراطية تعيد تلقيح الخلية الاسروية بالوسائل الاقتصادية والشحنات العاطفية التي ستسمح للاسرة الزوجية ، خلية الامن ، السعادة ، وتجديد برمجة الحياة ، بصيانة البناء الذي يتضاءل ويتهاوى .

ان الشجرة تموتُ اذا اقتلعناها من جذورها . والوطن هو أرض الآباء ، والأخوة نتعلمها في العشيرة . والديمقراطية تمارس اولاً في البلدة/ الكومونة .

ان القيم التي تؤسس ميثاقنا الاجتماعي تستوجب ان نتدبَّرها بالحكمة القديمة لرب الاسرة الحريص على نقل الموروث . . . وهكذا من جيل الى جيل . . . طالما يمكننا القول غداً .

إشاراتٌ خاصةٌ بحياة الكتَّاب وأعمالهم

■ **جان ـ جاك روزا** Jean - Jacques Rosa استاذ مبرَّز في كليات الحقوق والعلوم الاقتصادية ، يدرّس الاقتصاد في معهد الدراسات السياسية في باريس I.E.P.P حيث يشرف على دكتوراه السياسات الاقتصادية رئيس عدة جمعيات . منشيء « المؤسسة لاجل الاقتصاد السياسي الجديد » ، عضو « لجنة حسابات الأمة » ، نشر مقالات كثيرة وأعمالاً عديدة في مجال العلوم الاقتصادية .

■ **فلوران افتاليون** Florin AFTALION ، استاذ المالية في الـ ESSEC . لاجيء سياسي منذ ١٩٦٤ ، مهندس سابق ، هو مع جان ـ جاك روزا احد قادة اتجاه « الاقتصاديين الجدد » . نشر اعمالاً عديدة نذكر منها بوجه خاص بحثه Socialisme et Economie حيث يعرض نظرة شاملة الى مشاريع (الحزب الاشتراكي PS) الاقتصادية .

■ **جان ـ ماري بنوا** Jean - Marie BENOIST ، استاذ مساعد في الكوليج دي فرانس ، تلميذ سابق في المدرسة الاعدادية العليا ، مُبرَّز في الفلسفة ، وضع سنة ١٩٧٠ كتاباً تنبؤياً Marx est mort .
صاحب عدة اعمال فلسفية وسياسية (La tyrannie du Logos; la révolation strucıurale ; les nouveaux Primaires)
حاز سنة ١٩٧٨ على اصوات الاكثرية ضد جورج مارشيه .

■ **هنري آرڤون** Henri Arvon ، استاذ في جامعة باريس ـ ١٠ نانتر . تحدّد الاتجاه العام لاعماله بالتجربة المأساوية للتوتاليتارية (غادر المانيا النازية

منذ ۱۹۳۳) واضع اطروحة عن ماكس شتيرنر Max Stirner ، وصاحب عدة مؤلفات هامة :

La philosophi du travail; l'anarchisme au XXe siècle

وهو يعد كتاباً توليفياً حول التسيير الذاتي .

■ **بول كلاڤال** Paul CLAVAL ، استاذ في جامعة باريس ـ السوربون . يسعى لتجديد مناهج واسس الجغرافية التقليدية . ليجعل منها علماً حقيقياً لارض الانسان ، يشتمل على الابحاث الجارية في العلوم الاجتماعية الاخرى وعلى مشاغل علم البيئة ، وبهذه الروحية صدّر له عن الـP.U.F ، كتابٌ بعنوان :

«Les mythes fondacteurs des sciences sociales», 1980

■ **بول باكيه** Paul BACQUET ، استاذ في جامعة السوربون ـ الجديدة . اخصائي في اللغة والآداب والحضارة الانكليزية ، تمكّن من الجمع بين الأعمال التقليدية والعزم على انفتاح الجامعة على عالم العمل ، وهو يدرّس اللغات الاجنبية التطبيقية رئس ، منذ صيف ۱۹۷۷ حتى ربيع ۱۹۷۸ ، L'association pour la Démocratie بنشاط وفعالية .

■ **ايڤ بليكيه** Yves Pélicier ، استاذ علم نفس في جامعة رينه دبكارت (مستشفى نيكر Necker) . تدور اعماله حول معاينة المرضى العقليين ، ومسألة الصحة الاجتماعية ، وتاريخ الطب . سيصدر له قريباً كتاب يبحث في ازمات الصحة عنوانه: «Le citoyenlet son corps » .

■ **جان سرفييه** Jean SERVIER ، مدير قسم علم الاجتماع وعلم الانام Ethnologie في جامعة بول ـ ڤاليري (مونبلييه ۳) صاحب كتاب Histoire de l'Utopie الذي اصبح مرجعاً منذ صدوره ، يوجّه سرفييه ابحاثه الى جميع اشكال التعبير الاجتماعي التخييلي، يعدّ كتابين توليفيين حول مفهوم الايديولوجيا وطرائف الاتنولوجيا .

■ **شارل زورغبيب** Charles ZORGBIBE ، عميد كلية الحقوق في سو SCeaux .

مشارك في «Concil on Foreign Relations » ، ومؤرخ في اللموند ديبلوماتيك ، اسس المدرسة الفرنسية للعلاقات الدولية - وهي تيار فكريٌ يضم الأخصائيين الفرنسيين في هذا المجال ، وهم متحدون ليس على اساس الايديولوجيا ، بل بدافع الأهتمام المشترك بالقوى العبر قومية التي تفصح عن ذاتها في العالم ، وبدافع البحث المشترك عن « سياسة خارجية جديدة » تتجاوز السياسة التقليدية Realpolitik .

■ **آني كريجيل** Annie Kriegel ، استاذة علم اجتماع سياسي في جامعة باريس - ١٠ نانتر ، صدر لها عدة كتب حول الحركة العمالية والاشتراكية ، الفرنسية والعالمية . مؤرخة في جريدة Le Figaro ، نشرت مؤخراً مقالاتها الصادرة بين ١٩٧٦ و١٩٧٩ ، بعنوان : «Le communisme au jour le jour» .

■ **بيار شونو** Pierre Chaunu ، استاذ تاريخ في جامعة باريس - السوربون ، صاحب عدة منشورات في مجالات التاريخ وعلم السكان ، يكرّس جهودَه لدراسة التراجع السكاني في العالم الغربي ، ويشدّد على ضرورة سياسة جريئة تعيد الثقة الى الاسرة ، بوصفها الخلية الاساسية للمجتمع والديمقراطية .

محتويات الكتاب



المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع